



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة

2014-2005

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية)

أطروحة تقدمت بها
مروج طاهر هذال المرسومي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة
دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف
الاستاذ الدكتور
عباس كاظم جاسم الداعي

2017م

1438 هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَيُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّاهِدَةُ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿

حَدَّثَنَا اللَّهُ الْعَظِيمُ

التوبة (105)



إقرار المشرف

أشهد إنَّ أعداد الأطروحة الموسومة (أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014) والتي تقدمت بها الطالبة (مروج طاهر هذال حسين) قد جرى اعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية و المصرفية .


المشرف : أ.د. عباس كاظم الدعي

التاريخ : 2017 / 1 / 8

توصية السيد رئيس قسم العلوم المالية و المصرفية
بناءً على توصية الاستاذ المشرف أشرح الاطروحة للمناقشة



م.د.
زينب مكي البناء
رئيس قسم العلوم المالية و المصرفية
التاريخ: 2017 / 1 / 8

أقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

أقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء
على توصية لجنة المناقشة .

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية و الدراسات العليا
2017/ /

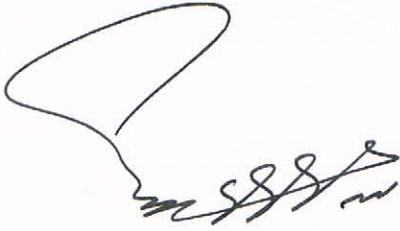
أقرار مجلس الكلية

أقر مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد /جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة .

أ.د. عواد كاظم شعلان الخالدي
عميد كلية الإدارة و الاقتصاد
2017/ /

إقرار الخبير اللغوي

أقر بأنَّ الاطروحة الموسومة بـ (أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى اصبحت ذات أسلوب علمي سليم وخالي من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت .



الخبير اللغوي

أ.م.د. سمير جعفر ياسين

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة و الأقتصاد/ قسم المحاسبة

2017/ 1 / 31

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة (اثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014)، والمقدمة من الطالبة (مروج طاهر هذال حسين) وقد ناقشنا الطالبة محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بانها جديرة القبول لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (امتياز).

أ.د.نوري عبد الرسول الخاقاني

رئيس اللجنة

2017/5/17

أ.م.د.صلاح الدين الامام

عضواً

2017/5/17

أ.م.د.نصر حمود مزنان

عضواً

2017/5/17

أ.م.د.حيدر يونس الموسوي

عضواً

2017/5/17

أ.م.د.عامر عمران المعموري

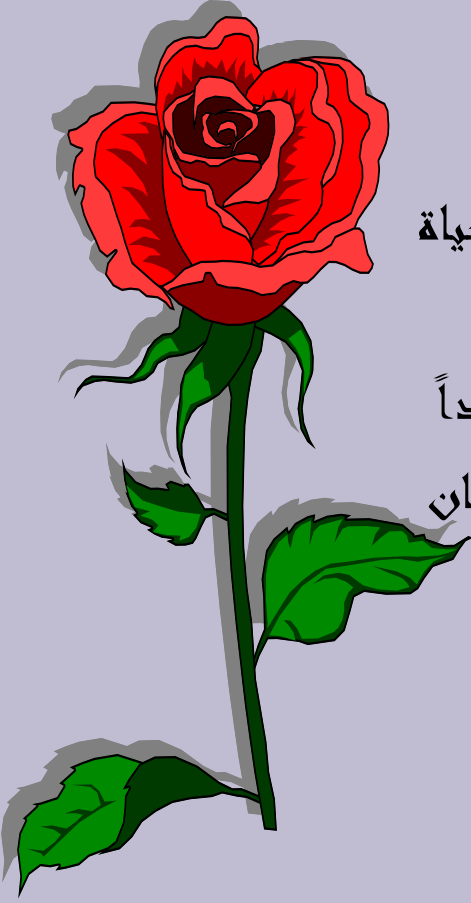
عضواً

2017/5/17

أ.د.عباس كاظم الدعيمي

المشرف/عضواً

2017/5/17



الإهداء

الى من تجسدت فيه الابوة .. الى من علمني حب الحياة

الى القلب الطاهر .. الى روح والدي

حبا .. وذكري .. وعمداً

الى كنف الجود والحنان .. الى ينبوع الصفاء والايمان

الى روح والدتي

وفاءً .. ورحمةً .. ودعاء

الى من أشد بهم أزرني وأشركهم أمري

الى من تحلو الحياة بوجودهم .. اخوتي وأخواتي

مودعةً .. واعتزازاً .. وتقديراً

الى نبض قلبي وقرّة عيني وأمل ندي .. احبائي وسام، ومن، فرحان،

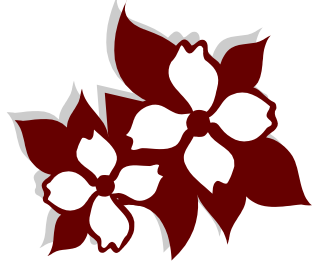
بركان ، أياك

عطفاً .. وحناناً .. ومحبة

... أهدي جهدي المتواضع هذا ...

✍ الباحثة

شكر وامتنان



الحمد لله رب العالمين ، والشكر له سبحانه وتعالى أولاً واخراً على ما تفضل به علي من نعم لاتعد ولا تحصى ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين نبينا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وعلى اصحابه أجمعين .

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل .

واتوجه بالشكر والامتنان لأستاذي الفاضل **الاستاذ الدكتور عباس كاظم الدعي** لتفضله بقبول الاشراف على هذه الأطروحة ، و لتحمله عناء البحث و المتابعة المستمرة و الملاحظات القيمة التي أبداهما بما اغنى البحث ، فجزاه الله عني خير الجزاء و أطال الله في عمره وجعله ذخرا للعلم و طلبته .

وأقدم بوافر شكري و ثناني للسادة الأساتذة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة أطروحتي ، وأبداء ملاحظاتهم العلمية القيمة .

ولا يفوتني ان أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة بالأستاذ الدكتور **عواد كاظم الخالدي** والى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتورة **زينب مكى البناء**، ويدعوني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الذين على أيديهم تعلمنا ومن أفكارهم استزدنا .

كما أتقدم بخالص شكري واحترامي الى كل من الاستاذ المساعد الدكتور **احمد كاظم اليساري** و الدكتور **كرار عباس متعب** (جامعة كربلاء) على ما ابدياه من توجيهات وملاحظات قيمة كان لها اثر عميق في انجاز هذه الأطروحة، وفقهم الله وجزاهم عني خير الجزاء

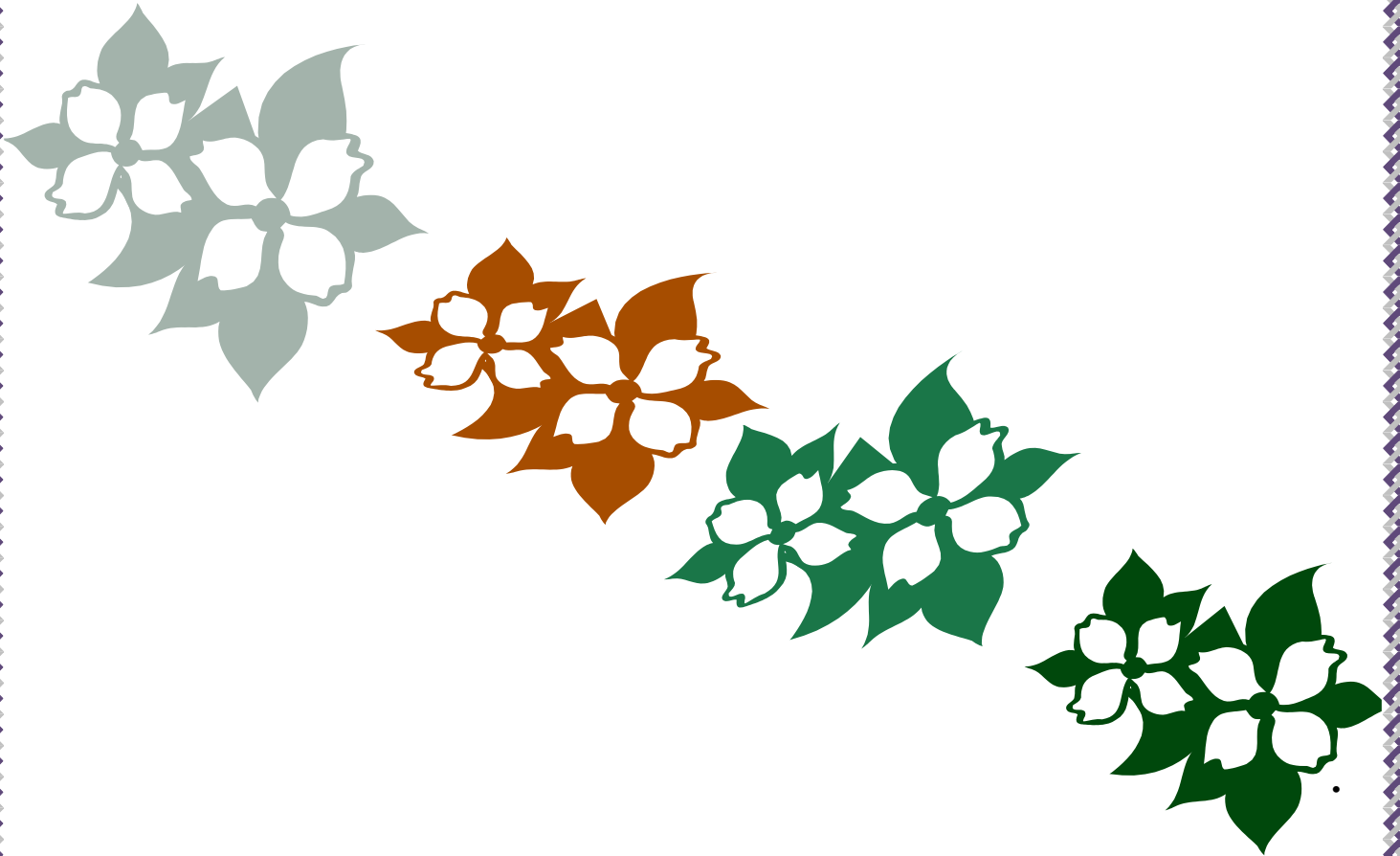
وأقدم بالشكر والعرفان إلى منتسبي كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ولاسيما الموظفين (**نغم دايع عبد علي ، غيداء محمد علي عزت ، رانيا عمار علي**) في الدراسات العليا لما قدموه لي من مساعدة.

وأقدم بالشكر والعرفان إلى منتسبي كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ولاسيما الموظفين في مكتبة الدراسات العليا لما قدموه لي من مساعدة لإنجاز هذه الأطروحة.

ولا بد للباحثة ان تتوجه بالشكر الى الذين تحملوا انشغالي عنهم لغرض كتابة الاطروحة اخواني
واخواني الاعزاء مما كان لهم الاثر الكبير في تذليل الصعوبات والمشاق التي رافقت مسيرة انجاز هذه الاطروحة
واخيرا أتقدم بالشكر والامتنان إلى زملائي وزميلاتي بما قدموه لي من معلومات وملاحظات ساندتني في اتمام
اطروحتي هذه فجزاهم الله عني كل الخير ووفقهم لما يحبه ويرضاه.
و استميح العذر لكل من كان له أسهام مباشر و غير مباشر في انجاز هذه الأطروحة ولم يرد اسمه هنا .

...ومن الله التوفيق ...

✍ الباحثة



المستخلص

لم يعد القطاع المصرفي الموجود في اي بلد جزء كماليا من اقتصاد ذلك البلد ، بل اصبح ومنذ زمن ليس بالقريب جزءا" اصيلا ومحوريا تدور حوله المؤشرات الاقتصادية لكثير من القطاعات ، فالمصارف تمتلك قدرات كبيرة على نقل وتحريك الاموال بين مختلف القطاعات بالشكل الذي يمكن من تنمية تلك القطاعات والنهوض بها ، الامر الذي حفز اغلب الحكومات على ايلاء العمل المصرفي اهمية خاصة من خلال احاطته بالتشريعات والقوانين التي تضمن انسيابية العمل فيه ، وكذلك تنمي ثقة الافراد به.

ولم تقتصر دراسة اهمية المصارف على الحكومات فقط بل عمل عدد غير قليل من الباحثين على معرفة الاثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف النشاطات المصرفية على الاقتصاد. فيما اتجه عدد اخر من الباحثين لدراسة اثر مختلف السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل المصارف على اداء تلك المصرف ، وهو امر بالغ الاهمية لانه لا يمكن ان نبني قطاعا مصرفيا مزدهرا من دون ان تكون لدينا مصارف مزدهرة ، وتضع سياساتها واستراتيجياتها على اسس صحيحة ، الامر الذي سينعكس حتما على مؤشرات ادائها المختلفة.

ان هذا الامر حفز الباحثة على محاولة التعرف على اثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي على مؤشرات الاداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الخاصة العراقية بلغت (14) مصرفا ، ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (10) سنوات ، واعتبار من العام (2005) ولغاية العام (2014). ولقد انطلقت الباحثة من فرضيتين اساسيين وهما ان للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والاداء المالي المصرفي اثرا" مهما في تحقيق اداء مالي مصرفي ، الامر الذي يمكن تلك المصارف ومن خلال ايلاء الاهتمام بالمتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي) ان تؤثر وبشكل مباشر في تعزيز مؤشرات ادائها المالي ، الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي ، ويمكن بالتالي التخفيف من اثار الازمات المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذا كان لدينا قطاعا مصرفيا سليما .

ولقد توصلت الباحثة في نهاية دراستها الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف ، وهذا يؤشر تراكم الاموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما اثر وبشكل كبير على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف ادارات

المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة ، والتزام المصارف التجارية الخاصة بالنسبة المحددة لمعيار راس المال الى الودائع وهو (10%) يعني ضمان توفير نوع من الحماية لأموال المودعين اثناء ممارسة المصرف لأعماله، وهذا المؤشر يمكننا لافادة منه في خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين وبالتالي العمل على جذب ودائع جديدة ،تخلق فرص استثمارية جديدة للمصارف ، وحققت المصارف عينة الدراسة وبشكل عام معدل عائد على حق الملكية بلغ (12%)، وهي نسبة جيدة اذا ما قورنت بمعدل الفائدة السائد في السوق .

وتوصي الدراسة الى جملة من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بواقع العمل المصرفي كان من اهمها تشجيع المصارف عينة الدراسة على الدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق الاسكان والاعمار والعقارات الذي يشكل عبء كبيرا في الوقت الحاضر على كاهل المواطن ،وبما يحقق لها عوائد مجزية ، وتسمح لها بالاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري من النقد وبما لا يضر بمصالح المودعين، و ادامة العمل بالمحافظة على النسبة العالمية المحددة بخصوص نسبة راس المال الى الودائع والبالغة (10%) وعدم الانخفاض عنها ، وذلك لما لهذه النسبة من تحقيق هامش امان للمودعين يدفعهم الى التعامل مع المصارف عينة الدراسة ، وان يتم التركيز على ذلك في البرامج الاعلانية للمصارف المعنية، وان اساس تطوير أي عمل هو مواكبة التطورات المعرفية والميدانية لذلك العمل ، لذلك ينبغي على المصارف التجارية العراقية مواكبة تلك التطورات من خلال الاشتراك بالمؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية والعالمية التي تتناول اخر تطورات العمل المصرفي .

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
هـ	الاهداء
و	شكر وامتنان
ح	المستخلص
ي	قائمة المحتويات
ك	قائمة الاشكال
ل	قائمة الجداول
1	المقدمة
	الفصل الأول : البنية الإجرائية للدراسة و جهود معرفية سابقة
3	المبحث الأول : البنية الإجرائية للدراسة
8	المبحث الثاني : جهود معرفية سابقة
	الفصل الثاني: الأطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال و الأداء المالي
20	المبحث الاول : الأطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية
60	المبحث الثاني : الأطار المفاهيمي لكفاية راس المال
99	المبحث الثالث: الأطار المفاهيمي للأداء المالي
	الفصل الثالث: تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال و الأداء المالي لبعض المصارف التجارية للمدة (2005-2014)
118	المبحث الاول : تحليل مخاطرة السيولة المصرفية في المصارف التجارية عينة الدراسة
133	المبحث الثاني : تحليل كفاية راس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة
142	المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة
	الفصل الرابع : قياس و تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي
151	المبحث الاول : بناء و توصيف النموذج القياسي المقدر للدراسة
159	المبحث الثاني : قياس أثر العلاقة ما بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء المالي كمتغيرات تابعة
210	المبحث الثالث: مقارنة نتائج تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2005-2014)
	الفصل الخامس / الاستنتاجات والتوصيات
219	المبحث الاول : الاستنتاجات
222	المبحث الثاني : التوصيات
225	قائمة المصادر والمراجع
243	الملاحق
	ملخص الرسالة باللغة الانكليزية

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	مصادر السيولة المصرفية	1
42	فجوة السيولة	2
52	مخطط مدخل مجمع الأموال	3
53	مخطط مدخل تخصيص الأموال	4
102	مراحل التحليل المالي	5
110	المخطط البياني للقيمة المعرضة للخطر	6
112	مضمون القيمة الاقتصادية المضافة	7
114	الأبعاد المختلفة لبطاقة الدرجات المتوازنة	8
125	النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف على إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	9
127	مؤشر الموجودات النقدية و الاستثمارات على إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	10
130	مؤشر إجمالي القروض على إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	11
132	مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	12
135	مؤشر راس المال على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	13
137	مؤشر راس المال على إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	14
139	مؤشر راس المال على الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	15
141	مؤشر راس المال على القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	16
144	مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	17
146	مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	18
148	مؤشر معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	19
150	مؤشر صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)	20
152	المخطط الافتراضي للدراسة	21

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
82	أوزان المخاطر حسب أصناف موجودات الميزانية	1-2
91	معامل تحويل الائتمان للفقرات خارج الميزانية الى داخل الميزانية	2-2
123	النقد والأرصدة النقدية لدى المصارف على أجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	1-3
126	مؤشر الموجودات النقدية و الاستثمارات على أجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	2-3
128	مؤشر أجمالي القروض على أجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	3-3
131	مؤشر أجمالي القروض الى أجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	4-3
133	مؤشر راس المال على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	5-3
136	مؤشر راس المال على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	6-3
138	مؤشر راس المال على الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	7-3
140	مؤشر راس المال على أجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	8-3
142	مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	9-3
145	مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	10-3
147	مؤشر معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	11-3
149	مؤشر صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)	12-3
159	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية Z2 لمصرف الموصل	1-4
160	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة Z4 لمصرف الموصل	2-4
161	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على حق الملكية Z2 لمصرف الموصل	3-4
162	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة Z4 لمصرف الموصل	4-4
164	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات ROA Z1 لمصرف دار السلام	5-4
165	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة Z4 لمصرف دار السلام	6-4
166	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في معدل العائد على الموجودات Z1 لمصرف دار السلام	7-4
167	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على حق الملكية Z2 لمصرف دار السلام	8-4
169	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الأداء المالي لمصرف بابل	9-4

170	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في Z4 لمصرف بابل	10-4
171	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات لمصرف بغداد	11-4
173	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على الموجودات Z1 لمصرف بغداد	12-4
174	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف بغداد	13-4
175	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات لمصرف الخليج	14-4
176	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الودائع لمصرف الخليج	15-4
177	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة لمصرف الخليج	16-4
179	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات لمصرف سومر	17-4
180	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية لمصرف سومر	18-4
181	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في معدل العائد على الودائع لمصرف سومر	19-4
182	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة لمصرف المنصور	20-4
183	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على الودائع لمصرف المنصور	21-4
184	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة لمصرف المنصور	22-4
185	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية لمصرف الاتحاد	23-4
186	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الاتحاد	24-4
187	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في معدل العائد على الودائع لمصرف الاتحاد	25-4
188	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة لمصرف الاتحاد	26-4
190	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الأداء المالي للمصرف الاهلي	27-4
191	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على حق الملكية للمصرف الاهلي	28-4
192	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة للمصرف الاهلي	29-4
193	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية لمصرف الائتمان	30-4
194	نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة في صافي هامش الفائدة لمصرف الائتمان	31-4
196	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على حق الملكية لمصرف الائتمان	32-4
197	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة في صافي هامش الفائدة لمصرف الشمال	33-4
198	نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في معدل العائد على الودائع لمصرف الشمال	34-4

200	نتائج أثر مؤشرات كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة لمصرف الشمال	35-4
201	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الموجودات للمصرف التجاري	36-4
202	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الودائع للمصرف التجاري	37-4
203	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة للمصرف التجاري	38-4
204	نتائج أثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على الموجودات للمصرف التجاري	39-4
205	نتائج أثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على الودائع للمصرف التجاري	40-4
207	نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية لمصرف الشرق	41-4
208	نتائج أثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية لمصرف الشرق	42-4
210	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الموصل للمدة (2014-2005)	43-4
211	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف دار السلام للمدة (2014-2005)	44-4
211	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف بابل للمدة (2014-2005)	45-4
212	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف بغداد للمدة (2014-2005)	46-4
212	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الخليج للمدة (2014-2005)	47-4
213	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف سومر للمدة (2014-2005)	48-4
213	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف المنصور للمدة (2014-2005)	49-4
214	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الاتحاد للمدة (2014-2005)	50-4
214	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الأهلي للمدة (2014-2005)	51-4
215	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الائتمان للمدة (2014-2005)	52-4
215	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الشمال للمدة (2014-2005)	53-4
216	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف التجاري للمدة (2014-2005)	54-4
216	نتائج تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الأداء المالي لمصرف الشرق للمدة (2014-2005)	55-4
217	مقارنة نتائج أثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2014-2005)	56-4

المقدمة

تعدُّ مخاطرة السيولة وكفاية راس المال ومؤشرات الاداء المالي من الموضوعات المهمة التي تخص كل انواع المنظمات العاملة في القطاع المصرفي ، وعلى وجه الخصوص المصارف الخاصة التجارية ، وذلك لحاجة الاخيرة الملحة للاهتمام والاخذ بالمواضيع الحديثة في مجال التطوير والإدارة، وذلك حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من الاداء المنظمي الذي يمكنها من الاستمرار بالعمل ،وبالتالي خدمة اهدافها ومن خلالها خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

على أن المصارف الخاصة في العراق تعاني من قلة الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات ادارية معاصرة،ومن هذه المتغيرات ما تم ذكره من متغيرات في اعلاه ،وهو ماتمثل في مشكلة الدراسة الحالية، لأن ذلك يعني حرمان المصارف الخاصة التجارية من الإفادة من معطياتها ودورها في مساعدة تلك المنظمات على الافادة من الفرص وتجنب التهديدات ،بما ينعكس على تحقيق الريادة والتفوق سواء على مستوى المصارف العاملة داخل العراق ،او تحقيق المنافسة في الاسواق العالمية.

إنَّ ما زاد من أهمية متغيرات الدراسة هو التغير الهائل في الظروف البيئية المحيطة ،وتزايد التعقيد وتسارع وتيرة التغيير،ولم يعد هناك مكان للمصارف الضعيفة التي لا تحسن استخدام قدراتها وامكانياتها ومهارات منتسبها بمختلف المستويات التنظيمية،لذلك لابد لهذه المصارف أن تعي وتحدد وبدقة مصادر القوة التي تتمتع بها سواء في مجال مؤشرات السيولة او كفاية راس المال وكيفية تاثير ذلك على مؤشرات الاداء المالي فيها،حتى يمكن أن تبني عليها استراتيجياتها التي ستواجه بها التغيير المحتمل في البيئة.

وفي ضوء هذه الدراسة أن المصرف اذا ما اراد النجاح لا بد أن يعمل على توليف ما يتمتع به من مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال باتجاه تحقيق مؤشرات الاداء المالي المصرفي ، وانه كلما قام المصرف بتحقيق تلك المؤشرات كلما كان انعكاس ذلك افضل على الاداء المالي المصرفي.

وقد تضمنت الدراسة خمسة فصول خصص **الفصل الأول** منها للبنية الاجرائية للدراسة وجهود معرفية سابقة، ويشتمل على مبحثين خصص المبحث الأول لتناول البنية الاجرائية للدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتناول جهود معرفية سابقة.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الاطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال و الاداء المالي من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية ، أما المبحث الثاني فقد تناول وبشكل مفصل الاطار المفاهيمي لكفاية راس المال ، اما المبحث الثالث فقد تناول الاطار المفاهيمي للأداء المالي .

في حين تضمن **الفصل الثالث** تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال و الاداء المالي لبعض المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2014) ومن خلال ثلاثة مباحث ، اختص المبحث الاول منها بتحليل مخاطرة السيولة المصرفية في المصارف التجارية عينة الدراسة، اما المبحث الثاني فقد اختص بتحليل كفاية راس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة ، اما المبحث الثالث فقد اختص بتحليل الاداء المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة. أما **الفصل الرابع** فقد تناول قياس و تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي من خلال ثلاث مباحث اختص المبحث الاول ببناء و توصيف النموذج القياسي المقدر للدراسة ، اما المبحث الثاني فقد اختص بقياس أثر العلاقة ما بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء المالي كمتغيرات تابعة اما المبحث الثالث فقد اختص بمقارنة نتائج تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2005-2014).

وكان خاتمة هذا الجهد في **الفصل الخامس** الذي تناول الاستنتاجات والتوصيات من خلال مبحثين ،خصص المبحث الاول للاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ،اما المبحث الثاني فقد تناول التوصيات التي اعتقدت الباحثة أن اعتمادها من قبل المصارف العراقية التجارية محل البحث يساهم في تعزيز مؤشرات الاداء المالي المصرفي فيها.

ومن الله التوفيق

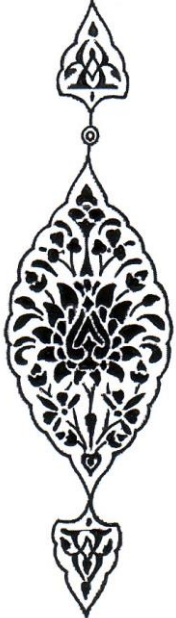
✍ الباحثة

الفصل الأول

البنية الإجرائية للدراسة و جهود معرفية سابقة

المبحث الأول: البنية الإجرائية للدراسة

المبحث الثاني: جهود معرفية سابقة



المبحث الأول

البنية الإجرائية للدراسة

تناول هذا المبحث البنية الإجرائية للدراسة، حيث تضمن المشكلة الفكرية والميدانية التي كانت الدافع لإعداد الدراسة في المصارف عينة الدراسة ، وأهمية وأهداف الدراسة، وفلسفة مخطط الدراسة الفرضي ومكوناته، فضلاً عن فرضيات الدراسة والاستدلال الإحصائي لها، وحدود الدراسة البشرية والمكانية والزمانية، وأيضاً تناول وصف مجتمع الدراسة وعينته، وأخيراً بناء مقاييس الدراسة. وسنعرض في أدناه البنية الأجرائية عبر طرح الموضوعات الآتية:-

أولاً :- مشكلة الدراسة

1. المشكلة الفكرية للدراسة

ركزت معظم الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة والتي تناولت واحد او اكثر من متغيرات الدراسة الحالية على تأثير بعض جوانب تلك المتغيرات على النظام المالي او على اداء المصارف ولكنها لم تتناولها بشيء من التفصيل والاجمال كما سيتم تناولها في الدراسة الحالية ، وذلك بهدف استجلاء الغموض الذي يكتنف العلاقة بين كل من مؤشرات السيولة والاداء المالي ومؤشرات كفاية راس المال والاداء المالي وما هي الاثار المترتبة على هذه العلاقة ، خاصة ان كل متغير من هذه المتغيرات يحظى باهتمام وتأييد جهة معينة من جهات النظام المالي، فزيادة مؤشرات السيولة وكفاية راس المال تحظى بدعم واهتمام المشرعين والجهات الرقابية والحكومية للمحافظة على النظام المالي وثقة افراد المجتمع ، اما الصيارفة فيفضلون حدا ادنى من تلك المؤشرات من اجل اتاحة اكبر قدر ممكن من الاموال لاجل استثمارها وتعظيم ثروة المساهمين.

من كل ما تقدم يمكن القول أنّ أيّ مشكلة بحثية، فكرية كانت أم ميدانية، تجسد حقيقة واقعية يستشعرها الباحث ويحاكيها من خلال دوافع منطقية تنسج في طياتها ملامح وجه المشكلة. وهذا الكلام يترجم السبل التي ستستند عليها الباحثة في عرض مشكلة الدراسة الحالية الفكرية والميدانية. و يمكن تأطير المشكلة الفكرية بالتساؤلات الآتية:-

- أ- ما الاتجاهات الفلسفية و المفاهيمية لموضوعات الدراسة والجدل الفكري بينهما؟.
- ب- كيف يمكن ان يسهم ادارة كل من مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرفي في التأثير على الاداء المالي المصرفي؟.

2. المشكلة الميدانية للدراسة

مع التطور المفاهيمي والفلسفي للقضايا المالية والمصرفية في قطاع المصارف صار لزاما على المصارف الاهتمام بقوة بكل ما يمكنه ان يعزز من مكانتها التنافسية ويجعلها عامل جذب لتحقيق الازدهار الاقتصادي في البلاد من خلال حسن ادارتها لمؤشرات مهمة ضمن نطاق عملها ومن اهم هذه المؤشرات هي مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي .

عليه تتضح الملامح الرئيسة للمشكلة الميدانية للدراسة الحالية عبر تأطيرها بالتساؤلات الآتية:-
أ- ما الدور الذي تؤديه مؤشرات مخاطرة السيولة في الاداء المالي المصرفي، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟.

ب- ما الدور الذي تؤديه مؤشرات كفاية راس المال في الاداء المالي المصرفي ، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟.

ثانياً :- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية المتغيرات التي تناولتها بالشرح والتحليل والتفصيل وصولاً الى تحقيق الإدارة الفعالة لكل من مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية راس المال من اجل تحقيق الاداء المالي المصرفي الفعال. وكما تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الكبيرة للنشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من اي صدمات او انتكاسات قد تؤدي اذا حصلت الى مشاكل كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني ككل ، خاصة اذا ما عرفنا ان مخاطرة السيولة تعد احد المؤشرات المهمة لنجاح او فشل المصارف في اداء نشاطاتها.

كما وتظهر أهمية الدراسة من حيث كونها اداة تحاول تسليط الضوء على واقع مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال المصرفي في قطاع المصارف الخاصة العراقي الذي يمكن ان يعد وفي هذه الظروف افضل معين للحكومة في تخطي الازمة الكبيرة التي تعاني منها. ومن خلال ما تقدم تكمن الأهمية في:

أ- تعميق اطلاع المصارف بمتغيرات الدراسة وبالشكل الذي يمكن ادارات تلك المصارف من ادارتها بطريقة فاعلة، من خلال تشخيص اسباب الضعف ووضع الحلول المناسبة.

ب- تتناول الدراسة الحالية موضوعاً يربط بين مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرف وكيفية تأثير ذلك على الاداء المالي ، وهذه الاسهامة جديرة بالذكر والاهتمام في حقل إدارة المصارف.

ت- تقديم الدراسة لمجموعة من المقترحات والحلول التي يمكن أن تسهم في إغناء العمل في المصارف عينة الدراسة، الامر الذي يمكن من خلاله اعمام التجربة على باقي المصارف او القطاعات المالية الاخرى.

ثالثاً:- أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة الحالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ومن أهم هذه الأهداف:
- أ- توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات الدراسة وأبعادها الفكرية والفلسفية وما هي توجهات وراء الباحثين بخصوص متغيرات الدراسة وتجسيد هذه المتغيرات في إطار نظري فضلاً عن تطبيقها في الجانب الميداني.
 - ب- معرفة وتقييم الاثار المباشرة لكل من مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرفي على الاداء المالي في المصارف عينة الدراسة
 - ت- معرفة مدى اهتمام المصارف عينة الدراسة بمؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال ، واي المؤشرات نال الاهتمام الاكبر.
 - ث- بيان الأثر لكل من مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال على الاداء المالي المصرفي..

رابعاً:- فرضيات الدراسة

تأسست الدراسة على مجموعة من الفرضيات و هي:

1-الفرضية الرئيسية الأولى :

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال و الاداء في المصارف الخاصة عينة الدراسة)

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية وهي:-

1) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية وبين الاداء المالي المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

2) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية راس المال وبين الاداء المالي المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

2-الفرضية الرئيسية الثانية:

(لا توجد علاقة أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال و الاداء

المالي للمصارف الخاصة عينة الدراسة)

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية:-

1) لا توجد علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية وبين الاداء المالي المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

(2) لا توجد علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية راس المال وبين الاداء المالي المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

خامسا" : حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:

1. **الحدود المكانية:** وتمثلت في اربعة عشر مصرفا تجاريا خاص عاملا في السوق العراقية ومدرج في سوق العراق للاوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية:** مدة الدراسة كانت عبارة عن سلسلة زمنية متصلة مدتها عشر سنوات من عام 2005 الى عام 2014 ، وذلك لتوفر المعلومات بشكل عام عن كل المصارف .

سادسا" :- مجتمع الدراسة

يضم القطاع المصرفي في العراق عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وهو المجتمع الذي بالإمكان تعميم نتائج الدراسة عليه ، وهذا المجتمع يضم المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية كافة التي تم اختيار عينة الدراسة منها ، والسبب في اختيار هذا المجتمع هو الأهمية التي يحتلها في الاقتصاد العراقي . اذ يعد أحد الركائز الأساسية التي تشكل هذا الاقتصاد خصوصا في ظل الأوضاع التي يشهدها البلد في الوقت الحاضر على المستوى الداخلي والتحويلات المحتملة التي سيعيشها مستقبلا .

سابعا" :- أساليب جمع البيانات و تحليلها

في سبيل بناء الاساس النظري والمنطقي لمتغيرات الدراسة تطلب ذلك من الباحثة اعتماد العديد من المصادر النظرية والتطبيقية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، واعتمدت أدوات بحثية متعددة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي يمكن تقسيمها على قسمين رئيسين هما:

1. الجانب النظري

تم الاعتماد على مجموعة من المؤلفات والكتب الأجنبية والعربية والدوريات و الأطاريح الجامعية والبحوث والدراسات العلمية وشبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2. الجانب التطبيقي

استخدمت الباحثة في الجانب التطبيقي البيانات المتاحة لديها عن أنشطة المصارف عينة الدراسة والمنشورة في موقع سوق العراق للاوراق المالية ، ولقد تضمنت المعلومات المنشورة اهم ما تحتاجه الباحثة من خلاصة لنشاطات المصارف التي تم تحليلها بواسطة المعادلات التي سيرد ذكرها في الجانب النظري من الدراسة.

ثامنا:- الوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة

جرى استعمال عدد من الأساليب الاحصائية التي ساعدت على انجاز هذه الدراسة والتوصل إلى النتائج ذات الصلة بتحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ومن هذه الأساليب:

- 1- الوسط الحسابي (Mean).
- 2- معامل الارتباط البسيط (Simple correlation)
- 3- معامل الارتباط المتعدد (Multiple correlation)
- 4- معامل الانحدار البسيط (Simple regression).
- 5- معامل الانحدار المتعدد (Multiple regression).
- 6- معامل التحديد (R^2).
- 7- اختبار t (t test).
- 8- اختبار (F).
- 9- P-Value

المبحث الثاني

جهود معرفية سابقة

بما أن ما يميز البحث العلمي هو أن يتيح المجال للتعرف على وجهات نظر الآخرين ، إذ تعد جهود معرفية سابقة من الأمور المهمة لأية دراسة جديدة ، لذا يهدف هذا المبحث الى عرض بعض جهود معرفية سابقة التي شكلت أحد منابع المهمة التي أفادت منها الباحثة لفهم معطيات الدراسة الحالية و متغيراتها ، إذ إنها تناولت معلومات ذات صلة بموضوع الدراسة سواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر لتمثل انطلاق الباحثة من حيث إنتهى الآخرون و بعد الاطلاع على الدراسات التي تناولت مخاطرة السيولة و كفاية راس المال والاداء المالي ، لم تجد الباحثة أية دراسة ربطت بين الموضوعين في آن واحد و إنما كانت دراسات منفصلة الواحدة عن الأخرى لذا سوف يتم مناقشتها ضمن المحاور الآتية :-

أولاً:- جهود معرفية سابقة خاصة بمخاطرة السيولة المصرفية

1- الدراسات العربية

دراسة (1) ابو رحمة 2009	
عنوان الدراسة	مخاطر السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى : - الوقوف على طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وابعادها وكل من العائد والمخاطرة. - تعرف قدرة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة المصرفية واستثمارها واثارها في العائد والمخاطرة. - تعرف مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية
اسلوب الدراسة	المنهج التحليلي
النتائج الرئيسية	استنتج الباحث عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية (مجتمعة) موضوع الدراسة ، من جهة اخرى هناك علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف موضوع البحث . كما اثبت الباحث عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك

دراسة (1) ابو رحمة 2009	
عنوان الدراسة	مخاطر السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة
	الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين بينما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لنفس النسبة للبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس.

دراسة (2) الكروي 2015	
عنوان الدراسة	نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف
هدف الدراسة	<p>- دراسة المخاطرة المصرفية (كهدف) نظريا وتطبيقيا والتعرف على أهم أنواعها.</p> <p>- دراسة هدف السيولة والربحية المصرفية نظريا وتطبيقيا والتعرف على اهم المؤشرات التي يمكن ان تسهم في تعزيز مكانة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة وربحياتها وتعزيز الكفاءة التشغيلية .</p> <p>- التأطير النظري والفكري لقيمة المصرف لمعرفة حيثيات هذا المتغير من الباحثين والكتاب والوقوف على اهم المقاييس او النماذج التي تم تناولها وصولا للمقياس الذي يتفق عليه الباحثون وبما يتناسب وطبيعة البيانات للعينة المختارة .</p>
عينة الدراسة	عينة من المصارف الاجنبية وامكانية تطبيقها في المصارف العراقية .
اسلوب الدراسة	المنهج التحليلي
النتائج الرئيسية	<p>وتوصلت الدراسة الى استنتاج مفاده ان الاختبارات الاحصائية بين متغيرات الدراسة اثبتت ان النمطين (مكعب الانماط الثمان) اللذين سجلا اعلى قيمة للمصرف وهما (HLL) (LHH) , كانا افضل استراتيجية يمكن تبنيها من قبل المصرف المعني لم يظهر او يثبتا على مستوى معادلة الاتجاه العام ، اذ ظهر المستوى الثالث من المحفظة والمتمثل بـ LLH (مخاطرة منخفضة وسيولة منخفضة وربحية عالية) ، رغم انه لم يسجل أعلى متوسط قيمة للمصرف قياسا بالمتوسط العام للمشاهدات . فضلا عن ذلك عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للنمط المذكور .</p>

2- الدراسات الاجنبية

دراسة (3) Rifki 2010	
إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية : حالة إندونيسيا	عنوان الدراسة
تهدف هذه الدراسة الى تحليل إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية من خلال تحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات مع التوصية الرامية إلى تحسين إدارة مخاطر السيولة.	هدف الدراسة
المصارف الاسلامية الاندونيسية	عينة الدراسة
التحليل الكمي والنوعي	اسلوب الدراسة
توصل الباحث الى عدة استنتاجات تكمن في الآتي : - انعدام الهيكل التنظيمي للمصارف الاسلامية في ادارة السيولة . - الطلب المتزايد على سحب السيولة من المودعين وهشاشة البنوك الإسلامية للتخفيف من سيناريوهات معينة من سحب السيولة . - هناك عوامل حاسمة تفسر سلوك المودعين في سيولة البنوك والمصارف الإسلامية ، والادارة غير المثالية للأموال . - محدودية أدوات سوق المال الإسلامية لإدارة الطلب على السيولة من المودعين .	النتائج الرئيسية

دراسة (4) SAMUEL – 2013	
مخاطر السيولة وربحية البنوك في غانا	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى تعريف محددات مخاطر السيولة في البنوك الغانية ، وكيف أنها تؤثر على ربحيتها ، وهل أن مخاطر السيولة العالية تزيد من ربحية البنوك من خلال صافي هوامش الفائدة العالية ، رغم ان البعض يشير إلى أن المخاطر العالية تقلل من مستوى الربحية بسبب التكلفة العالية المرتبطة بتأمين التمويل في مثل هذه الأوقات.	هدف الدراسة
عينة من المصارف التجارية - للفترة (2002 - 2011)	عينة الدراسة
استخدام انحدار الآثار العشوائية GLS استنادا إلى اختبار يدعى Housman لتقدير محددات مخاطر السيولة لدى البنوك	اسلوب الدراسة

دراسة (4) 2013 – SAMUEL	
مخاطر السيولة وربحية البنوك في غانا	عنوان الدراسة
<p>أظهرت نتائج الدراسة استخدام متغيرات جوهرية لمخاطر السيولة والسيطرة على المتغيرات الأخرى (المحددات) للبنوك عينة الدراسة ، اي انها تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة (الفجوة التمويلية ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع) وربحية البنوك والتي تقاس بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).</p> <p>كما أظهرت الدراسة أن الاستراتيجيات المعتمدة في البنوك توافر التنوع الفعال في مصادر التمويل ، وان استغلال الودائع كمصدر رخيص ومستقر للتمويل من شأنه ان يخفف من التعرض لمخاطر السيولة لديها. وبالتالي يتوجب على البنوك في غانا تعزيز إدارة الخزينة وإدارة مخاطر السيولة لضمان عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة السيولة والسيطرة على مخاطر السيولة من أجل تحقيق أقصى قدر من الإيجابية للعلاقة بين العائد والمخاطرة.</p>	النتائج الرئيسية

ثانياً:- جهود معرفية سابقة خاصة بكفاية رأس المال .

1- الدراسات العربية

دراسة (1) المزوري 2005	
اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف.	عنوان الدراسة
<p>تتجلى مشكلة البحث في الآتي :</p> <p>1. محدودية الدراسات التي تناولت اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف.</p> <p>2. عدم وضوح أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف، من خلال معايشة الباحث للمصارف التجارية العراقية عينة البحث تبين محدودية معرفة المصارف بطريقة التحكم بالموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية وخارجها للوصول الى النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل.</p> <p>3. بيان مدى إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال الجديد (بازل 2) من عدمه الذي سيدخل دولياً حيز التنفيذ في أواخر عام 2006 ، وتكمن المشكلة بالنسبة للمصارف العراقية في الطريقة الجديدة لاستخراج نسبة كفاية رأس المال وذلك بتقسيم</p>	مشكلة الدراسة

دراسة (1) المزوري 2005	
عنوان الدراسة	اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف.
هدف الدراسة	<p>تطلبات رأس المال إلى أربعة أنواع من المخاطر هي :</p> <p>أ-المخاطر الائتمانية داخل الميزانية .</p> <p>ب-المخاطر الائتمانية خارج الميزانية .</p> <p>ج-مخاطر السوق .</p> <p>د-المخاطر التشغيلية .</p>
النتائج الرئيسية	<p>لا توجد علاقة معنوية بين معيار كفاية رأس المال وتوظيفات الأموال للمصارف .</p> <p>ووجود ارتباط سلبي بين معيار كفاية رأس المال وبين توظيفات الأموال للمصارف عينة البحث .</p>
هدف الدراسة	<p>يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على مقررات لجنة بازل بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف في العراق وترمي الدراسة الى تحقيق الأهداف الفرعية المتمثلة في :</p> <p>1. تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي الا وهو القضايا المتعلقة بكفاية رأس المال .</p> <p>2. توضيح الإطار النظري لمعيار كفاية رأس المال .</p> <p>بيان إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل 2 على المصارف العراقية .</p>

دراسة (2) الحكيم 2008	
عنوان الدراسة	اثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل (1، 2) .
مشكلة الدراسة	<p>1- عدم اهتمام ادارات المصارف العراقية الحكومية والخاصة بإدارة رأسمالها وتعزيز كفايته يبعث أشارات تحذيرية واضحة بشأن إهمال التخطيط لها مما يعرض هذه المصارف لمخاطر يصعب معالجتها</p> <p>2- عدم مراعاة إدارات المصارف العراقية الحكومية والخاصة للمبادئ السليمة في إدارة الائتمان والقروض وعدم كفاية ادارة استخدام أموالها في إطار الموازنة بين المخاطرة</p>

دراسة (2) الحكيم 2008	
عنوان الدراسة	أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل (1 ، 2) . والعائد.
هدف الدراسة	3- تخلف المصارف العراقية عن المصارف المعاصرة وحتى في الدول المجاورة في تطبيق المؤشرات الدولية المصرفية وبشكل خاص مؤشرات لجنة بازل 1 ، 2 . وذلك بتسيب متطلبات رأس المال إلى أربعة أنواع من المخاطر هي :- أ- المخاطر الائتمانية داخل الميزانية ب- المخاطر الائتمانية خارج الميزانية ج- مخاطر السوق د - المخاطر التشغيلية
النتائج الرئيسية	الهدف الرئيس للبحث يتمثل في اختبار العلاقة بين الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال وتقديم توصيات ومقترحات تهدف الى تحسين إدارة المصارف العراقية الحكومية والخاصة لرأسمالها وائتماناتها بما يسهم في تحسين دورها في التطور الاقتصادي . وتوضيح الإطار النظري لمعيار رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل (1 و 2) مع بيان إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل (2) على المصارف العراقية . أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأس مالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي لاسيما المصارف الأهلية ، كذلك حاجة المصارف التجارية العراقية إلى وكالات التصنيف الائتماني ودعم موقفها بمزيد من الشفافية والإفصاح ، وأخيراً قلة المعلومات المتوافرة عن معيار بازل لدى معظم العاملين في مجال الحقل المصرفي في المصارف التجارية العراقية .

2- الدراسات الأجنبية

دراسة (3) Blanco 2000	
<p>The Effectiveness Of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical And Empirical Approach</p> <p>فاعلية متطلبات كفاية رأس المال : منهج نظري وتطبيقي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تبحث هذه الدراسة في فعالية متطلبات كفاية رأس المال المصرفي، وذلك بالتركز على تحليل فعالية كفاية رأس المال التنظيمي في المصارف الادخارية (أو ما يعرف بمصارف التسليف) الأسبانية، خلال المدة من 1985 إلى 1991. ومن ثم فإن الغرض الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كانت متطلبات رأس المال القانوني (التنظيمي) (Capital Regulatory) .</p> <p>وتطرح هذه الدراسة تساؤلاً عما إذا كانت نسبة رأس مال السوق بالنسبة للمصارف، موجودة أم لا ؟ وللاجابة عن هذا السؤال أوضح كل من مودكلياني وميللر أن وجود نسبة رأس مال السوق المثلى للمصارف تكون في افتراضات محددة، هي: (1) وجود أسواق رأس المال التنافسية (2) انعدام تكاليف الإفلاس، (3) فرض الضريبة على دخل الشركة، أو عيوب سوقية أخرى (4) أن تكون قيمة الشركة قيمة مستقلة عن هيكلها المالي، إلا أن القيمة السوقية للمصرف لا تكون مستقلة عن طريقة تمويله.</p>	<p>مشكلة الدراسة</p>
<p>هدفت الدراسة الى اعتماد نسبة رأس المال السوقي على مجموعة من المتغيرات:- (حجم المصرف، تكاليف التشغيل والتكاليف المالية، ومعامل تباين العائد على والمخاطرة الائتمانية ومخاطر السيولة). والقرار المالي الأمثل للشركات يكمن في تحديد نسبة رأس المال المتمثل بالحد الأدنى الرقابي زائد الوسادة الرأسمالية (Capital ushion). وقد كان من أهم اهداف هذه الدراسة أن القيد التشريعي (The Regulatory Constraint) هو واحد من أهم عوامل ازدياد رأس المال في مصارف الادخار الأسبانية، لكن ليس هو الوحيد، فإن ضغط قوى السوق قد أسهم كذلك في هذه العملية</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>توصلت هذه الدراسة نموذجين نظريين (الأنظمة السوقية والرقابية) لتحليل سلوك المصارف في وضع نسب رأس المال. وفي كلا الأنموذجين يتم توضيح الطريقة التي تنتهجها المصارف في تحديد نسبة رأس المال إلى الموجودات، مقارنة بما حددته السلطات الرقابية. فالنموذج الأول يصف سلوكيات الشركات التي لا تتأثر بملاءمة</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>

دراسة (3) Blanco 2000	
The Effectiveness Of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical And Empirical Approach	عنوان الدراسة
فاعلية متطلبات كفاية رأس المال : منهج نظري وتطبيقي	
الأنظمة، لأن نسبة رأس المال السوقي الأمثل إلى الموجودات لهذه الشركات أعلى من النسبة المقررة نظامياً. أما الأنموذج الثاني فيشرح سلوك المصارف التي تكون نسبة رأس مالها المثلى واقعة تحت الحد الأدنى المقرر من قبل السلطات الإشرافية (الرقابية).	

دراسة (4) Suzuki 2002	
Credit Channel and Risk-Based capital Adequacy Requirements	عنوان الدراسة
قناة الائتمان ومتطلبات كفاية رأس المال على اساس المخاطر	
عرضت هذه الدراسة مقررات لجنة بازل او التعديلات التي أجريت عليه بمرور الوقت وصولاً الى اتفاق بازل 2 وركزت هذه الدراسة على أهمية الإقراض المصرفي وما يمكن أن يحدثه التشديد النقدي (A Monetary Tightening) من تأثير في الاقتصاد الحقيقي، لأنه يحدّ من إتاحة الائتمان إلى المقترضين. لذا يتم إجراء مراجعة للائتمان من خلال دراستين، هما: "دراسة الإقراض المصرفي"، و"دراسة الميزانية العمومية".	مشكلة الدراسة
هدفت الدراسة الى بيان طريقة تطبيق معيار رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر وتأثيراته في القروض المصرفية في المصارف اليابانية وتكونت عينة الدراسة من (29) مصرفاً في اليابان	هدف الدراسة
الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة ما يأتي أ- أن تطبيق معيار رأس المال على وفق مقررات بازل يؤثر في السلوك المصرفي في اليابان . ب- قد تكون لتطبيق معيار رأس المال اثار في الائتمان	النتائج الرئيسية

ثالثاً:- جهود معرفية سابقة خاصة بالأداء المالي .

1- الدراسات العربية

دراسة (1) النعيمي 2005	
عنوان الدراسة	تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية
هدف الدراسة	تسليط الضوء على عدد من المفاهيم الحديثة في تقييم الأداء عامة والأداء المالي المصرفي خاصة، وتقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية العراقية ضمن محاور رئيسة السيولة والربحية وكفاية رأس المال والتوظيف، وتصنيف المصارف الأهلية وتمايزها على وفق أدائها المالي .
عينة الدراسة	المصارف الأهلية في العراق للمدة (1999-2001) وقد شملت الدراسة (12) مصرفاً .
النتائج الرئيسية	1- توصلت الدراسة إلى عملية تقييم الأداء المالي يعد حكماً على المراكز المالية لتلك المصارف وأسلوباً رقابياً ، وفي مرحلة لاحقة تمكن إدارات تلك المصارف من اتخاذ القرارات المناسبة في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في الأداء المالي لتلك المصارف . 2- ضرورة إعطاء أهمية للبيئة المصرفية وتأثيراتها المختلفة في الأداء المصرفي ،ومواكبة المصارف للتطورات التكنولوجية الحديثة لكي تستطيع المصارف المنافسة مع المصارف الدولية ، كما توصي بإنشاء مراكز متخصصة لتقييم الأداء مركزياً للمصارف أو ضمن فروع تلك المصارف تهدف إلى التقييم المستمر للأداء ومتابعة المستجدات محلياً وعربياً وعالمياً فيما يتعلق بنشاط المصرف .
دراسة (2) سفاع 2008	
عنوان الدراسة	تقييم الأداء باستخدام أنموذج (CAMELS):دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات (2003 - 2007).
مشكلة الدراسة	يتم تقييم المصارف على وفق معايير CAMELS الذي يعده البنك الأهلي اليمني يمكن إجراء تقييم الأداء المؤسسي باستخدام كمي ونوعي.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة أنموذج(CAMELS)على إعطاء صورة متكاملة عن أداء المصارف من خلال تقييم أداء المصرف عينة البحث،فضلاً عن تحديد جوانب القوة والضعف في بعض الأنشطة الأداء المصرفي.

دراسة (2) سفاع 2008	
<p>1- أفرزت نتائج البحث أن تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي مؤسسة، وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياساً بما هو متاح لديها من إمكانات، ويوفر تقييم الأداء معلومات لإدارة المنظمة للرقابة على النشاط بوجه عام، وعلى نشاط أقسامها المختلفة، ومن ثم التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعه، ويتم تقييم الأداء باستخدام عدد من الأساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك أنموذج (CAMELS).</p> <p>2- وضع معايير عالية للأداء لكل أفراد المصرف والعمل على رفع هذه المعايير بشكل تدريجي.</p> <p>3- تطوير المديرين وذلك بإسناد أعمال جديدة إليهم وأتباع اسلوب التناوب الوظيفي، والحرص على تعلم الجميع بشكل ، وعدم إبقاء الأفراد ذوي القدرات العالية من العاملين في مراكزهم نفسها مدة أطول من الحد المقرر.</p>	النتائج الرئيسية

2- الدراسات الاجنبية

دراسة (3) Caruntu & Ramanescu, 2008	
<p>The Assessment of banking performances: indicators of performance in Bank Area</p> <p>تقييم الأداء المصرفي : مؤشرات الأداء في مصرف أيريا</p>	عنوان الدراسة
<p>تتمحور مشكلة البحث على عدم استخدام المؤشرات الأخرى التي تقيس السيولة وكفاية رأس المال ومستوى أداء الإدارة، فضلاً عن قياس المخاطر المصرفية التي لها تأثير مباشر على أرباح المصرف .</p>	مشكلة الدراسة
<p>تهدف الدراسة الى قياس كفاءة الأداء المصرفي من خلال قياس أداء الإرباح التي يحققها المصرف باعتبارها الهدف الأساس الذي تهدف إليه المصارف التجارية، وقد ركزت الدراسة على ستة مؤشرات رئيسة وهي، العائد على حقوق المساهمين، العائد على مجموعة الموجودات، مضاعف الائتمان، معدل الربح، هامش استخدام الموجودات ، هامش الربح.</p>	هدف الدراسة
<p>أن ابرز نتائج الدراسة هو من خلال تعريف مفهوم الربح للمؤسسات المصرفية، والذي يقاس مستوى كفاءة الأداء للمؤسسات المصرفية، سواء كان في الأمد القصير أو المدى الطويل (الاستراتيجي)، وينبغي لقياس كفاءة الأداء للمصرف ما يأتي:</p>	النتائج الرئيسية

دراسة (3) Caruntu & Ramanescu, 2008	
1- مقارنة مستوى الأرباح خلال سنوات المقارنة في ضوء المؤشرات المالية. 2- مقارنة كفاءة الأداء للمصرف مع المصارف الأخرى المماثلة. 3- مقارنة مع المؤشرات الموضوعية عندما يفصل استراتيجيات المصرف على وفق شروط الهيكلية في خطط تسعى للوصول على مستويات أعلى من الإرباح. 4- التركيز على جانب الربح لقياس مستوى الأداء المصرفي ، واستخدام نظم المعلومات لقياس تلك المقارنات.	

دراسة (4) Sangmi & Nazir, 2010	
عنوان الدراسة	تحليل الاداء المالي في المصارف التجارية الهندية تطبيقات أنموذج CAMAL
هدف الدراسة	تقييم الاداء المالي لاثنتين من المصارف الكبرى العاملة في الهند باستخدام نموذج .CAMAL
عينة الدراسة	من مصرفين كبيرين في شمال الهند للمدة 2001-2005
النتائج الرئيسية	من خلال هذا الانموذج يتم تمييز موقف المصرفين قيد الدراسة بأنها سليمة ومرضية بقدر كفايتها رأس المال وجودة الموجودات والقدرة على ادارة سيولتها

رابعاً:- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

- التعرف على بعض المصادر و الدوريات و البحوث النظرية و التطبيقية و الاطلاع عن كتب على المجالات التي تم التطرق اليها بالدراسات و تتبع نتائجها مما يسهل على الباحثة بناء الاطار النظري وبناء مخطط افتراضي للدراسة.
- الاطلاع على منهجيات هذه الدراسات و ملاحظة تسلسل فقراتها بالشكل الذي مكن الباحثة من تصميم منهجية الدراسة .
- التعرف على الوسائل الاحصائية المستخدمة ومن تحديد الوسائل الاكثر ملاءمة و التي تتسجم مع طبيعة دراسة و شكل أنموذج الدراسة .

- التعرف على النتائج و الاستنتاجات و التوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسات و التي سهلت على الباحثة الانطلاق من حيث انتهى الآخرون و البحث في الجوانب التي لم يتناولها سيما في العينة التي تناولتها الدراسة و التي تتعلق بأدارة مخاطر السيولة المصرفية في عينة من المصارف التجارية العراقية .

خامسا:- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات سابقة

- حاولت الباحثة تضمين الدراسة بشكل شمولي في اغلب العوامل المؤثرة في مخاطرة السيولة و الاداء المالي في بعض المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة متمثلة بمؤشرات (مخاطرة السيولة).
- كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة فضلا عن اهم العوامل التي تتعلق في الاداء المالي في بعض المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .
- اعتمدت الباحثة على اسلوبي التحليل الوصفي المستند الى المؤشرات المالية و التحليل الكمي في قياس الآثار المباشرة من خلال بناء أنموذجات قياسية لذلك و تحليلها .
- ان البيانات التي اعتمدت و النسب المستخرجة تستند الى مصادرها الاصلية و عليه كانت المتحققة من التحليل و القياس تؤكد حقيقة واقع النمو و التطور لبعض المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة .

الفصل الثاني

الأطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية
و كفاية راس المال والآداء المالي

المبحث الأول: الأطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية

المبحث الثاني: الأطار المفاهيمي لكفاية راس المال

المبحث الثالث: الأطار المفاهيمي للآداء المالي



المبحث الأول

الأطار المفاهيمي لمخاطرة السيولة المصرفية

يتناول هذا المبحث مفهوم السيولة وأهدافها وأهميتها ، ومصادرها ، والتعرف على نظرياتها واستراتيجياتها ، فضلاً عن انه يتناول قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال .

المطلب الأول :- مفهوم السيولة و أهدافها و أهميتها

اولا : مفهوم السيولة

بالرغم من تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع السيولة الا ان جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه ، مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة للأصل او الموجود .

وتعرف السيولة بشكلها العام على انها " السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل او الموجود ان يتحول الى نقد سائل " (نهاد وآخرون ، 2009 : 66) ويركز هذا التعريف على السهولة التي يتحول بموجبها الموجود الى نقد سائل ، اي هل توجد مشاكل تحول دون امكانية تحول الاصل الى نقد سائل ام لا ؟ . اما في معناها الفني فتعني بأنها قابلية تحويل الموجودات الى نقد سائل وبشكل فوري او خلال فترة قصيرة ، بالتالي فهي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين الموجودات سهلة التحويل الى نقد وبين النقدية (عبد الحميد ، 2000 : 230) .

أما السيولة المصرفية فيعرفها Hempel بأنها (مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون) (: 1999 , Hempel & Simonson) ، اذن فهي السرعة أو الملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين الاصول ذات الاكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة بدون خسارة تحسب (Howells & Bain , 2000 : 8) .

اما بالنسبة للمستثمرين في الاوراق المالية فأن السيولة تعد واحدة من الاهداف المهمة بالنسبة لهم ، كونها تعني امكانية تحويل أي شكل من اشكال الموجودات الى شكل اخر خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسارة في قيمتها او دون تغيير في السعر (Benic & Franic , 2008 : 479) ، أي انها تعطي المشاركين في سوق الاوراق المالية القدرة على تنفيذ اعمالهم بشكل فوري حجم كبير من الصفقات بدون تأثير كبير على سعر

الورقة المالية ، كون ان السيولة تعد من المسائل المهمة جدا بالنسبة للمشاركين في عمل السوق المالية خاصة عندما يقدمون على الاستثمار بالأوراق المالية فإنهم يأخذون بالحسبان السيولة اللازمة التي تزودهم بالأمان وتقليل المخاطر كونهم يميلون بالرغبة الى تبني تنفيذ صفقات ذات قيمة كبيرة نوعا ما وان أي نقص في سيولة السوق سوف يفقد مشاركي السوق الثقة في توقعاتهم على الاسعار في المستقبل (Yeyati & Other , 2007 : 40) .

وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بانها : القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية باسعار مناسبة في كل الأوقات ، وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة المصرفية من خلال المفهومين الآتيين :

▪ المفهوم الكمي للسيولة المصرفية

الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستنادا" إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها الى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه، لاعتماده في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، كما يؤخذ عليه إخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها. (كراجه وآخرون، 2002، 28)

▪ مفهوم السيولة المصرفية

يعرف السيولة بانها :كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع الى نقد مضافاً إليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة أو ارباح نتيجة المضاربة بالاصول المالية (عقل، 2000، 158) .

وعليه فإن السيولة لأي نشاط اعمال تعني بأنها قدرة المنشأة على مقابلة الالتزامات المستحقة بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي موجود من الموجودات الى نقد سائل بسرعة وبأقل التكاليف (580 : Koch & Masdonald , 2000) . نظرا لما تقدم فإن للسيولة ثلاثة مرتكزات تكمن في الآتي (9 : Howells & Bain , 2007) :

- الوقت : وهي سرعة تحويل الموجود الى نقد .
- المخاطرة : وهي احتمالية انخفاض قيمة الموجود أو احتمالية إهمال المصدر (الاصدار) أو المنتج بطريقة او اخرى في هذا المجال .
- التكلفة : هي التضحية المالية او التضحيات المالية الأخرى التي يتطلب وجودها في عملية اجراء ذلك التغيير .

يتضح مما سبق ان اصطلاح السيولة يعبر إما عن النقد الجاهز وإما عن سيولة المصرف او المنشأة وإما عن سيولة الأصل او الموجود .

أي أن مفهوم السيولة المصرفية يمكن تضمينها في نقطتين أساسيتين :
الأولى : تعبر عن مدى توافر نقدية جاهزة لدى المصرف لمواجهة التزاماته التي تحصل خلال وقت قصير .

الثانية : تعبر عن جاهزية اصول المصرف للتحويل إلى نقد سائل لمواجهة تلك الالتزامات التي تحصل خلال وقت قصير .

ثانياً : أهداف السيولة وأهميتها

1. اهداف السيولة

- يمكن تركيز اهم الاهداف التي تتمتع بها السيولة المصرفية في مجموعة من النقاط تكمن في الآتي (الطيب ، 1992 : 64) :
- أ. قدرة المصرف التجاري على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية .
 - ب. الافادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في وقت مبكر .
 - ج. الافادة من التقلبات في الاسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار الاصول المالية (الاوراق التجارية) التي يتعامل بها المصرف التجاري في تحقيق العوائد الاضافية .
 - د. بناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف التجاري لدى الدائنين والافراد المتعاملين والبنك المركزي والمصارف الأخر وذلك من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها مما يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة اليها بشروط ميسرة .
 - هـ. تمكين المصرف التجاري من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات بحسب نوعها ، وكذلك مقدرتها على التوسع والنمو .

2. أهمية السيولة

تكمن أهمية السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها ، أضف إلى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة ، وغيرها من الأمور التي تستوجب (وعلى الدوام) أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن (الكور ، 2010 : 6) ، فضلاً عن الدور الكبير في مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب ، ويحدد حجم السيولة وفقاً لخبرة ادارة المصرف (حنفي وقرياقص ، 2000 : 55) ، وتزداد أهمية السيولة في شتى الجوانب

الاقتصادية من خلال ما تتيحه من ادوات دفع لازمة لإتمام المعاملات ، ولأجراء المبادلات ، وتمويل عمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها ، وعليه يمكن اعتبار السيولة النقدية للمصارف هي جزء من السيولة العامة في الاقتصاد بحكم ان النظام النقدي للمصارف هو جزء من النظام الاقتصادي (خلف ، 2006 : 197) .

ويعد توافر السيولة النقدية لدى المصارف من الامور التي تكسب هذه المصارف مزايا عدة من اهمها (الموسوي ، 2011 : 3) :

- أ. تأكيد القدرة على الايفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف .
- ب. تجنب اللجوء الى البنك المركزي او المصارف الاخرى للاقتراض .
- ج. تجنب الاضطرار الى بيع بعض الموجودات الخاصة بالمصرف .
- د. تعزيز ثقة المودعين والدائنين بصورة عامة بالمصرف .

المطلب الثاني :- مصادر السيولة والعوامل المؤثرة فيها وطرق قياسها

أولاً: مصادر السيولة

أمام كل مصرف من المصارف التجارية مجموعة من المصادر المالية التي تعد روافداً لتشكيل سيولة هذه المصارف او تعزيزها ، وهذه المصادر منها ما يكون من داخل المصرف الواحد او قد تكون من جهات خارجية اخر . وعليه يمكن تقسم المصادر المالية للسيولة على مصدرين اثنين هما :-

❖ المصادر الداخلية للسيولة

تتضمن عناصر السيولة الداخلية للمصرف التجاري من بعض الموجودات المتداولة و التي تتكون من السيولة الحاضرة او (الجاهزة) Quick Liquidity او ما يطلق عليها بالاحتياطيات الاولية Primary Reserves و السيولة شبه النقدية Semi-cash Liquidity او ما يطلق عليها بالاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves و كما يأتي :-

1- الاحتياطيات الاولية Primary Reserves

هي تلك الموجودات النقدية التي تمتلكها الادارة المصرفية دون ان تحقق لها عائد (الحسيني و الدوري، 2008:94) ، او مايعبر عنها بالنقدية الحاضرة لدى المصارف التجارية و تحت تصرفها (حنفي و ابو قحف، 2004:94)، اذ بإمكانها استخدامها متى شاءت ودون اي عناء او اية خسارة تذكر (الشمري، 2012:437) ، فهي تتمثل بالارصدة النقدية بالعملة المحلية و العملات الاجنبية سواء في حوزة المصرف (خزانة المصرف) او كودائع لدى البنك المركزي على شكل حساب جاري ، و ارصدة لدى المصارف الاخرى المحلية و الاجنبية (رمضان وجودة ، 2003:129)، ويضاف اليها ايضا الموجودات التي هي في مرحلة الجباية و التحصيل مثل الصكوك المستحقة على المصارف الاخرى (الصكوك برسم التحصيل) ، وهذه الموجودات

بالنظر الى شكلها النقدي لا تحقق اي عائد للمصرف وذلك لان الغرض منها هو توفير اعلى درجات السيولة للمصرف (حداد و هذلول ،2008:152) ، ولذلك يجب على المصرف ان لا يجمد كثيرا من امواله فيها والا تعرض للخسارة (ابو شاور و مساعده، 2008:199) و تستخدم ارصدة الاحتياطيات الاولية هذه للوفاء بعدد من المتطلبات ابرزها (الحسيني و الدوري ،2008:72):-

- مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية و جزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها و بدون اذار سابق.
 - مواجهة ما يتحقق على المصرف من التزامات اجنبية بسبب ما يتم شحنه من بضائع لحساب المستوردين المحليين في اطار الاعتمادات المستندية .
 - تطبيق قانون مراقبة المصارف وذلك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع و الواجب ايداعه لدى البنك المركزي .
 - المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لاجراء المقاصة للصكوك مع المصارف الاخرى (سلمان،2009:11).
- وفيما يأتي استعراض لأبرز هذه الاحتياطيات :

أ- النقد في الصندوق

ويتكون من الارصدة النقدية السائلة في خزانة (صندوق) المصرف من النقود الورقية المحلية و الاجنبية وسواء كانت ناشئة من الحصول على راس المال او حصل عليها المصرف من ايداعات الافراد و الشركات ،(احمد ،2008:156) و عادة ماتحاول المصارف جعل هذه الاموال بحددها الادنى ، و يعود السبب في ذلك الى ما يأتي (عبد الله ،2011:28) :-

- انها لا تحقق ربحا للمصرف .
- احتمال التلاعب و التزوير بالارصدة النقدية من قبل الموظفين .
- احتمال سرقة او نهب هذه الاموال بعمليات السطو المسلح .

ب- الودائع لدى البنك المركزي

تتضمن التشريعات الحديثة الزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من امواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي (ابو احمد والصائغ ،2006:4) على شكل ارصدة في حساباته الجارية لدى البنك و ان هذه الارصدة تتخذ شكلين هما:-

الاول: اما على شكل حساب جاري بدون فوائد و هو (الاحتياطي القانوني الالزامي) و هو يمثل نسبة معينة من الودائع بحوزة المصرف و الغرض منه هو للحفاظ على حقوق المودعين و المقترضين (جلدة ،2011:95) و يمكن عن طريقه التأثير في حجم الائتمان

الممنوح من قبل المصرف . وفي العراق نسبته (15%) من اجمالي ودائع المصرف وزع بواقع (10%) لدى البنك و(5%) يحتفظ المصرف في خزائنه ، قد يتمتع البنك المركزي عن منح المصرف الذي يعجز عن الايفاء بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة اي قرض جديد حتى يستكمل النقص فيها (طاهر ، 200:15) كما قد يفرض البنك المركزي غرامة مالية على مبلغ العجز الحاصل في الاحتياط القانوني (Hempel&Simanson,242:1999) .

الثاني : في كثير من الحالات لاكتفي المصارف بايداع الرصيد النقدي لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني بل تودع مبلغا في حسابها الجاري يفوق الاحتياط القانوني وذلك تدعيما لمركزها المالي بين المصارف ، و هذا المبلغ يدفع البنك المركزي عليه فائدة (سلطان،1993:150) و يعرف هذا المبلغ باحتياطيات اختيارية (سلمان ،2009:12) و الغرض منه كما يرى (ابو احمد و قدوري ،2005:332) هو:

- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف.
- تعديل المبلغ المودع كاحتياطي قانوني فيما ينسجم مع التبادلات في مجموع الودائع
- تغطية التحويلات النقدية للخارج اذا كانت تتطلب موافقة البنك المركزي (الشماع،2004:189)
- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري (عند الحاجة) ، وللوفاء بمتطلبات سداد قيمة الشيكات التي تستحق لبنوك اخرى نتيجة لعمليات غرفة المقاصة (هندي ،2010:208) .

ت- ارسدة لدى المصارف الاخرى

تحتفظ المصارف بأرسدة لدى بعضها البعض لتسهيل التعامل بينها و تعد هذه الارصدة من ارسدة النقد الجاهز لذا فهي تدخل في حساب الاحتياطي النقدي (رمضان وجودة ،1995:129) اي ان المصارف تستفيد من هذه الودائع في تسوية عمليات المقاصة للصكوك او الحوالات المسحوبة على احدهما الاخر ، وكذلك تحصيل (تسديد) فقرات اخرى من الديون ، ولتسهيل الخدمات المتبادلة بينهما (السنهوري ،2013:119) و تستطيع المصارف سحبها دون عناء متى احتاجت الى نقد للوفاء بمتطلبات زبائنها (العلاق ،1998:119) ، كما تودع المصارف ارسدتها الفائضة لدى بعضها البعض لقاء فائدة معينة ، (الشماع ،2004:190) .

ث- ارسدة لدى المصارف الاجنبية في الخارج

وهي ارسدة تعود ملكيتها للمصارف التجارية العاملة في داخل البلد ولكنها مودعة لدى مصارف اجنبية (رمضان وجودة ،2003:129) اي ان المصارف تستطيع الاحتفاظ بأرسدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لايزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة

النقدية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية و التزاماتها القائمة (ابو احمد و الصائغ ،2006:5) .

ج- الصكوك برسم التحصيل

وهي صكوك مقدمة من قبل زبائن المصرف لتحويلها و اضافة قيمتها الى حسابهم لدى المصرف ، تحدد المصارف نسبة من هذه الصكوك لتدخل تحت نطاق مكونات السيولة بعد ان يتم استبعاد نسبة من هذه الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب ما (البديري ،2013:40) ، وتعد الصكوك التي يمكن تحويلها عن طريق غرفة المقاصة في المدينة نفسها اكثر سيولة من غيرها .(حنفي و ابو قحف، 2004:95) ، شريطة ورود اشعار التسديد من المصرف المقابل . ويرى Hemple ان هذه الصكوك تتمثل بالصكوك المودعة بالمصارف الاخرى و التي لم يتم استلام قيمتها لحد الان (Hemple,151:1994) .

وبذلك تقسم الاحتياطات الاولية الى :

▪ الاحتياطات القانونية

وهي تمثل الاموال النقدية السائلة و التي يحتفظ بها لمواجهة الالتزامات القانونية و التشريعات التي يصدرها البنك المركزي ، و هذه تدخل ضمن اطار قيام البنك بمسؤوليته نحو مراقبة المصارف و بيان درجة التزامها بتعليماته ، و بذلك فهي تضم على النقد في الصندوق و الودائع لدى البنك المركزي "الاحتياطي القانوني" (الحسيني و الدوري ،2008:95).

▪ الاحتياطات العاملة

وهي تمثل مجموع الاموال النقدية السائلة التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية و اراضية متعددة (الحسيني و الدوري،2003:95) . فهي تضم النقد في الصندوق و الحساب الجاري الطيق لدى البنك المركزي و الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى و الصكوك برسم التحصيل و الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج (ابو احمد و قدوري،2005:231) .

2- الاحتياطات الثانوية

و هي عبارة عن موجودات شبه نقدية يمكن تحويلها الى سيولة نقدية بسرعة دون عناء خلال فترة قصيرة و باقل خسارة ممكنة (الشمري ،2009:369) كاستثمارات قصيرة الاجل و غالبا ما تشمل على محفظة الاوراق المالية و محفظة الحوالات التجارية المخصصة (الحسيني و الدوري ،2008:96) ، وهي تساهم في خلق او توليد القوة الايرادية (Earning Power) للمصرف ، حيث انها تعد اقرب الى الموجودات السائلة و لكنها تحقق عائدا معينا ، كما انها تساهم في سد العجز في الاحتياطات الاولية (خط دفاع ثاني) ، و يطلق عليها في بعض الاحيان بالاستثمار الواقعي (الحسيني و الدوري ، 2000:72) ، فهي تتميز بقصر اجل

الاستحقاق و امكانية التصريف السريع سواء بالبيع او الرهن ، فضلا" عن انه كلما كانت حكومية او مضمونة من الحكومة (كأذونات الخزانة و السندات الحكومية) كلما كانت اسهل في التصرف فيها (جنفي و ابو قحف ، 2004:96).

وهذه الاحتياطات تكون على جزأين هما :-

الجزء الاول:- وهو محدد قانونا ، ويسمى بالاحتياطات القانونية (Legal Reserves) ، و الذي يأخذ شكل حوالات الخزينة و سندات الحكومة (ابو حمد وقُدوري،2005:234).

أ- حوالات الخزينة أو اذونات الخزينة

و هي عبارة عن سندات قصيرة الاجل تصدرها الحكومة على مدار السنة و تبيعها الى المصارف و المؤسسات المالية الاخرى حسبما يسمح به القانون (عبد الله ، 1999:225) ، و تصدر عادة من قبل وزارة المالية للاقتراض من الجمهور او من الجهاز المصرفي (آل شبيب،2012:147) عن طريق البنك المركزي حيث يقوم البنك بطرحها للتداول في السوق المالي بأسعار تقل عن سعرها الاسمي و الفرق بين السعرين يمثل الفائدة التي يحصل عليها حائزها ، و يمكن اعادة خصمها لدى البنك المركزي في اي وقت (الحلاق و العجلوني ، 2009:68) اي انها لاتحمل سعر فائدة و انما تباع بخصم من قيمتها الاسمية (العامري،2007:70) . الغرض منها هو لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وفترة استحقاقها هي (بين ثلاثة اشهر و السنة) ، وتكون ربحيتها اقل من غيرها من الاستثمارات التي تحقق عائدا للمصرف و تستمد حوالات الخزينة سيولتها من الضمانات الحكومية بتحويلها الى نقود سائلة تماما حال استحقاقها او حتى قبل موعد استحقاقها عن طريق خصمها لدى البنك المركزي (السنهوري،2013:134).

ب-السندات الحكومية

وهي اوراق مالية و من ادوات الدين طويل الاجل التي تصدرها الحكومة عن طريق البنك المركزي حيث يتم طرحها للتداول في السوق المالية اي سوق راس المال ، لغرض تمويل الانفاق الحكومي مثل بناء المدارس و المستشفيات و الجامعات و الطرق ، وكذلك لغرض الانفاق العسكري ، وتقوم المصارف التجارية بشراء مبالغ ضخمة جدا من هذه السندات (الرفاعي و بلعربي،2002:45) ، و تتراوح مدة استحقاقها بين سبع سنوات الى عشر سنوات و تحمل سعر فائدة اعلى من الادوات المتوسطة الاجل (السيد علي و العيسى،2004:111) و يكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة و تمتاز بانخفاض مخاطر عدم الاسترداد و ذلك لان قدرة الحكومة تعد لانهاية على السداد (ابو حمد وقُدوري، 2005:306).

أما الجزء الثاني :- من الاحتياطات الثانوية فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف ذاته، أي أنها تعد بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية أو تحويل جزء من الأخيرة له ، و المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تسعى إلى زيادة أرباحها ، و بالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق عن حاجتها الفعلية ، أي بإمكانها أن تستخدم جزءًا من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل ك شراء الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة التي هي من الاستثمارات المرعبة و منها ما يأتي :-

أ- الأوراق التجارية المخصومة

وهي من أدوات التمويل قصيرة الأجل يتم إصدارها عن طريق المصارف العملاقة و الشركات المساهمة و المؤسسات ذات السمعة المالية الحسنة و المعروفة ، و في حال تعرضها إلى نقص في الأموال فإنها تقوم ببيع الأوراق التجارية لبعض الوسطاء الماليين و المنشآت بدلًا من الاقتراض من المصارف الأخرى ، وهو يعد نوع من التمويل المباشر (الرفاعي و بلعربي، 2002:44) ، و تعد الأوراق التجارية من أقدم أدوات الاستثمار قصيرة الأجل التي يتم تداولها في سوق النقد الثانوي (ابو موسى ، 2005:104) و تتعهد الجهة المصدرة لها بدفع مبلغ محدد (ذات دخل ثابت) في تاريخ معين إلى المستثمر ، و تصدر لحاملها على أساس الخصم كما هو في ادونات الخزينة لمدة لا تتعدى تسعة أشهر و عادة ماتحصل الشركات المصدرة لها على ائتمان مفتوح لبعض المصارف التجارية التي تلتزم بدفع قيمة الورقة التجارية لحاملها في تاريخ الاستحقاق و هذا ما يقوي المركز المالي لتلك الورقة (رمضان وشبوط، 2010:55) لكنها تتميز بانخفاض سيولتها وارتفاع درجة المخاطر فيها مقارنة بالأوراق المالية الأخرى كونها غير مضمونة بأي أصل الجهة المصدرة لها (عبد الخالق، 2010:228) ، ولكن المستثمر فيها يعتمد على القدرة الإيرادية للجهة المصدرة و منها السندات الإذنية (الكبيالات) (عبد الله و الطراد، 2006:92).

ب- الأوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية العالية و الآجال القصيرة

يرى (الشماع) بأنه يمكن للأوراق المالية ذات الفائدة الدورية و الآجال الطويلة أن تكون ضمن الاحتياطات الثانوية إذا انقضى الجزء الأكبر على أجلها و لم تبقى سوى مدة قصيرة على استحقاقها شرط أن تكون صادرة عن جهة حكومية أو شركات ذات جدارة ائتمانية عالية فكلما اقترب موعد استحقاق هذه الأوراق قل الفارق بين سعرها السائد في السوق و قيمتها الاسمية و من ثم قل تعرضها لمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة (الشماع ، 2004:209).

❖ المصادر الخارجية للسيولة

طورت المصارف في مطلع الستينات اسلوبا لادارة السيولة يسمى ادارة المطلوبات ، هذا فضلا عن الفوائض الاحتياطية او مايسمى في الولايات المتحدة بـ(Federal Funds) و الدولار الاوربي ، اتفاقيات البيع و اعادة الشراء، و فوائض سوق ما بين المصارف (الاسدي، 2006:32) و بفضل هذا الاسلوب في ادارة السيولة يستطيع المصرف التجاري ان يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته ، وان يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض و ادوات مالية ذات ربحية افضل ، بما يحقق الموازنة بين المخاطرة و العائد (عقل، 2006:162) و في مايتي شرح لهذه العناصر :-

1- اتفاقيات البيع و اعادة الشراء

وهي تتمثل بقيام (احد المصارف) ببيع اوراق مالية الى طرف اخر بعد الاتفاق في الوقت نفسه على اعادة شراء هذه الاوراق ذاتها بتاريخ آجل و بسعر البيع الاصلي مضاف اليه الفائدة، وقد اصبحت هذه الاتفاقيات متعارفا عليها الآن في المراكز المالية الكبرى مثل USA ودول الاتحاد الاوربي ، وتستفيد المصارف من هذه الاتفاقية للحصول على تمويل قصير الاجل او لاستثمار الفائض المالي لفترة قصيرة ،(كويل ،2005:95) و هذه الاتفاقية تمثل وسيلة اقراض و اقتراض قصير الاجل ، وقد تتم ليوم او لعدة أيام وقد تمتد لشهر كامل ، و يتم التعامل بها من قبل الجهات المتخصصة في بيع و شراء الاوراق المالية و هي المصارف و التجار و السماسرة ، ويتمثل عاندها بالفرق بين سعر البيع الاصلي و سعر اعادة الشراء(خلف،2006:290).

2- سوق اليورو دولار

يعرف سوق اليورو دولار " بانه اي عملة تتداول خارج بلدها ، بعد ان كان التعريف مقتصرًا على الدولار الامريكي المتداول في اوربا" ، هذا و يمكن للمصارف او المؤسسات المالية الكبرى و الشركات الحكومية و الافراد ان تتعامل بالدولار الامريكي او العملة الاوربية (اليورو) او العملات الاخرى في السوق الثانوي لغرض التداول (ابو موسى،2005:105) ، ويتعامل في هذا السوق المصارف و المؤسسات المالية الكبيرة و الشركات الحكومية و الافراد عن طريق الودائع و القروض، و يتركز نشاط السوق في عمليات ربط الودائع في المصارف بفترات معينة (اي الودائع لآجل) ، وبما ان المصارف الكبيرة هي التي تتعامل بهذا السوق فهي تعد صانعة له. ويتم من خلال ذلك توفير الاموال اللازمة لهذه المصارف (خلف،2006:296) .

3- شهادات الايداع القابلة للتداول

و هي عبارة عن شهادة او اداة دين قصير الآجل تصدر من المصارف التجارية بقيم اسمية مختلفة و لفترات زمنية متفاوتة حسب طبيعة الاتفاق بين المستثمر و المصرف، و

بمعدلات فائدة ثابتة او عائمة (ابو موسى،2005:100) ، فهي بهذا تبين ان حاملها لديهم ودائع لدى المصارف التي اصدرتها بقيمة معينة و بتاريخ استحقاق معين ، و في السابق كان لايسمح لحاملي هذه الشهادات ببيعها لشخص اخر ، كذلك لايسمح بأرجاعها الى المصارف التي اصدرتها قبل تاريخ الاستحقاق الا بدفع غرامة ، ولكن لجعل هذه الشهادات اكثر سيولة و لتشجيع المستثمرين لشرائها من المصارف سمح ببيعها من شخص لآخر او من جهة لأخرى . و تقوم المصارف التجارية الكبرى في كثير من الدول الصناعية باصدارها اذ انها تعد مصدرا مهما " لزيادة السيولة النقدية فيها (الرفاعي و بلعربي، 2002:43) و تمنح هذه الشهادات لحاملها الحق في تداولها بيعا و شراء في (السوق النقدي/الثانوي) ، وتتراوح مدتها بأقل من سنة (رمضان و شبوط،2010:53) ، وتتميز بارتفاع درجة سيولتها و انخفاض درجة مخاطرتها و ارتفاع معدل العائد عليها مقارنة بحساب التوفير (آل شبيب ، 2012:172).

4- القبولات المصرفية

وهي أداة دين صادرة عن مصرف تجاري (عبد الخالق، 2010:228) فهي " محرر مكتوب يتضمن امرا صادرا من الساحب (المستورد المحلي) الى المسحوب عليه (المصرف) بان يدفع لأمر شخص ثالث هو (المصدر الاجنبي) مبلغا عند الاطلاع او قابل للتعيين " ، و تحدد القيمة الاسمية للقبول المصرفي بقيمة البضاعة و بأجل يساوي أجل دفع قيمة البضاعة من المستورد للمصدر (ابو موسى،2005:101) ، و القبول المصرفي يمكن بيعه في سوق المال (سوق النقد/ الثانوي) او الاحتفاظ به لغاية الاستحقاق من قبل المصرف ذاته (وهم، 2009:53) ، فهي تتصف بدرجة خطر منخفضة بسبب قبولها من قبل المصارف او البنك المركزي (آل شبيب،2012:173) ، اذ ان المصرف يكتب عليها كلمة (قبلت أو مقبولة) ، و بذلك فانها تدعى بالجدارة الائتمانية للمصرف الذي قبلها و تنتقل ملكيتها بالتظهير و تباع بخصم من قيمتها الاسمية (الشماع، 2004:207) ، ويحصل المصرف من خلال اصدارها على عمولات من الجهة المصدرة لها فضلا عن ايداع هذه الجهة مبالغ نقدية لديه لتغطية الاصدار اذا فشلت في السداد خلال مدة ذلك الاصدار (Mishkin,54:1986) .

5- التسنيد

تشير كلمة التسنيد او التوريق الى تعريب لمصطلح انكليزي **Securitization** الذي يعني " جعل الديون المؤجلة او القرض في ذمة الغير " صكوكا قابلة للتداول في سوق ثانوية ، اي التسنيد هي عملية تحويل الديون (القروض) خاصة العقارية من تجارية الى مالية اي التحويل الى سند أذني او كمبيالة او صك (النجار ، 2009:121) ، وتعتمد

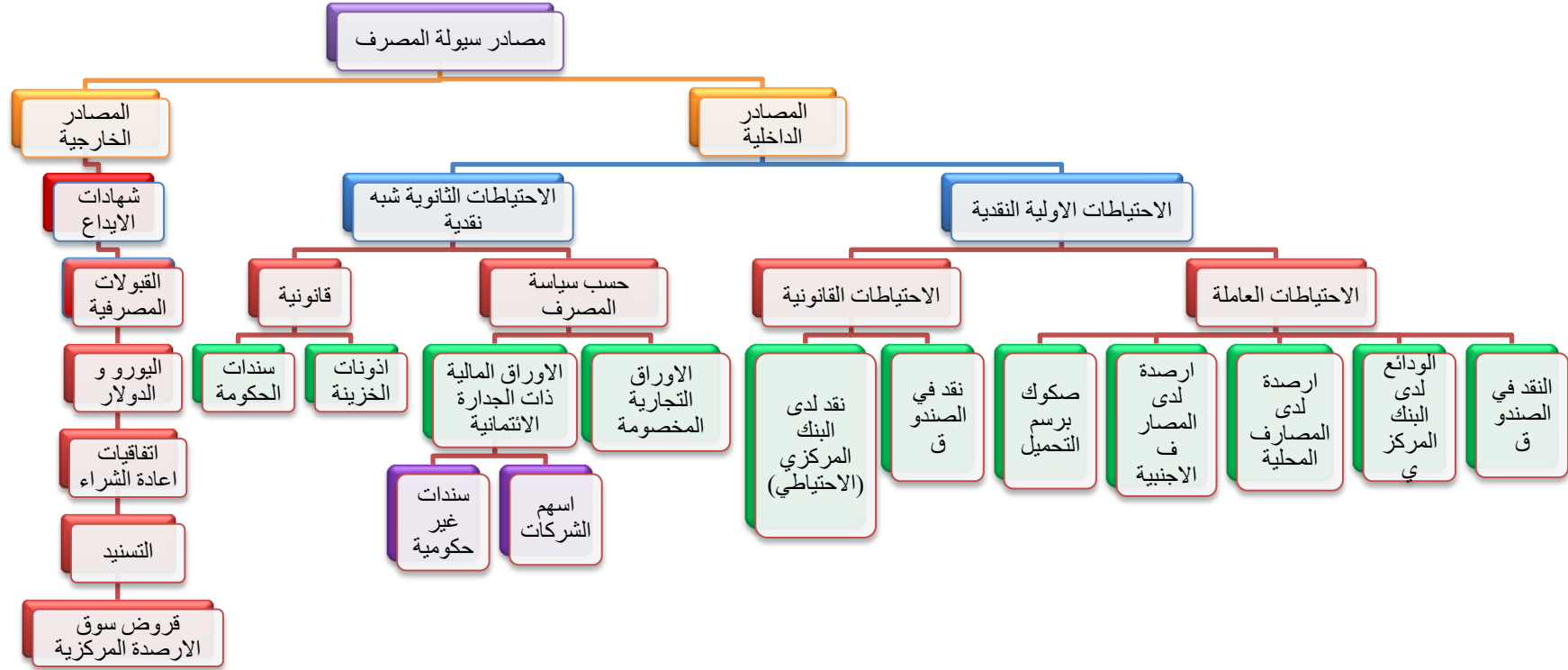
المصارف من خلاله الى تحويل الموجودات المصرفية و بخاصة القروض و الرهونات الى سندات قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية (العبيدي ، 2004:53)

6- قروض سوق الارصدة المركزية

و يطلق عليها قروض فائض الاحتياطي القانوني (الالزامي) " وهي قروض يتم عقدها بين المصارف التجارية و البنك المركزي لمدة يوم واحد و لذلك تسمى ايضا القروض لليلة واحدة Overnight Lonas او يوم واحد Over Day " ، ويمكن تجديد مدتها يوما بعد يوم ، وذلك باستخدام ودائع هذه المصارف لدى البنك المركزي ، و التي تزيد على احتياطياتها القانونية (الالزامية) التي تكون ملزمة بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي مقابل الودائع لديها و التي تحددها التشريعات ذات الصلة بذلك ، ومن ثم فأن البنك المركزي لايقوم بمنح هذه القروض للمصارف و انما يؤدي دور الوسيط بين المصارف من خلال ارصدها لديه (خلف ، 2006:291) ، حيث ان احد المصارف قد يجد ان ودائعه لدى البنك المركزي يمكن ان تقل عن الاحتياطيات القانونية في بعض الحالات ، و هذا يدفعه الى اللجوء الى المصارف الاخرى التي لديها احتياطيات فائضة لدى البنك تزيد عن احتياطياتها القانونية المطلوبة لغرض الاقتراض منها ، و من ثم يقوم البنك بتحويل ذلك الجزء من الارصدة الفائضة لمصرف معين (المصرف المقرض) و المودعة لديه الى احتياطيات المصرف الاخر (المصرف المقرض) (يونس ، 2013:116) . اما (عقل) فيرى بان عناصر السيولة هي كالآتي :-

- على جانب الموجودات تتحقق السيولة من خلال : - تسديد الزبائن للقروض المستحقة عليهم مع فوائدها و تحصيل المصرف لاستثماراته التي انتهت آجالها اي هو مايسمى بـ استراتيجية الدخل المتوقع و هي تركز على التدفقات النقدية لكل من المصرف و المقرض ، فيما يتعلق بالقروض محددة الوفاء ، و الاوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق الموزعة بانتظام (عقل ، 2006:162)
 - اما بالنسبة لتوليد السيولة على جانب المطلوبات فيتم من خلال : تنمية الودائع او اقراضها وذلك قبل تواريخ الاستحقاق (الاسدي ، 2006:31) .
- وبناء على ماتقدم من تصنيف لمصادر السيولة المصرفية فانها توفر محفظة متدرجة و كما هو مبين في الشكل (1)

الشكل (1) مصادر السيولة المصرفية



المصدر: من اعداد الباحثة

ثانيا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

ان سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر و هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بها و اهمها ما يأتي :-

1- عمليات الایداع و السحب على الودائع

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع تؤدي الى تخفيض نقدية الصندوق و احتياطات المصرف التجاري في خزائنه او لدى البنك المركزي و بالتالي تؤدي الى تقليص سيولته ، وفي نفس الوقت فان عمليات الایداع النقدي تعمل على رفع سيولة المصرف (معهد الدراسات المصرفية ، 2012:2) فكلما زاد حجم ودائع الزبائن لدى المصرف و كانت حركة ودائعه اكثر استقرارا و اقل تذبذبا كانت سيولة المصرف عالية و العكس صحيح (سعيد ، 2012:135) من ناحية اخرى ان نسبة كبيرة من ودائع المصرف هي ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) و خاصة قطاع الافراد ، فانها تتمتع بدرجة سيولة اعلى من ودائع التوفير و الودائع الثابتة ، لانها تكون قريبة الاستحقاق (الشمري ، 2012:432).

2- الوعي المصرفي لدى الجمهور

نلاحظ انه في البلدان النامية ان درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة اذ انهم يفضلون ان تكون اموالهم تحت ايديهم باستمرار وعدم قيامهم باستخدام الصكوك او ادوات الوفاء المختلفة كبطاقات الائتمان ، على عكس المجتمعات المتقدمة التي تفضل استخدام الصكوك و ادوات الوفاء المختلفة على حساب النقد و هذا يزيد من خلق الائتمان اي انه كلما زاد الوعي المصرفي لدى الجمهور انخفضت بالمقابل اهمية السيولة لدى المصارف و بالعكس (الشمري 2012:433) .

3- رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف

ان سيولة المصرف تزداد اذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الاخرى العاملة في البلد (عبد السادة وآخرون ، 2008:121) ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من ارصده النقدية و تجدر الملاحظة الى ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي الى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك اي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية ، اما على مستوى المصرف الواحد فان حجم السيولة المتوفرة يتأثر نتيجة عمليات المقاصة . فالمصرف الذي يحقق رصيда دائما قبل المصارف الاخرى سيشهد تحسنا في سيولته (ملتقى المحاسبين الاردنيين و العرب ، 2010:2) .

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

بما ان البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد فانه يمتلك قدرة التأثير على السيولة المصرفية ، فأذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض النقد في اوقات التضخم ، فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطيات النقدية المتوافرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض ، من خلال قيامه برفع سعر اعلى للخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) ، ويحصل العكس في حالة توسيع النقد (الانتعاش الاقتصادي) (ابو حمد و قدوري، 2005:228).

5- السوق المالية

ان وجود سوق مالية نشطة بامكانية عالية لتداول الاوراق المالية التي يمتلكها المصرف يؤدي الى اكتفائه بسيولة ادنى مما لو لم تتواجد السوق المالية التي تمكنه من بيع الاوراق المالية عند احتياجه الى السيولة (سعيد، 2012:136) .

6- ضعف تخطيط ادارة السيولة

و يحصل هذا من حيث عدم التناسق بين الموجودات و المطلوبات للمصرف في آجال استحقاقها (الشاهر و عبد العالي ، اتحاد المصارف العربية ، 2000:41) .

ثالثا: قياس السيولة

تعتمد المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاؤا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي (الصائغ و ابو حمد ، 2007 : 9)

1. نسبة الرصيد النقدي

وتشير هذه النسبة الى مقدار النقد الموجود لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الارصدة الاخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته المصرفية ، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، اذ تشرح المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ، الا ان ذلك ينعكس سلبا على العائد

المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن ان تدر عوائد مالية على المصرف (ابو احمد و قدوري ، 2005 : 239) .
ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

2. نسبة الاحتياطي القانوني

بما ان الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافا اليه الاحتياطي من النقد مع العلم ان هذا الاحتياطي عادة ما يكون اجباريا وهو يكون على نوعين : (احتياطي الزامي ، واحتياطي التغطية) (الشمري ، 2008 : 379)

وتمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف وتكون بالصيغة الآتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الارصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع} + \text{الصكوك وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع} + \text{الارصدة المستحقة للمصارف} + \text{مبلغ مقترض من البنك المركزي}} \times 100\%$$

3. نسبة السيولة القانونية

وهي من النسب المطلوب توافرها لدى المصرف بالقانون وتتنحصر ما بين (30 – 35 %) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية ، وان هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطيات الاولية والثانوية (النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال جميع الظروف وهو من اهم المؤشرات في مجال تقييم ادارة السيولة (الشمري ، 2008 : 380) .

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{احتياطيات اولية} + \text{احتياطيات ثانوية} + \text{نقدية وذهب لدى المصرف} + \text{ارصدة لدى البنك المركزي} + \text{اوراق تجارية واوراق مالية واستثمارات} + \text{اذونات خزانة}}{\text{اجمالي الودائع بالعملة المحلية} + \text{المبالغ المقترضة من البنك المركزي} + \text{مستحقات المصارف} + \text{صكوك وخطاب ضمان وحوالات مستحقة الدفع}} \times 100\%$$

4. نسبة التوظيف

تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات (الدوري و عداي ، 1991:202). ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

المطلب الثالث:- مخاطرة السيولة المصرفية

أولاً: مفهوم مخاطرة السيولة المصرفية

وهو الخطر المتعلق بوجود مشكلة انعدام السيولة لدى المصرف ، اذ يجب على المصرف الاحتفاظ في كل الاوقات بالسيولة الكافية (Adequate Liquidity) ، وعلى ادارة المصرف التنبؤ بالحاجة الى السيولة من خلال معرفة مصادر السيولة واستعمالاتها . يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بالسيولة الكافية في خزانتها لغرض تنفيذ طلبات السحوبات الفجائية غير المتوقعة للعملاء اذ على المصرف تدبير السيولة لتلبية سحبوبات العملاء من الودائع (غازي ، 2012 : 232) ، وفي هذه الحالة يلجأ المصرف الى بيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة ، وينتج عن هذا الامر خطر سيولة اكثر حقيقة ، اذ ان بعض الموجودات ذوات الاسواق الضعيفة تباع بأسعار اقل عندما يكون البيع آنياً مما لو كان لدى المصرف وقت اطول للتفاوض على البيع ، ونتيجة لذلك فإن التصفية بأسعار منخفضة قد يهدد قدرة المصرف على ايفاء الديون ، وان مثل هذه المشاكل الخطيرة للسيولة قد ينتج عنها في نهاية المطاف سباق يتسارع فيه كل المودعين الى سحب اموالهم في وقت واحد ، وهذا من شأنه ان يحول مشكلة السيولة في المصرف الى مشكلة عدم القدرة على ايفاء الديون ويمكن ان يؤدي ذلك في النهاية الى افلاس المصرف وانتهائه (Saunders , 1997 : 83) ، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما وصفه "Hempel" على أنه خطر عدم توافر النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين وطلبات الائتمان للزبائن والاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة (Hempel et al., 1998 : 67) ، في حين وصفه "الجميل" بأنه عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية ، أي انه يعجز بشكل كامل عن مقابلة التزاماته (الجميل ، 2002 : 388) ، لذا فإن ادارة مخاطر السيولة هي في الحقيقة سياسة تعكس عمل المصرف من الناحية المالية ، و ان عمل هذه الادارة هو

اساسا يتصل بالمستقبل و بالتالي فان الحديث عن ادارة مخاطر السيولة انما هو عمل يتصل بالمستقبل غير المؤكد ، وتعرف مخاطرة السيولة بانها (اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم و توقبت التدفقات النقدية الداخلة و تحديد الفائض او العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف و اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهه، إذ ان الكشف عن احتمال حدوث عجز و الاستعداد لمواجهة يخدم هدف السيولة و يخفض خطرها) .

بالتالي تحاول المصارف شراء موجودات قريبة من السيولة (اذونات الخزينة وسندات الخزينة) لتوفير العائد والسيولة من الاوراق المالية قصيرة الاجل لأنها اقل تقلبا من اسعارها ويمكن للمصرف الحصول على قيمتها الاسمية بأقصر وقت ممكن ، اذ تستطيع المصارف استخدام الاوراق المالية الحكومية كضمانة لغرض الحصول على قرض من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي لمعالجة مشكلة السيولة او الاحتياطي القانوني لمدة قصيرة (غازي ، 2012 : 233) .

ثانيا: تحديد الاحتياجات اللازمة للسيولة المصرفية وفجوتها

1- تحديد احتياجات السيولة المصرفية

إن تحويل مطلوبات المصرف إلى موجودات مدرة للعائد مع العمل على جعل مخاطر الائتمان (Credit risks) في حدها الأدنى والمحافظة في الوقت نفسه على موجودات سائلة كافية بما يجعل مخاطرة عدم القدرة على تلبية طلبات السحب المقدمة من المودعين (Withdrawal risk) في أدنى حد ممكن هي الوظيفة الرئيسية لإدارة السيولة والتي تقوم بها بهدف تعظيم العوائد على الموجودات المدرة لها (Sannders , 2000 : 362) ويعد تحديد حجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية من الأمور التي تحظى باهتمام إدارات المصارف ، ذلك لأن زيادة السيولة في المصارف يجعلها تضحي بأرباح كان يمكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال جيدا ، ومن ناحية أخرى فان نقص السيولة يمكن أن يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالنظام المصرفي الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطن (إتحاد المصارف الكويتية ، 2007 : 3) وتعد الخبرات السابقة والقدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة من أهم العوامل التي تساعد المصارف على تقدير احتياجات السيولة في المستقبل (الحناوي وعبد السلام ، 2000 : 238) . وللتعرف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف لابد له من التعرف على الموارد المتاحة حاليا والمتوقعة في المستقبل ومقارنتها باحتياجاته المالية : 2005 (5 ، Central bank of Liberia) ينبغي على كل مصرف أن يكون قادرا على التنبؤ باحتياجاته النقدية خلال المدة القادمة ، ويتم ذلك في الغالب بتحديد احتياجات التسليف خلال مدة مستقبلية محددة والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال تلك المدة . وهذا يتطلب مهارة وخبرة مستمدتين من تعاملات سابقة وتنبؤا بمعاملات قادمة (العلاق ، 1998 : 127) .

وبالرغم من أن القانون عادة ما يحدد (حداً أدنى) لنسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف (رمضان وجودة ، 2003 : 97) فإن احتياجات السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب طبيعة العمليات وأنواع الموارد المتاحة ... إذ أن نسبة السيولة اللازمة لمصرف معين تختلف عن نسبتها لمصرف آخر ونسبة السيولة التي تفرضها الحكومات تمثل الحد الأدنى الذي لا يجب على المصرف أن يتعداه (عبد الله ، 1999 : 253) ، فإذا استثنينا الاحتياطات القانونية فإنه ليس من السهل تحديد المقدار الذي ينبغي على المصرف الاحتفاظ به بالإضافة لها ، لان هذا المقدار يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات الموسمية والتغير في حجم القروض والاستثمارات والمبلغ اللازم الاحتفاظ به لأغراض المقاصة (الشماع ، 2004 : 196) .

ولأنه من غير الممكن التأكد (100%) من حجم الطلب المستقبلي على القروض أو السحوبات من الودائع ومتطلبات السياسة النقدية فإن أي مدير سيولة في مصرف ما لا يستطيع أن يقدر بدقة احتياجات السيولة قصيرة أو طويلة الأجل ذلك أن المستقبل غير مؤكد ولا يمكن للتنبؤ الطبيعي فيه أن يكون دقيقاً مما يجعل إدارة السيولة تحاول وبكل ما تمتلك من خبرات التنبؤ باحتياجات السيولة خلال المدة القادمة وذلك بالاعتماد على تقديرها الذاتي (Wood : 1978 : 149) .

وهناك الكثير من التغيرات على الصعيد الاقتصادي التي تؤثر في معدلات السحب من الودائع والطلب على القروض ، منها التغيرات الموسمية والدورية فضلا عن التغيرات غير المنتظمة (Reed & Gill , 1989 : 160) .

وفيما يأتي استعراض لطريقة تقدير احتياجات السيولة لكل نوع من هذه المتغيرات :

أ- احتياجات السيولة غير المنتظمة

وتسبب بها عادة أحداث غير اعتيادية من الصعب إن لم يكن من المستحيل توقعها كالإشاعات التي تؤدي إلى الذعر المالي في صفوف المودعين أو الزيادة غير الاعتيادية في الطلب على القروض (Hempel&Simonson,1999:261) أو إضراب العمال أو الظواهر الطبيعية كالفيضانات والهزات الأرضية والحروب أو بعض القرارات السياسية التي لها تأثير في النشاط الاقتصادي والتي يصعب التنبؤ بها أو تعيين موعد دقيق لحدوثها (Reed & Gill , 1989 : 160) .

ولمواجهة مشكلة عدم التأكد من حجم ومواعيد التدفقات النقدية غير المتوقعة يلجأ المصرف إلى بعض الإجراءات الوقائية كأن يطلب من كبار المودعين إحاطته علماً بشكل مسبق باحتمال قيامهم بمسحوبات غير اعتيادية كالسحوبات لغرض الاستثمار في خط إنتاجي جديد أو لبناء مخزون سلعي مبكر . ففي الولايات المتحدة تقوم الحكومة بإخطار المصارف مقدماً عن عزمها

سحب جزء من ودائعها ولديها والتاريخ المحدد لذلك. كما يمكن للمصرف أن يضع نظاما يقوم بمقتضاه العاملون في شعبة الودائع بإخطار رؤسائهم إذا لاحظوا تغيرات معينة في حركتها بما يسمح بمواجهة الموقف في الوقت المناسب (هندي ، 1996 : 366) . ويتحتم على كل مصرف أن يضع خطة محكمة لمواجهة الاحتياجات الطارئة للسيولة مسبقا (167 : 1994 , Hempel & Others) تتحدد فيها الإجراءات اللازمة لضمان تدفق المعلومات بطريقة مستمرة ومنظمة (بغية) تزويد الإدارة العليا بالمعلومات التي تحتاج إليها لاتخاذ القرارات السريعة كما يجب تقسيم المسؤوليات بحيث يفهم كل موظف ما هو منتظر منه عند حدوث المشاكل (حشاد ، 2005 : 159) .

ب- احتياجات السيولة الموسمية

وهي التي تحدث مع تغير المواسم وتتكرر كل سنة في المواعيد نفسها ، وتظهر جلية في المصارف الزراعية . فهذه المصارف تقوم بتعبئة الكثير من الودائع في مواسم الحصاد وتواجه الكثير من طلبات الاقتراض في فصلي الربيع والصيف ، كما أن للأعراف والتقاليد الاجتماعية دوراً في حركة الإيداع والسحب والطلب على القروض ، ففي الأعياد تزداد المبيعات مما يزيد من حاجة البائعين إلى القروض لتوفير الكميات الكافية من السلع لمواجهة الطلب المتزايد عليها من المتبضعين في هذه المواسم (- 160 : 1989 , Reed & Gill 161) وقيام دور النشر التي تخصص في نشر وتوزيع الكتب المدرسية والجامعية بسحب بعض المبالغ من حساباتها خلال العطلة الصيفية لتغطية مصروفات طباعة الكتب لتكون جاهزة للتوزيع في بداية العام الدراسي التالي كما يتوقع أن تقوم هذه الدور بإيداع مبالغ في حساباتها خلال العام الدراسي وذلك من إيرادات الكتب المباعة (هندي ، 1996 : 360) . والملاحظ هنا أن معظم التقلبات الموسمية يمكن تقديرها من المصرف بالاعتماد على خبراته السابقة (Hempel & Simonson, 1999 : 255) .

ج- احتياجات السيولة الدورية

ينخفض الطلب على الودائع في مرحلة الانكماش الاقتصادي وتتخذ السلطات النقدية إجراءات للحيلولة دون حدوث الكساد كتشجيع المصارف على بيع موجوداتها السائلة لزيادة الطلب على القروض وتنمية الودائع (160 : 1989 , Reed & Gill) ، وهو ما يسمى بالسياسة النقدية التوسعية والتي تقابلها سياسة انكماشية (متشددة) في أوقات الرواج الاقتصادي المصحوبة عادة بمعدلات تضخم مرتفعة (الدوري و السامرائي ، 2006 : 189) . ويعمد البنك المركزي بموجب هذه السياسات إلى تغيير عرض النقد للتأثير في سعر الفائدة والإنفاق الكلي في الاقتصاد للمحافظة على مستويات الأسعار والتشغيل والنمو الاقتصادي (282 : 2002 , Mcconnel & Brue) . والتغيرات التي تحدثها هذه السياسات في

الاحتياطيات النقدية للمصارف ومن ثم في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات في أسعار الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار (الدوري و السامرائي ، 2006 : 190) . وتعد الاحتياجات الدورية للسيولة أكثر تعقيدا من الاحتياجات الموسمية حيث يصعب التنبؤ بها ، ذلك أنها تقع خارج حدود سيطرة أي مصرف ، إذ أن الركود والانتعاش والتغيرات في أسعار الفائدة وخاصة عندما تكون المصارف مجبرة على إجرائها تمثل ضغوط يصعب التنبؤ بمواعيد حدوثها (Hempel & Others , 1994 : 162) وحيث انه يصعب التنبؤ بالأزمات الاقتصادية أو فترات الازدهار والانكماش أو التغيرات في أسعار الفائدة فانه ينبغي على المصرف أن يحتاط من خلال توفير أرصدة سائلة كافية . فعدم احتفاظه بالسيولة المناسبة يؤدي إلى اضطراره للاقتراض في وقت تكون أسعار الفائدة فيه مرتفعة أو إلى بيع الأوراق المالية التي بحوزته بأسعار منخفضة وتكبده خسائر، وفي المقابل فان الاحتفاظ بأرصدة سائلة كبيرة وعدم استغلالها يؤثر في معدلات ربحيته (الحناوي وعبد السلام ، 2000 : 239) .

ومن أهم التأثيرات التي تحدثها الدورة الاقتصادية في المصارف ما يأتي :

- توافق ازدياد معدلات سحب الودائع من قبل الزبائن مع ازدياد معدلات الطلب على القروض
- سعي البنوك المركزية للضغط على المصارف أثناء الانتعاش الاقتصادي وخاصة في قمته من خلال تقليل احتياطياتها النقدية بوسائل عديدة مما يجعل هذه المصارف تواجه صعوبة في زيادة قروضها فوق حدود معينة والعكس بالعكس في حالة الركود الدوري .
- زيادة استثمارات المصارف خلال الركود الدوري مما يعني شراء الاستثمارات بأسعار عالية وتعرض المصارف بعد ذلك لمخاطرة انخفاض أسعار هذه الاستثمارات .
- زيادة منافسة المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى للمصارف التجارية في جذب الودائع خلال الانتعاش الاقتصادي (الشماع ، 2004 : 220) .

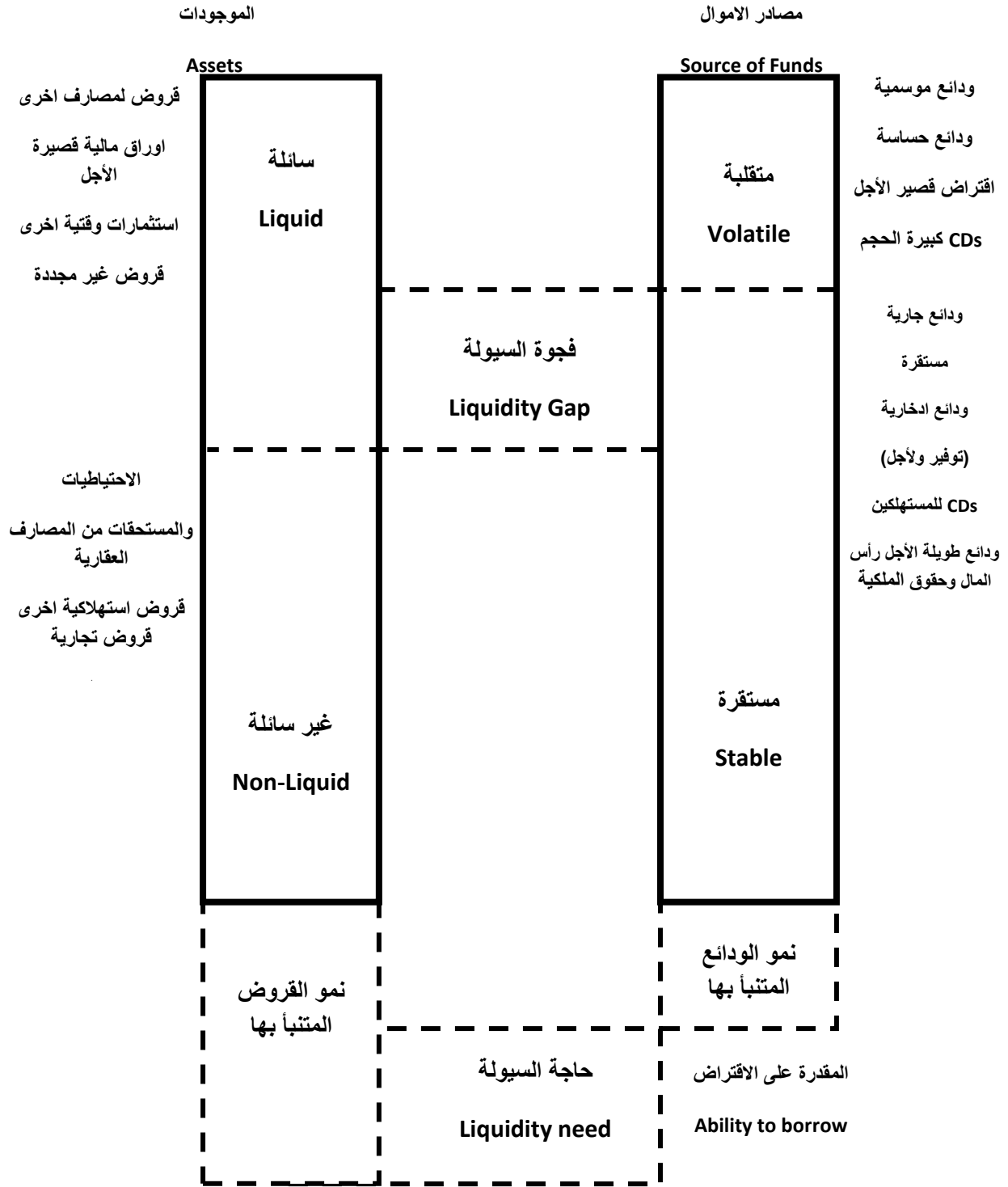
لذلك فانه من الضروري أن تقوم إدارة السيولة في المصرف بالتنبؤ بشكل دوري بتذبذبات الودائع والقروض وهذه ليست مهمة سهلة لاختلاف المدة التي تستغرقها كل دورة عن سابقتها. ومن المهم عند التنبؤ بالودائع والقروض متابعة التغيرات الاقتصادية يوميا أو في الأقل شهريا (Wood , 1978 : 156-157) .

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالتغيرات الدورية هناك مؤشرات يمكن من خلالها توقع الاحتياجات النقدية الدورية التي ينبغي الاحتفاظ بها ولو جزئيا مثل مؤشر مقارنة حجم الائتمان والودائع الحاليين بحجم الائتمان والودائع في فترات سابقة مشابهة ومؤشرات أخرى كمستوى معدلات الفائدة والتغيرات في هذه المعدلات والحد الأعلى لها وكلها مؤشرات يمكن عدها مرشداً لتقدير التدفقات الداخلة والخارجة للودائع والقروض في مثل هذه الظروف (الحناوي وعبد السلام ، 2000 : 239) .

2- فجوة السيولة المصرفية

يقصد بفجوة السيولة : "الفجوة الناتجة بسبب الفرق بين الموجودات السائلة Liquid Assets والمطلوبات المتقلبة او المتغيرة Volatile Liability او ما يطلق عليها بالموارد المالية المتقلبة" (الجميل ، 2002 ، 236) (Hempel *et al.*, 1998, 164) . ويضيف Rose الى انه متى ما تكون مصادر واستخدامات الاموال غير منسجمة ، عندها يكون لدى المصرف فجوة سيولة مقاسة بحجم الفرق بين مصادر امواله واستخداماته (Rose, 1999, 357) . ويمكن توضيح هذه الفجوة من خلال الشكل (2) وكالآتي :

شكل (2) فجوة السيولة Liquidity Gap



Source: Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B.,

(1998), "Bank Management: Text & Cases" 4th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc. p. 164.

وبما ان المصرف يبدأ بتصنيف موجوداته كلها في الميزانية العمومية الى سائلة (قابلة للتحويل الى نقد في اقل من 90 يوم مع قليل او بدون خسارة تذكر) . وغير سائلة . فيما يتم تصنيف مصادر الاموال (الودائع وراس المال) الى قسمين : متقلبة او حساسة Volatile (خاضعة للسحب لاي سبب من الاسباب) . ومستقرة Stable (Hempel et al., 1998, 163) .

ان فجوة السيولة الموضحة في الشكل (2) اما ان تكون موجبة اذا كانت الموجودات السائلة تزيد على المصادر المتقلبة ، او ان تكون الفجوة سالبة اذا كانت الموجودات السائلة اقل من المصادر او المطلوبات المتذبذبة (المتقلبة) ، وان الخط المنقطع في الشكل (2) يمثل تدفق الاموال المنتبأ به (المتوقع) خلال الفترة اللاحقة والتي تضاف الى اجمالي الميزانية العمومية والزيادة الاساسية في الموجودات تأتي اعتيادياً من نمو القروض Loan Growth ، بينما نمو الودائع Deposits Growth يمثل المصدر الرئيس لاموال المصرف ، فاذا كان نمو القروض المنتبأ بها يتجاوز نمو الودائع المنتبأ بها ، فالمصرف يكون في حاجة للسيولة التي يمكن تغطيتها بتقليل فجوة السيولة الموجبة او عن طريق شراء الاموال ، من جانب اخر اذا كان نمو الودائع المنتبأ بها يتجاوز نمو القروض المنتبأ بها فيمكن للمصرف تحسين مركز سيولة او البحث عن فرص لاستخدام السيولة الفائضة في موجودات عالية العائد (Hempel et al., 1998, 163-164) .

المطلب الرابع:- أسباب نشوء مخاطر السيولة وانواعها وأجراءات أدارتها

أولاً: اسباب مخاطر السيولة وانواعها

يمكن ان تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة ، فعلى سبيل المثال فقد تنشأ هذه المخاطر اما من جانب الالتزامات (Liability – side) او من جانب الاصول (Asset- side) او من البنود خارج الميزانية او مزيج بينهم على النحو الآتي : (الخطيب ، 2005 : 210)

أ. تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة او عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب ، خاصة عندما يقوم المودعون بسحب ايداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب توفير اموال اضافية من خلال الاقتراض من الغير او بيع بعض الاصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ .

ب. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الاصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول (التدفقات النقدية الداخلة للمصرف) لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .

- ج. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية ، على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة اكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من المصرف مما يتطلب ان يقترض المصرف اموالاً اضافية على وفق المفهوم السابق ، فإنه يوجد ثلاثة انواع رئيسة لمخاطر السيولة كما يأتي (البنك المركزي المصري : 2015) :
- ◆ **مخاطر السيولة التمويلية** : تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية او المستقبلية بكفاءة بدون ان يؤثر ذلك على العمليات اليومية او الوضع المالي للمصرف .
 - ◆ **مخاطر السيولة السوقية** : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله او رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية) .
 - ◆ **مخاطر السيولة العرضية** : تنشأ عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحب المفاجئ لودائع العملاء .
- ثانياً: اجراءات مخاطرة السيولة المصرفية

تقود الادارة السيئة لخطر السيولة وكيفية التعامل معها الى حدوث ازمة سيولة حقيقية *Real Liquidity Crises* يتعرض فيها المصرف للفشل والافلاس ، وبالتالي فان ادارة خطر السيولة تتطلب مهارة عالية وخبرة وكفاءة من المتعاملين معها ، وان وضع خطة مناسبة لإدارة خطر السيولة يستلزم توافر ثلاثة عناصر مهمة وهي : (الجميل 240-241، 2002،

(Hempel et al.,1998,174-176)

- أ. وضع برنامج لتعزيز الاتصالات بين المصرف ومقرضيه والمستثمرين لاستمرار تبادل المعلومات والبيانات .
- ب. القيام ببعض الاختبارات والتمارين التي يمكن ان تهتم في تعزيز القدرة التسويقية لموجودات المصرف.
- ج. وضع خطوات واسعة يمكن ان يفى المصرف من ازمة السيولة ولا يخل ذلك بعملية الرقابة والسيطرة وهو في الوقت نفسه السلاح الوحيد الذي يمكن لإدارة المصرف اعتماده.

وفيما يأتي ست خطوات فرعية يمكن لإدارة المصرف إتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي : (الاعرج ، 2010 : 12)

(1) تحديد حجم السيولة المتوافرة لدى المصرف لمعرفة قدرة المصرف على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوماً) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفه مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساس .

(2) تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة .

(3) تطوير نظام إنذار مبكر إذ من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من تعرف احتمالات ضغط السيولة .

(4) إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توافرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة .

(5) تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في المصرف يكون من مهامها رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة داخل المصرف التجاري بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية.

(6) توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري وبعكس ذلك تفقد كافة هذه الإجراءات قيمتها ويعد التوثيق وصفاً كاملاً لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استعمال بعض مقاييس المخاطر ومؤشراتها.

المطلب الخامس :- مقاييس نظم إدارة المخاطر و أساليب التعامل معها

اولاً: مقاييس مخاطر السيولة المصرفية

تشير مقاييس مخاطر السيولة إلى قدرة المصرف على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها. وتستعمل نسب حقوق الملكية إلى الأصول، والخصوم إلى الأصول بوصفها مؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي، فعلى سبيل المثال فان المصرف الذي تكون حقوق الملكية فيه اكبر من مصرف آخر (أي تكون نسبة الرفع المالي لديه اقل من المصرف الآخر) تكون لديه فرصة اكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لان احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون اقل. كذلك فان المصرف الذي يعتمد بدرجة اقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل اذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها، فانه يمكنه إصدار كمية اكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فان تكلفة الاقتراض تكون اقل مقارنة من المصرف الذي يعمل بصورة معاكسة (الكردي ، 2010:2).

ان مؤشرات قياس مخاطرة السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي الآتية:- (رجاء ، 2010:2) و
(Cornett,mcnutt and Tehranian,2006:32 ; Koch and Donald,2000:137)

$$\text{أ. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

إذ يشير انخفاض هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة كون ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء أكانت في الصندوق أم لدى المصارف التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{ب. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يشير انخفاض هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

$$\text{ت. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطرة السيولة بعد ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة او وقت الحاجة الى السيولة .

$$\text{ث. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر، أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

الموجودات السائلة

$$\text{ج. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{الموجودات السائلة}} \times 100\%$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لان ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة (وهي الموجودات النقدية) التي يواجه المصرف التزاماته الأخرى.

استثمارات قصيرة الأجل

$$\text{ح. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{استثمارات قصيرة الأجل}} \times 100\%$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطرة السيولة بعد ذلك يعكس زيادة الاستثمارات قصيرة الاجل التي يواجه بها المصرف التزاماته .

الموجودات قصيرة الأجل

$$\text{خ. مخاطرة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{الموجودات قصيرة الأجل}} \times 100\%$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر انخفاض مخاطرة السيولة بعد ذلك يعكس زيادة الموجودات قصيرة الاجل التي يمكن تصنيفها وتحويل اقيامها الى نقد سائل لمواجهة التزامات المصرف العاجلة .

ثانيا: - أساليب التعامل مع مخاطر السيولة

1- اتخاذ إجراءات احترازية عامة

نظرا لمهمة المصارف بوصفها وسيطاً مالياً بين الطالبين والعارضين، توجب عليها الوقاية من خطر عدم السيولة وذلك بالأدارة العقلاني لمواردها وخزيرتها، الشيء الذي يضمن للمصرف توازن مستمر بين موارده واستعمالاته على المستوى التجاري وأمواله والتزاماته على المستوى المالي، ففي حالة وجود ازمة سيولة، ولمواجهة هذه الحالة ليس على المصرف اسهل من ان يبيع أصوله الأخرى لمصارف أخرى وبذلك يحصل على النقود السائلة اللازمة، ولكن الغالب ان تعرض مشكلة السيولة للمصارف التجارية في مجموعها: ان لا تستطيع ان تجد العون بعضها من بعض، وفي هذه الحالة فانه لا مناص من اللجوء إلى البنك المركزي الذي يقوم بتزويدها

بالنقود اللازمة مقابل الأصول الأخرى التي يحتفظ بها المصرف التجاري والتي يقبل البنك المركزي تحويلها إلى نقود (www,unive-guelma.dz).

فضلا" عن ذلك يمكن للمصرف تقادي خطر السيولة بالقواعد الاحترازية وذلك باكتتاب تامينات على مخاطر القروض وتكوين احتياطات على مخاطر القروض سنويا، كما يمكن للمصرف ان يسهم في شركة الودائع، حتى اذا وقع المصرف في إفلاس يمكن لزيائه ان يتوجهوا لهذه الشركة لاسترجاع أموالهم، ولاتخاذ الاجراءات الاحترازية في المصارف التجارية يجب عليها ان تتخذ الإجراءات الآتية :- (www,unive-guelma.dz):-

- أ- وجود هيكلي سليم ومريح للمصرف لترسيخ الثقة الضرورية للمودعين والأسواق.
- ب- تقسيم الودائع لكي تضع عملية سحب من طرف زبون واحد أو مجموعة من الزبائن مؤسسة المصرف في وضعية عجز.
- ت- توافر سيولة جيدة وذلك بتجديد تحويل الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل أو غير قابلة للتعبئة.
- ث- معرفة مسبقة لردود فعل السوق و الزبائن المودعين و المقترضين لكي يأخذ المصرف احتياطاته قبل وقوع الخطر.

2- السيطرة على مخاطر السيولة

ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة، كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك (مروان نحلة ، 2010:22).

3- نظام وضع الحدود لمخاطر السيولة

يجب ان تضع المصارف حدود لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد عناصر المركز المالي والاطار الكلي لمخاطر السيولة. ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وان يتم تعديلها في حالة تغيير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى المصرف. وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعه فان ذلك يكون مؤشرا على زيادة حجم المخاطر لدى المصرف أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه يجب ان يتضمن نظام الحدود على الاقل حدود فجوات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للفترة الزمنية المختلفة وحدود لتركيز مصادر التمويل في أسواق معينة (سوق الانترنت، التوريق، عدد محدود من المودعين). وبناء عليه يجب على المصارف صياغة سياستها التمويلية استنادا إلى مستوى مقبول من التنوع (متضمنة لدائنين، منتجات السوق، العملات، والمناطق الجغرافية) وكذا تقوية العلاقات مع مقدمي التمويل الرئيسيين من خلال دورية الاتصال بهم ودورية استعمال الخدمات التمويلية والمتابعة والتقييم المستمر للتطورات في الأسواق التمويلية (www.cbe.org.eg).

4- تحويل المخاطرة

ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل المخاطر اليها مثل التامين، كما في حالة تمويل الصادرات، والتغطية المستقبلية في ما يتعلق بالعملات (مروان نحلة ،2010:59).

ومن الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من المصرف إلى جهة أخرى أكثر استعداد لتحملها ويمكن استعمال أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستعمال تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر (التحوط) فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطرة المالية ويتم بالشراء والبيع من اجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها ويقوم المتعاملون والمعالجون على وفق له (التحوط) بحماية انفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له. وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي. وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق (Harmless Hold) الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص اخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل. على سبيل المثال أيضاً يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التامين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التامين) يسدده احد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين من الخسارة المحددة الجائزة الحدوث (شعبان فرج ، 2014:21).

المطلب السادس:-نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة

أولاً: نظريات إدارة السيولة

1- نظرية القروض التجارية

تركز هذه النظرية على ضرورة استخدام أموال المصرف باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل ناشئة عن المعاملات التجارية المترتبة على حركة السلع والخدمات الجاهزة من المنتجين إلى المستهلكين والمعاملات الصناعية قصيرة الأمد المنصبة على قيام المنتجين بشراء المواد الأولية أو تسويق (سلعهم) و خدماتهم ودفع المستحقات الأخرى لأغراض موسمية (عيس،2001:9) ، و تركز هذه النظرية على وجوب استخدام الموارد النقدية للمصارف التجارية في قروض قصيرة الأجل لأغراض تدعيم رأس المال التشغيلي لتمويل عمليات الشراء أو التخزين و غيرها إذ يعتقد أنصار هذه النظرية أنه يمكن تأمين سيولة مصرفية كافية إذا كانت الموجودات المربحة لدى المصرف على هيئة أوراق مالية وأوامر دفع حوالات خزينة قصيرة الأجل (الموسوي،1978:7-8) حيث يستندون الى المدرسة الانكليزية التي ترى بان على المصارف استثمار أموالها في القروض التجارية قصيرة الأجل وغيرها من الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسارة ، بحيث تتفق موجودات

المصرف مع طبيعة التزاماته التي يتكون الجانب الأكبر منها من ودائع تحت الطلب (رمضان وجودة ، 2003 : 130) . وقد انتقدت هذه الفكرة على أساس أن سيولة أي موجود لا تتوقف على طبيعته بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر (Cash) عند الحاجة وهذه الإمكانية تستند أساساً إلى وجود سوق تباع فيها هذه الموجودات فإذا كانت هناك سوق واسعة ومنظمة لبيع الموجودات طويلة الأجل فإنها لا تقل (كثيراً) في سيولتها عن الموجودات قصيرة الأجل (قريصة والعقاد ، 1981 : 113) .

2- نظرية تفضيل السيولة

وبموجب هذه النظرية فإن الموجودات تصبح سائلة فقط إذا ما تمتعت بالقابلية على التحول (Shiftable) إلى نقد . ويتصف الموجود بهذه الخاصية إذا كان بإمكان حامله أن يجد له مشترياً سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الموسوي ، 1978 : 9) وهي ترى بان مركز المصرف لن يتأثر بطلبات أصحاب الودائع سحب ودائعهم منه إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الموجودات للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي . وهذه المرونة تتوقف على تنوع وتعدد الموجودات والعمليات التي يقوم بها المصرف (عيسى ، 2001 : 10) .

وتستند هذه النظرية على عكس سابقتها إلى المدرسة الألمانية التي تدعو إلى قيام المصارف التجارية بأعمال مصارف الاستثمار (العصار وعبد الواحد ، 1991 : 89) .

وقد انتشرت سياسة المصارف الألمانية في السنين التي سبقت أزمة السيولة الأخيرة لسببين هما:
- وفرة الأموال الخاملة لدى المصارف التجارية بمبالغ تزيد على حاجة التجارة .

- نمو النظام المصرفي وازدياد التضامن بين مؤسساته (رمضان وجودة ، 2003 : 130-131)

3- نظرية الدخل المتوقع

يرى واضعوا هذه النظرية بان القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من المصرف تسدد على دفعات مستمدة من دخل المنشأة أو الزبون المقترض ... الأمر الذي يوافر للمصرف التجاري انسياباً نقدياً "منتظماً" ناجماً عن تسديد المقترضين لأقساط القروض المستحقة عليهم بحيث يتوافر لديه سيولة نقدية تمكنه من تلبية طلبات الاقتراض الجديدة (الموسوي ، 1978 : 9 - 10) . فالانتماء الممنوح بناء على دراسة المصرف لمدى جدوى المشروع ومقدار وتواريخ الدخل المتوقع يوفر الضمانة الحقيقية للتسديد ، أما كون القروض الممنوحة قصيرة الأجل فهذا ليس بضمانة ، فقد تعطى القروض طويلة الأجل لمشروعات أو استثمارات متوقع نجاحها الأولية على قروض قصيرة الأجل تتوافر فيها هذه الصفة ولكن بدرجة أقل ومن ثم ليس هناك أي سبب يوجب أن يكون المنح مقتصرًا على القروض التجارية قصيرة

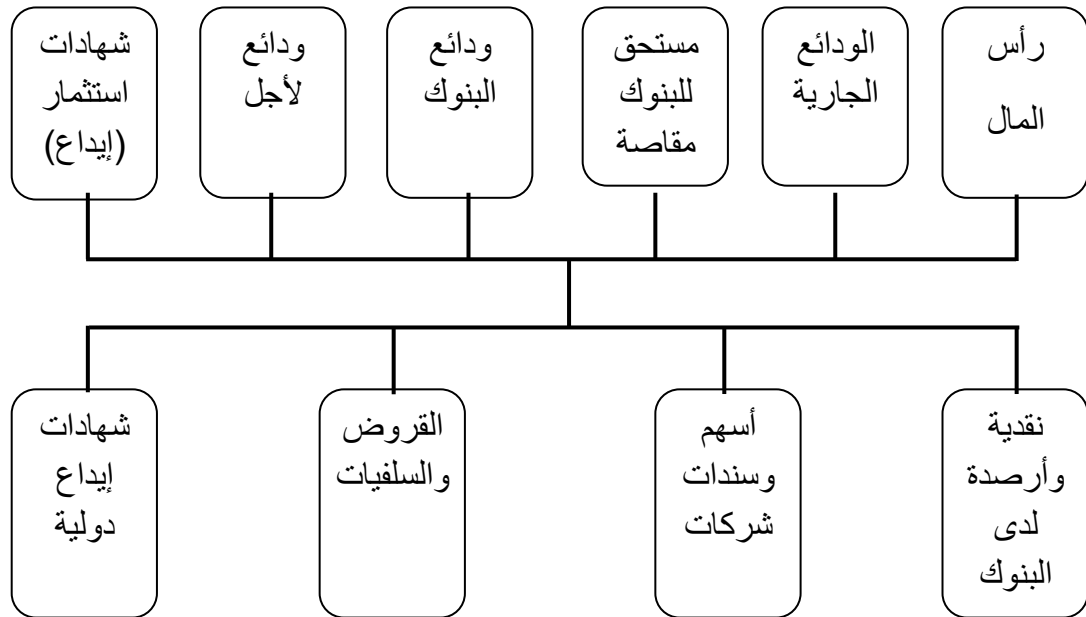
الأجل ، وبذلك تكون هذه النظرية قد شجعت المصارف التجارية على الدخول في عمليات تتضمن منح قروض طويلة الأجل لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين وغيرهم ولأغراض مختلفة (عيسى ، 2001 : 11) فإذا تأكد المصرف بأن القروض الممنوحة سيتم تحصيلها في المواعيد المتفق عليها فهذا سيجعله يحتفظ بنسبة سيولة اقل مما لو كان يتوقع تعثر هذه القروض (العصار وعبد الواحد ، 1991 : 76) .

ويدعم هذه النظرية قانون المتوسطات (Law of average) الذي يعد بأنه إذا قام فريق من المودعين بسحب جزء من ودائعهم لدى المصرف فان هناك احتمالاً كبيراً بان يقوم فريق آخر بإيداع أموال تعادل تقريباً ما تم سحبه ، والنتيجة هي استقرار الموارد المالية للمصرف بشكل يتيح له توجيه جزء (كبير) منها إلى القروض (والاستثمارات) متوسطة وطويلة الأجل (العبيدي ، 2004 : 38) ، إذ تواجه المصارف تدفقات خارجة (Outflow) تتمثل بالسحوبات من الودائع في مدة زمنية معينة مقابل تدفقات داخلية (Inflow) تتمثل في الإيداعات في هذه الودائع تعد معوضة عن ما تم سحبه منها خلال المدة نفسها (Baltensperger , 1980 : 37) . فصحیح إن معظم أموال الزبائن هي عبارة عن ودائع تحت الطلب لكن ليس من المحتمل أن يقوم جميع المودعين بسحب أرصدهم في الوقت نفسه ، واستقرار الودائع يجعل بمقدور المصرف استثمار الأموال المتوافرة لديه لمدة طويلة من دون أن يواجه أزمات سيولة (عيسى ، 2001 : 9) . فإذا كان المصرف يتوقع دخلاً ثابتاً من القروض والاستثمارات ومستوى مستقر من الودائع في خزائنه بإمكانه توفير احتياجاته من السيولة في الظروف الاعتيادية دون عناء كبير غير أن هذا الثبات والاستقرار يبقى نسبياً وليس مطلقاً .
وعلاوة على هذه النظريات فان هناك مدخلين لإدارة الأموال في المصارف ، هما :

أ- مدخل مجمع الأموال

وبموجب هذا المدخل يتم توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط استحقاقات الاستخدامات باستحقاقات مصادر التمويل كما هو واضح في المخطط أدناه:

مخطط (3) مدخل مجمع الأموال



المصدر : الهواري ، سيد ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر : 1983 : 95

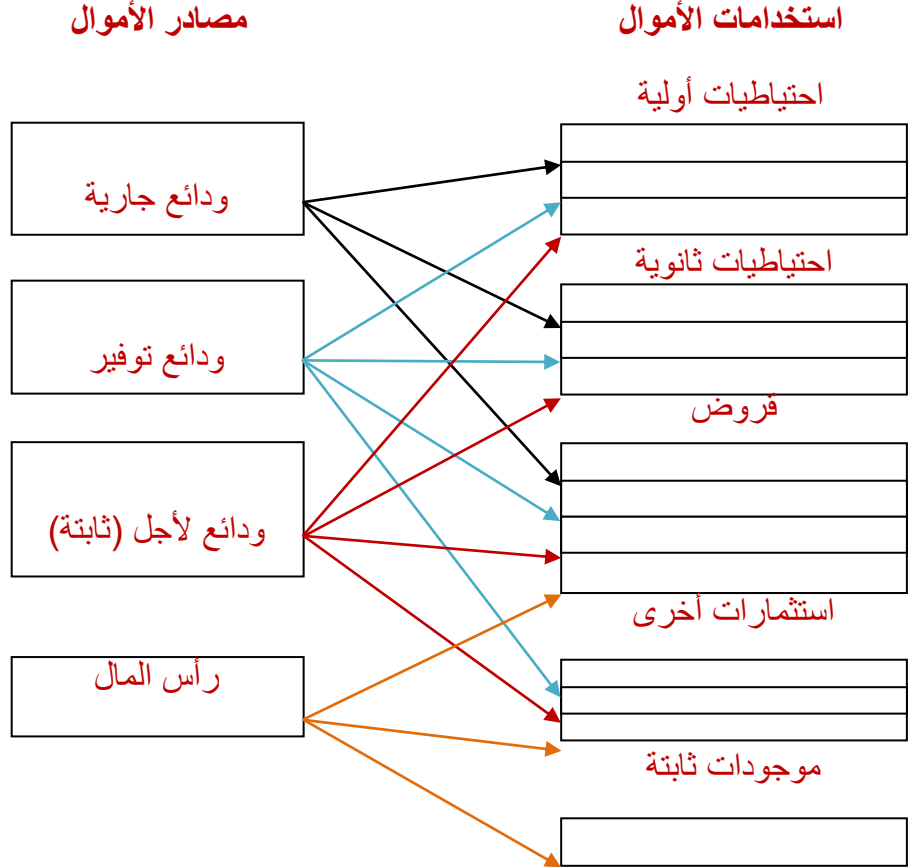
ويتطلب هذا المدخل من المصرف أن يحدد متطلبات السيولة (أولاً) ، ومن ثم العائد المطلوب (الحسيني والدوري ، 2003 : 71) . ففي الأجل القصير لا بد للمصرف من أن يتأكد من الوفاء بالاحتياجات القانونية ومن إحلال مصادر بديلة عن التدفقات الخارجة ، وفي الأجل الطويل لا بد له من أن ينسق تدفق الأموال بحيث تكون لديه الأموال اللازمة لمواجهة التدفقات غير المتوقعة ، فصحيح أن المصرف يستطيع التأكد من وجود تلك الأموال لو انه احتفظ بها نقداً في صناديقه إلا أن ذلك يعني فقدانه للعوائد غير انه لو قام باستخدام الأموال في الموجودات المربحة فان عليه التأكد من أن استحقاقات هذه الموجودات متسقة مع استحقاقات المطلوبات ، وبمعنى آخر فان على إدارة المصرف أن تتسق بين الموجودات من جهة والمطلوبات وحقوق الملكية من جهة أخرى بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطرة (الشماع ، 2004 : 70) .

ب- مدخل تخصيص الموجودات

ويتم بموجب هذا المدخل تخصيص كل مصدر من مصادر الأموال على حدة (لعدد) من بنود الاستخدام أو التوظيف (الحسيني والدوري ، 2003 : 73) ، وهو يقسم ودائع المصارف ورأس مالها إلى فئات مختلفة اعتماداً على ثقلها أو سرعة دورانها ومن ثم يحدد نسبة ما يخصص من كل نوع منها إلى الموجودات المختلفة (المكصوسي ، 2000 : 45) حيث يعمل

على حل مشكلة السيولة من خلال تخصيص استخدامات معينة وبنسب محددة لكل مصدر من مصادر التمويل (الهوري ، 1983 : 98) كما مبين في المخطط أدناه :

مخطط (4) مدخل تخصيص الأموال



Reed, Edward, & Gill, Edward, "The commercial banking", 4th Ed. Prentic-Hall Inc., U.S.A: 1989 : 122

ويمكن استخدام البرمجة الخطية وخاصة الطريقة المبسطة (Simplex method) في مجال تخصيص الموارد المالية المتاحة على أوجه الاستخدام في المنشآت المالية والمصرفية (الحسيني والدوري ، 2003 : 76) .

ثانيا: استراتيجيات و مراحل توفير احتياجات السيولة المصرفية .

1- إستراتيجية إدارة الموجودات

وتتضمن الاحتفاظ بالاحتياطيات الثانوية قصيرة الأجل التي تستحق خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة والقروض ذات النوعية العالية فضلا" عن الموجودات الجاهزة للتسويق (157 : 1978 Wood ,) وتستند هذه الاستراتيجية إلى فكرة أساسية مفادها أن اغلب احتياجات المصرف من السيولة يمكن تلبيته من خلال الأوراق المالية الحكومية والموجودات ذات القابلية التسويقية العالية (المكصوسي ، 2000 : 7) . وتتضمن إدارة جانب الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف مرحلتين من القرارات ، ففي المرحلة الأولى يحدد المصرف كمية الاحتياطيات التي ينبغي الاحتفاظ بها لمواجهة سحبات الودائع يوما بيوم وما يتبقى يحتفظ به بمثابة موجودات مدرة للعائد . أما المرحلة الثانية فيقرر فيها المصرف نسبة ما يخصصه من موجوداته المدرة للعائد في كل من الأدوات المالية واطئة العائد والمخاطرة من جهة والقروض والاستثمارات عالية المخاطرة والعائد من جهة أخرى (362 : 2000 Sannders ,) ، بالرغم من أن النقد يعد خط الدفاع الأول لمواجهة احتياجات السيولة (Bedi & Hardicar , 1993 : 22) ، إلا أن هذا الموجود مكلف ولا يحقق عائداً للمصرف (157 : 1978 Wood ,) ، لذلك تلجأ المصارف إلى شراء الأوراق المالية قصيرة الأجل بهدف تحقيق العائد وتوفير احتياجات السيولة في آن واحد كونها مرتفعة السيولة نظرا لقرب مواعيد استحقاقها وقلة تعرضها لتقلبات الأسعار الأمر الذي يمكن المصرف من استرجاع أمواله المستثمرة فيها بسرعة (125 : 2000 Koch & McDonald ,) ، حيث يمكن للمصرف تعديل مركزه النقدي من خلال بيع حوالات الخزينة والاحتياطيات الثانوية الأخرى. وعلى الرغم من قصر اجل استحقاق هذه الموجودات وقابليتها البيعية العالية وانخفاض احتمال تحقق خسائر جراء القيام ببيعها الأمر الذي يصنفها ضمن الموجودات الآمنة فانه يعاب عليها انخفاض العائد المتحقق منها مقارنة بالقروض والموجودات الأخرى ذات السيولة المنخفضة والمخاطرة العالية كالقروض والاستثمارات طويلة الأجل (262 : 1999 Hempel & Simonson ,) لذلك تعتمد المصارف إلى استخدام أساليب أخرى تحقق عائداً اكبر وتوفر درجة مقبولة من السيولة من أبرزها منح القروض الليلية والقروض التي تسترد خلال بضعة أيام والسلف القابلة للاستدعاء حين الطلب (22 : Bedi , 1993 Hardicar &)ومن تقنيات إستراتيجية إدارة الموجودات أيضا استخدام المحافظ الاستثمارية العائدة للمصرف والتي يكون الجزء الأكبر من مكوناتها عبارة عن أوراق مالية حكومية في حين يشتمل الجزء المتبقي على أوراق مالية صادرة عن عدد من الشركات الكبرى ذات التصنيف الائتماني المرتفع (22 : 1993 Bedi & Hardicar ,) ، فإذا كان نمو الودائع اكبر مما كان متوقعا أو كان النمو في الطلب على القروض اقل من المتوقع فان المصرف

سيواجه فائضا في احتياطات السيولة ، وهذا الفائض يتطلب خطة لاستثماره بطريقة تزيد من إيرادات المصرف (Rose , 1999 : 363) ، وعادة ما تقبل المصارف على استثمار جزء ليس بالقليل من مواردها في أوراق مالية طويلة الأجل وذلك لما تعطيه من عائد مرتفع (عبد الله ، 1999 : 258) . فبالرغم من أن محافظ الأوراق المالية التي تديرها المصارف تؤدي دورا مهما في تطوير سوق رأس المال سواء بشكل مباشر من خلال اكتتاب الجهاز المصرفي بالأوراق المالية التي تعرضها منشآت الأعمال في هذه السوق أو بصورة غير مباشرة عند قيام المصارف بالتعامل في السوق الثانوية لتكوين محافظها (المفرجي ، 2004 : 88) فان استثمارها هذا لا يكون بالقدر الكبير بسبب مخاطرته العالية والتغير المستمر في عائداته وقيمتة السوقية وبالرغم من ذلك فإذا كانت المحفظة الاستثمارية للمصرف مصممة بإتقان أي أنها تأخذ بنظر الاعتبار المخاطرة والعائد والقابلية على التسويق والاستقرار في الأسعار وتتم مراجعتها بشكل مستمر فإنها يمكن أن تصبح احد أقوى خطوط دفاع المصرف في مواجهة احتياجات السيولة (Bedi & Hardicar , 1993 : 23) ، وخصوصا إذا ما قام ببناء محافظ استثمارية بحيث يوائم بين استحقاقات موجوداتها مضافا إليها الاحتياطات المتجمعة من مرحلة سابقة من جهة وبين المستوى المطلوب من السيولة في بداية مرحلة جديدة من جهة أخرى آخذا بنظر الاعتبار التكاليف التي يتحملها من جراء قيامه بهذه العملية ، إذ إن التكيف مع المستوى المطلوب من الاحتياطات يكون مجديا فقط عندما تزيد المكاسب المتجمعة من هذه العملية على تكاليف تنفيذها ، فإذا افترضنا أن كلفة الموائمة هي (C) وان (Ro) هو حجم الاحتياطات قبل الموائمة و (R) هو حجمها بعد الموائمة و (v) هو مجموع المعالم فان:

$$C = v |R-Ro|$$

إن مثل هذا النوع من النماذج يسمح بتقلب الاحتياطات في حدود معينة بحيث يتم التعديل فقط عندما تكون تلك الاحتياطات فوق هذه الحدود أو دونها ، فعندما تكون الاحتياطات المتوافرة اكبر من الاحتياطات المطلوبة وفق هذا النموذج فانه يصبح من المفيد خفض الاحتياطات إلى المستوى الذي تتساوى فيه المكاسب الحدية الناجمة عن هذه العملية مع التكلفة الحدية لها والعكس صحيح (Matthews & Thompson , 2005: 96) .

وتتأثر درجة سيولة الاستثمارات بعدة عوامل أهمها :

- قابليتها للتسويق أو التحويل إلى نقد ، فالأسهم يمكن بيعها بمجرد الاتصال بالوسيط المالي وخلال دقائق ، وحوالات الخزنة التي تتداول في السوق النقدية يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وسهولة .

■ استقرار سعرها ، فحوالات الخزينة ذات سعر ثابت لا يتغير ، أما الاحتياطات قصيرة الأجل فان سعرها عند الاستحقاق لا يختلف عنه كثيرا عند إصدارها إن لم يكن معادلا له بينما تتأرجح أقيام الأسهم والسندات بشكل مستمر .

■ إمكانية استرداد كلفتها عند البيع ، فبالرغم من أن حملة الأسهم يمكنهم دائما بيعها فان سعر البيع قد يكون اقل من سعر الشراء وحسب حالة السوق (Horvitz & Ward , 1983: 30 - 31) .

وكلما كانت السوق المالية أكثر نشاطا أمكن للمصرف استغلال جزء اكبر من أمواله فيها (رمضان وجودة ، 2003 : 128) دون إغفال ضرورة استخدام أساليب معالجة عنصر المخاطرة في تقييم قرارات الاستثمار في السوق (ابن طوطاح، 2002:70) وفلسفة التنويع في إدارة المحفظة الاستثمارية بحيث تكون الأوراق المالية المكونة لهذه المحفظة ذات آجال استحقاق مختلفة ومن مصادر متعددة (المفرجي ، 2004 : 89)، كما أن استعمال أدوات التحوط يمكن المصارف من استخدام الأوراق المالية طويلة الأجل في إدارة السيولة دون أن تتأثر بالتقلبات التي يمكن أن تحصل في أسعار هذه الأوراق خلال المدة التي تنوي الاحتفاظ بها فيها (Hempel & Simonson , 1999 : 270) ، وذلك ينبغي أن يتم وفقا لسياسات محددة تراعي الهدف المنشود من الاستثمار في الأوراق المالية وتغطي جوانب معينة ، أهمها حجم المخاطر التي يكون المصرف مستعدا لتحملها والعائد المطلوب من الاستثمار وأسس المفاضلة بين الاستثمارات الخاضعة وغير الخاضعة أرباحها للضريبة والتنسيق بين متطلبات السيولة والربحية وهيكل اتخاذ القرارات وتواريخ الاستحقاق ووسائل التحكم في المخاطر (هندي ، 1996 : 285) فإذا ما اخذ المصرف كل ذلك بنظر الاعتبار ومن ثم وجد نفسه بحاجة إلى السيولة فمن الأفضل له أن يسعى إلى بيع ما بحوزته من الأوراق المالية بدلا من السعي لتحصيل قروضه على وجه السرعة لان المطالبة بقيمة القرض القابل للاسترداد قد يعني في بعض الأحيان أن يخسر المصرف الزبون المتعامل معه كما قد يتسبب في إرباك ذلك الزبون عندما يطلب منه تسديد قيمة القرض فجأة . وإذا تراكم لدى المصرف فائض كبير من الأموال فله أن يعمد إلى استثمارها بشكل عام في الأوراق المالية بدلا من تخفيض القيود التي يضعها على منح القروض والتساهل في طلب الضمانات الكافية من المقترضين لما يمكن ان ينطوي عليه ذلك من خطر على المصرف بشكل خاص والسوق بشكل عام (رمضان وجودة ، 1996 : 132 بتصرف).

ولنا في أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة خير دليل على ذلك حيث نشأت هذه الأزمة جراء التخلف عن سداد القروض العقارية الممنوحة من المصارف برهونات و ضمانات غير كافية لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو معدوم (كل ما تريد معرفته عن أزمة الائتمان العقاري :

(www.tdwl.net) ، مما أدى إلى خسارة كبيرة للعديد من المصارف ، الأمر الذي انعكس على دائرة أوسع من المستثمرين وأشاع الفرع في أوساطهم حول العالم ، مما أدى إلى اتساع دائرة الخوف جغرافيا إلى خارج الولايات المتحدة وإلى فروع التمويل غير العقارية (مجلة المستثمرون : www.mosgcc.com) ، ودفع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية في كل من كندا وانكلترا وسويسرا إلى اتخاذ خطوات سريعة لتسهيل حصول المصارف المتضررة على سيولة مالية على أمل إخماد الأزمة الائتمانية التي تهدد بزج الاقتصاد الأمريكي في براثن الكساد وإبطاء النمو العالمي (البنوك المركزية تتكاتف لمواجهة أزمة الائتمان العالمية : www.tawle3.com) غير أن المصارف عادة ما تكون محددة في استثمار الأموال المتاحة لها في الأوراق المالية ، فعلى سبيل المثال تضع المادة (33) من قانون المصارف العراقي قيوداً تحول دون قيام المصارف العاملة في العراق بالتوسع في الاستثمار بالأوراق المالية طويلة الأجل (جريدة الوقائع العراقية ، 2003 : 84 - 85) ، وعليه فإنه يمكن للمصارف استخدام الحد الأقصى من الأوراق المالية طويلة الأجل المسموح لها بامتلاكها في توفير احتياجات السيولة إذا ما اختيرت بعناية وأديرت بكفاية.

2 - إستراتيجية إدارة المطلوبات

إذا ما كانت التدفقات الخارجة اقل من رصيد الاحتياطيات فلا يواجه المصرف عند ذلك أي أزمة سيولة إذ أن هذه الأزمة تحدث عندما تكون الاحتياطيات المقررة مسبقاً اقل من السحوبات الفعلية ، وعندها يمكن للمصرف أن يواجهها من خلال الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي (37 : 1980 ، Baltensperger) فعادة ما يتم قياس مدى قدرة المصرف على التعامل مع مشكلة السيولة من خلال قدرته على إيجاد وتنمية مصادر تمويل كافية تساعد على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمتوقعة للسيولة وبشروط مقبولة (6 : 2005 : Central bank of Liberia) ، حيث يمكنه أن يقوم بتوفير متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدلاً من الاعتماد على استخداماتها ، فبدلاً من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض فإنه يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة . فإذا كان بحاجة إلى التمويل قصير الأجل لمدة يوم أو أيام قليلة يمكنه الاقتراض من البنك المركزي أما إذا كان بحاجة إلى التمويل لفترات طويلة فيمكنه الحصول على النقدية المطلوبة من خلال زيادة العائد الذي يدفعه على شهادات الإيداع ذات القيمة المالية الكبيرة (الحنائي وعبد السلام ، 2000 : 244 - 245) وتحاول المصارف من خلال إستراتيجية إدارة المطلوبات تطوير مصادر غير تقليدية للسيولة مثل شراء الأموال واستخدامها في مجالات مربحة بما يسمح لها بالتقليل من احتياطياتها الثانوية واستثمار أموالها في موجودات تدر عليها عوائد أعلى كالقروض والاستثمارات طويلة الأجل (المكصوصي ، 2000 : 7) ، حيث أن اقتراض

السيولة يتم عبر عدة طرائق أهمها شهادات الإيداع القابلة للتداول ذات القيمة المالية الكبيرة والاقتراض المباشر من البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء والاقتراض من سوق اليورو دولار وإعادة خصم الأوراق التجارية وحوالات الخزينة لدى البنك المركزي (Rose , 1999 : 355) وإصدارات المصارف من القبولات المصرفية . وقد مكنت هذه التقنيات المصارف من تقليل اعتمادها على الموجودات منخفضة الربحية وتوفير احتياجات السيولة من سوق النقد (Wood , 1978 : 160) . ويشترط لاستخدام هذه التقنيات وجود ترتيبات بين المصارف لتلبية متطلبات السيولة من خلال المدفوعات المتبادلة والتسويات التي تجري في نهاية كل يوم بما يمكن المصارف من أن تتبادل التسهيلات في ما بينها بما يساعدها على توفير احتياجاتها السائلة وفق آلية متفق عليها يقترض فيها المصرف الذي يمتلك فائضا نقديا نظيره الذي يعاني عجزا" نقديا" احتياجاته من السيولة بسعر الفائدة السائد في السوق (Dziobek & Others , 2002 : 81-82) .

وبالرغم من أن هذه الإستراتيجية تعد احد الخيارات المهمة التي يمكن أن يلجأ إليها المصرف عندما يحتاج إلى التمويل (Rose, 1999 : 354) ، فإنها تتصف بضعف أساسي هو فشلها في الاعتراف بان (هذه) المصادر ... ليست متوافرة بالضرورة في كل الأوقات وبأسعار معقولة ، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع تكلفة اقتنائها بما يزيد أحيانا على مردوداتها (المكصوصي ، 2000 : 7) ، حيث أن قدرة المصارف على شراء السيولة خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي محدودة والتكاليف التي تتحملها مرتفعة للغاية ، فالطلب على القروض يميل للارتفاع خلال هذه المرحلة ، ومصادر النقدية تكون شحيحة ومكلفة وتنخفض ثقة السوق في قدرة المصارف على تسديد التزاماتها ، ووحدها المصارف الكبيرة وذات السمعة الطيبة هي التي يكون بإمكانها الحصول على هذا النوع من التمويل خلال تلك المرحلة وبتكاليف مرتفعة (Hempel & Simonson , 1999 : 264) ، إذ أن النفاذ إلى سوق التمويل يعتمد على ثقة هذا السوق في المصرف (حشاد ، 2005 : 42) ، كما أن تقلب أسعار الفائدة في سوق النقد غالبا ما يجعل المصارف التي تعتمد إلى شراء النقدية غير متأكدة من كلفتها مما يزيد بالضرورة وبدرجة كبيرة من حالة عدم التأكد من حجم إيراداتها. وغالبا ما يعتمد المصرف الذي يعاني أزمة مالية حادة إلى اقتراض السيولة وإذا ما انتشر خبر هذه الأزمة في السوق فإن ذلك سيدفع المودعين إلى سحب ودائعهم منه كما سيجعل المؤسسات المالية الأخرى تمتنع عن إقراضه لارتفاع المخاطرة المترتبة على ذلك (Rose , 1999 : 355) .

3- إستراتيجية إدارة الأموال

يقوم هذا المدخل على المزج بين إدارة الموجودات والمطلوبات بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية ودرجة المخاطرة (الحناوي وعبد السلام ، 2000 : 245) ، فما دام الغرض من

الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي هو تدنية مخاطر العجز أو النقص في الموجودات السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة تدفقات الودائع الخارجة من المصرف والطلب على القروض فان بإمكان المصرف الاحتفاظ بحد أدنى من هذا الاحتياطي آخذا بنظر الاعتبار أن باستطاعته استعادة بعض القروض الممنوحة والاقتراض من المصارف الأخرى (Inter Banks) أو من البنك المركزي عند الحاجة (362 : 2000 ، Sannders) فهذا التكامل في إدارة الموجودات والمطلوبات يمنح المصرف القدرة على مواجهة دورة الأعمال والضغط الموسمية على ودائعه وقروضه من خلال تكوين محافظ الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بما يحقق أهدافه (المكصوسي ، 2000 : 8) .

ويعتمد هذا المدخل على القاعدة التي تنص على :

- أن السيولة تزداد عندما تزداد الودائع وتخفض القروض الممنوحة .
- أن السيولة تنخفض عندما تنخفض الودائع وتزداد القروض الممنوحة .

مما يحدث في الحالة الأولى فجوة سيولة موجبة يتم استثمار الفائض النقدي المتحقق منها في موجودات مربحة قابلة للتسويق ، وفي الحالة الثانية تحدث فجوة سيولة سالبة يتم تمويل العجز الحاصل بموجبها من ارضص مصادر تمويل مؤقتة ممكنة لحين تسييل الموجودات التي تم تكوينها عقب حدوث فجوة السيولة الموجبة (357 : 1999 ، Rose) . ولكي يتمكن المصرف من إدارة الموجودات والمطلوبات بكفاية لا بد له من خطة طوارئ تكون قادرة على التشخيص المبكر لاحتياجات السيولة وتلبيتها من خلال بيع الموجودات أو زيادة المطلوبات (268 : 1999 ، Hempel & Simonson) كما ينبغي أن تكون هذه الخطة قادرة على استغلال السيولة الفائضة خلال مرحلة التباطؤ الاقتصادي ومواءمة تواريخ تسديد المبالغ المستحقة بذمة الآخرين للمصرف واستحقاقات الاحتياطيات الثانوية والاستثمارات مع الفترات التي يتوقع أن تزداد فيها حاجته للسيولة بهدف استخدامها في الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة (161 - 160 : 1978 ، Wood) ويمكن للمصرف الاستفادة في هذه الاستراتيجية من برامج التسديد (Securitization) في إطار الانتقال الجزئي من الأعمال التقليدية إلى أسواق الأوراق المالية بما يمكنه من اللجوء إلى العديد من الأساليب المستحدثة في إدارة ميزانيات المصارف للاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق من خلال المواءمة الدقيقة بين آجال الاستخدام ومصادر تمويلها (البنك الأهلي المصري ، 1993 : 282) ، حيث يتم اللجوء عادة إلى التسديد عندما تنخفض أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل للاستفادة من الهامش بين الفائدة المستوفاة من المقترضين والفائدة المدفوعة إلى حملة السندات المصدرة على أن يكون هناك توافق بين آجال ودفعات تسديد القروض المسندة من جهة وآجال السندات المصدرة وتواريخ تسديد قسائمها من جهة أخرى .

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي لكفاية رأس المال

في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها نتيجة ذلك التوجه بات العمل المصرفي محاطاً بالكثير من المخاطر جراء تنوع وتطور الأعمال والأنشطة المصرفية وتطور التكنولوجيا وتوسع وتيرة العولمة والتحرر المالي، لذا تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيتها وتقنياتها وأساليبها في مجال إدارة المخاطر، حتى تتمكن من تحويل التحديات المالية التي تؤثر في السلامة المصرفية إلى فرص مالية مربحة تنعكس بشكل إيجابي على ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي .

المطلب الأول : مفهوم رأس المال المصرفي و أهميته

أولاً:- مفهوم رأس المال

يعد مفهوم المال أو رأس المال بحسب (ابن الأثير) " كل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى. فالمال لغة ما ملكه الإنسان من جميع الأشياء(حسن،1999: 135). أما بالنسبة للاقتصاد التقليدي فقد كان (ادم سمث) أول من أفسح لرأس المال مكاناً بين عوامل الإنتاج وحدد معناه، وقد استعمل هذا المصطلح العديد من الكتاب (الفيزاقرطيون) وغيرهم من أصحاب مدرسة الفكر الاقتصادي، ولكنهم في الغالب يريدون به النقود التي تقتضى بفائدة ولا يزال رأس المال بهذا المعنى عند رجال الأعمال ويطلقونه على النقود، أو ما يقوم مقامها مثل الأوراق المالية وقد اتسع بعدها معنى رأس المال فأصبح يراد به الثروة التي تحقق لصاحبه دخلاً (المزوري،2005: 4).

ويعني رأس المال شيئين مختلفين، الأول يعني ممتلكاتها من السلع والمنازل وأي ممتلكات تملكها مشروعاتنا الاقتصادية، أما المعنى الثاني فهو الموجودات المالية (Financial Asset) مبتدئين بالنقد (Cash) في صورة نقود في أيدينا والموجودات التي تدل على امتلاكنا ثروة ك(الأسهم والسندات)(هاشم، 1963: 283). وبحسب (Mason) تأتي كلمة أموال بمعاني مختلفة وحددها كما يلي (Mason,1981: 51-55) :-

النقدية في الصندوق والأرصدة لدى المصرف.

1. النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل.

2. صافي الأموال النقدية (الموجودات سريعة التحول إلى نقدية) وهي فضلا عن النقدية

والاستثمارات قصيرة الأجل تضم حسابات المقبوضات مطروح من هذا المجموع حسابات

المدفوعات .

3. صافي رأس المال العامل وهو (صافي الموجودات المتداولة أي الموجودات المتداولة مطروح منها المطلوبات المتداولة).

4. جميع الموارد المالية بغض النظر عن مصدرها ان كان داخليا أم خارجيا. ويمكن تعريف رأس المال عموماً بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة. ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لرأس المال أحدهما رأس المال المدفوع ، وثانيهما يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة (عمر، 1996: 17). أي أن المفهوم الواسع لرأس المال يشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وهذه تسمى بحقوق المالكين.

ويعرف (الزبيدي) رأس المال بأنه " جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروح منه المطلوبات (الزبيدي، 2004: 416). وهناك تعريفات أخرى لرأس المال منها رأس المال الاقتصادي وهو " كمية رأس المال الذي تدخره لتقادي المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض". ويمكن أن نعرف رأس المال المصرفي بأنه رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتي تدخل ضمن حقوق الملكية.

ثانياً: - أهمية رأس المال المصرفي

يؤدي رأس مال المصارف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة وامتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطل أموال المودعين، فالمصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعريضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (حسن، 2005: 38-39).

ويختلف دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشآت المصرفية، حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشآت غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المنشآت المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين اتجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل و شراء الموجودات الثابتة ثانوياً. ولذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به عند الحاجة (الشماع، 1990: 100).

وبالإضافة إلى أن المصرف لا يتعامل بشكل رئيس بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين، لذا لا يتم الاحتياج إلى الأموال الخاصة بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي.

إذ انه في المنظمات الصناعية يتم استثمار الجزء الأكبر من حقوق الملكية في الموجودات المادية الإنتاجية والتي تشكل القوة الايرادية للشركة، وهو ما يختلف عن المتبع في المصارف التجارية فزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة (وتعرف هذه الطريقة بالرسمة السوقية للأسهم) لا يعني زيادة القوة الايرادية للمصرف الأمر الذي قد يترتب عليه تخفيض الربحية، لذلك فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الايرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى التوظيف في عمليات الإقراض والتسليف وإلا فإن قدامى المساهمين سيقاومون أي اتجاه لزيادة رأس المال (حنفي وقريقاص، 2000: 136). فزيادة رأس المال بهذه الطريقة (إصدار أسهم جديدة) يعني زيادة عدد مالكي الأسهم الجدد مما يؤدي إلى ضعف مالكي الأسهم القائمين في التحكم بعمليات المصرف (Reed&Gill,1989:106). ومن ناحية أخرى فإن الأرباح سوف توزع على عدد أكبر من مالكي الأسهم وبالتالي يقل نصيب السهم الواحد من الأرباح (هندي، 1989: 103). كما وان توسيع رأس المال يفيد في دعم مركز المصرف في إتاحة فرصة أكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة، إلا إن هذه الغاية يمكن تحقيقها بواسطة الاحتياطات الاختيارية (رمضان وجودة، 2003: 81) ، إذ يتعين عدم المغالاة في حجم رأس مال المصرف وذلك حتى لا يشجع إدارته على التعجل والدخول في مشروعات أكبر من قدراتهم الفنية من اجل الحصول على عائد يتناسب مع الحجم الكبير من رأس المال المدفوع مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

ثالثاً: - آليات تدعيم ومساندة راس المال

لقد بات من الضروري للمصارف العربية و العراقية خاصة التي تسعى إلى المحافظة على مشاركتها في الأسواق المالية العالمية ان تلتزم بمعيار كفاية راس المال الذي أقرته لجنة بازل ، وبالتالي يجب ان تبدأ المصارف بالعمل على تكييف أوضاعها مع اشتراطات رؤوس الأموال ، تسعى جميع المصارف و بمختلف انواعها وحجمها الى دعم مراكزها المالية و ممارسة دورها داخل النظام المالي و المصرفي الاقتصادي فضلاً عن بقائها في دائرة المنافسة المعقدة و الشديدة و هي بذلك تلجأ الى :- (الشريف ، 2000 ، 173)

- الرغبة في الحصول على الأموال لاغراض التوسع في النشاطات .
 - خوفا من الخسائر تآكل راس المال .
 - زيادة الاحتياطات .
 - الرغبة في منح وتوسع و تقديم القروض .
- و إشارة الى ما ذكر اعلاه فأنها تتبع مجموعة من الآليات لدعم راس المال المصرفي من

أهمها:- (الشماع ، 1990 ، 230)

1-زيادة راس مال المصرف .

تتبع المصارف عدة وسائل لزيادة رأسمالها وذلك من خلال :

أ- تحسين هوامش الربحية

تتمثل ربحية المصرف بالفرق بين إيرادات المصرف وبين نفقاته فكلما سعت الإدارة إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أرباح المصرف. فضلاً عن انه يمكن زيادة ربحية المصارف من خلال انتقال المصارف من تقديم الخدمات التقليدية والمتمثلة بالإيداع والإقراض إلى ما يعرف بالمصارف الشاملة Universal Bank وزيادة كفاءة المصارف وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف.

ب- توفير رؤوس أموال جديدة مباشرة من أسواق الأسهم والسندات

وتتمثل هذه السياسة في إصدار اسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدامى أو تعرض للاكتتاب العام وهذه السياسة تمكن الحصول على موارد مالية جديدة (الدوري ، 2000 ، 83) وهذه السياسة تساعد على تمويل جزء من المحافظ المالية لدى المصارف العربية عن طريق سندات واسهم قابلة للتسويق والتداول من اجل استخدام افضل لموارد راس المال القائمة

ت- تخفيض حصص الأرباح المدفوعة للمساهمين لتتمكن المصارف العربية من بناء راس مال إضافي من الأرباح ، حيث تتجه المصارف عموماً إلى المحافظة على استقرار توزيعات الأرباح التي تجريها سنوياً وتشكل الأرباح غير الموزعة احتياطياً لموازنة توزيعات الأرباح بالإضافة إلى أنها تدعم حقوق المساهمين من راس المال والاحتياطيات (السيسي ، 1997 ، 65) وتلجأ بعض إدارات المصارف إلى احتجاز نسبة من الأرباح المحققة أضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بالاحتياطيات ، وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف إلى إجراء عملية الرسملة ، أي إضافة جزء أو كل هذه الاحتياطيات إلى راس المال (الدوري ، الحسيني ، 2000 ، 83) .

2- تغيير استخدامات أموال المصرف وإعادة هيكلتها

يقصد بتغيير استخدامات الأموال هو عملية تحويل استخدام الأموال من الموجودات ذات الخطورة العالية إلى الاستخدامات ذات المخاطرة الأقل ، حيث أن المصارف في طبيعة نشاطها تهدف إلى تحقيق أرباح عالية تفوق حجم التكاليف التي يتحملها المصرف ، وهذا الربح يتأتى من توظيف أموال المصرف في مجال الاستثمارات والإقراض ولما كان العائد متناسب طردياً مع الخطر فإن ذلك يعني انه كلما ارتفع العائد ارتفع الخطر ، وهذا سوف يؤثر في الوقت نفسه على مدى التزام المصرف بمعيار كفاية رأس المال . وهنا يجب على المصرف أن يقوم بتحسين مكونات المحفظة لتخفيض الخسائر المحتملة ، أي يجب المبادلة والمناقلة بين بنود المحفظة المالية للمصرف من الموجودات ذات الخطورة العالية إلى الموجودات ذات الخطورة الأقل.

المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال وأهميته

أولاً: - التطور التاريخي

اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية نهاية عقد الستينات من القرن الماضي بحالة من الاستقرار والانتعاش والنمو بشكل عام ، ولكن سرعان ما تغيرت الحالة نحو عدم الاستقرار والتغيرات المفاجئة وبالتحديد في بداية عقد السبعينات من ذلك القرن ، فقد شهد العالم بداية للعديد من الأزمات المالية فانهيأ نظام برتن وودز في سنة 1971 ، حيث فك ارتباط سعر الدولار بالذهب وبداية سياسة تعويم أسعار الصرف في بلدان العالم المتقدم ، ولحق ذلك التذبذب المستمر في أسعار الفوائد وتزايد معدلات التضخم ، فانعكست بأزمات منها أزمة السيولة وأزمة المديونية وتلتها أزمة المدفوعات ثم أزمة المصارف في العديد من دول العالمين المتقدم والنامي ، وقد كان مرد هذه الأزمات إلى حالة انعدام الثقة التي انتابت التعاملات المالية فانعكست على النظم المالية المحلية والنظام المالي الدولي وكان مصدرها المصارف والمؤسسات المالية (الجميل ، 2002 ، 32-36) و (Revell, 1975, 4-5) و (Johnston, 1983, 10-21).

لقد قادت كل هذه التغيرات والتطورات إلى خلق حالة تنافسية عالية بين المؤسسات المالية والمصرفية أدت بالنتيجة إلى الحاجة الماسة للمزيد من الأموال ، والتي استطاعت أن تحصل عليها من المعروض من الأموال بفعل ما حصل من زيادات في أسعار النفط ، وما تلا ذلك من تغيرات كبيرة في أسعار الفائدة أدت لزيادة الودائع في المصارف وكانت أيضاً تشكل مصدراً إضافياً للمزيد من الأموال التي تعرضها المصارف ، كل ذلك جرى في ظل تسارع مستمر لمعدلات التضخم فشكل خطراً أمام العمليات المالية والمصرفية (الجميل ، 2002 ، 33 و 34).

إن بناء الثقة لمودعي المصارف والمحافظة عليها ليست عملية يومية تشغيلية مرتبطة بمؤشرات معينة ، إنما تحتاج المصارف انه تعمل تحت ظل متوازنة مضمونها أن قيمة موجودات المصرف يجب أن تزيد عن قيمة مطلوبات بهامش مناسب يكون داعماً للمصرف يطلق عليه رأس المال ، حيث انه يساعد على امتصاص الخسائر التي قد تحدث ، وهذا الذي يجب ان يؤكد عليه المصرف كونه الداعم له أمام التغيرات التي ليست في صالحه (The London Clearing Banks Committee, 1978, 62)

لقد قادت الأحداث التي وقعت في عقد السبعينات من القرن الماضي إلى انخفاض رؤوس أموال المصارف بدرجة كبيرة وكان يقف وراء ذلك الانخفاض سرعة زيادة الودائع والموجودات لدرجة تبين أن رأس المال اصبح ضئيلاً أمام تلك الزيادات في بقية عناصر الميزانية (Revell, 1975, 4-6) ، ومن هذه الزاوية الحرجة بدأت معاناة المؤسسات المالية

والمصرفية في العالم وكانت مظاهر الخوف والهلع من الظروف تتزايد بفعل تزايد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف بسبب عدم قدرتها النهائية على سداد التزاماتها ، ذلك ان أي تغير يحدث قد يؤدي بقيمة الموجودات لأن تكون غير كافية لتغطية المطلوبات فتؤدي بالمصارف إلى الانهيار ، مما يبرز الدور الكبير الذي يمكن ان يمارسه رأس المال تجاه أي انخفاض قد يحدث في قيمة موجودات المصرف المالية ، وهذا ما أدى بالمصارف والمؤسسات المالية أبان نهاية عقد السبعينات وما تلا ذلك في عقد الثمانينات من القرن الماضي بان انخفضت نسبة رأس المال قياساً بالموجودات أولاً والودائع ثانياً ، ولهذه الأسباب فلقد بلغت النسبة حداً منخفضاً جداً لتصل إلى 4% من العديد من المصارف أكد (Revell , The London Clearing Bank Committee) أنذاك ان السبب وراء هذا الانخفاض كان سرعة زيادة الودائع والموجودات فكانت نسبة الزيادة قيمتها اكثر من نسبة الزيادة في رأس المال (Revell, 1975, 4-6) و (The London Clearing Banks Committee, 1978, 62) تأسيساً ، أطلق على تلك النسبة ومنذ تلك السنوات بكفاية رأس المال ، وقد عانت المؤسسات المالية والمصرفية في العالم بأسره من مشكلة كفاية رأس المال من جراء الظروف التي كانت سائدة مما شكل خطراً حقيقياً تمثل في عدم قدرة العديد من المصارف على السداد والإيفاء بالتزاماتهم فانهار بعضها واندمج البعض الآخر ، ومنذ تلك السنوات بدأ اهتمام الدول المتقدمة بتزايد حول كفاية رأس المال في المصارف والمؤسسات المالية ، وبدأ التفكير جدياً بضرورة تفعيل وتوحيد نظم الرقابة المصرفية ، وتحديد حدوداً دنياً لرؤوس أموال المؤسسات المالية والمصرفية ، وذلك في محاولة للتحكم في ازدياد المنافسة وخاصة غير المتكافئة منها في الأسواق العالمية وللحد من انتقال الأخطار التي يواجهها العمل المصرفي وقد تمثل هذا بالتقاليد التي كانت تعتمدها المصارف الآسيوية وخاصة اليابانية منها فكانت تشكل سوقاً منافساً لبقية مصارف العالم . (الجميل، 2002، 387 و 388) وبعد أن بدأت جهود مكثفة ومنذ بداية تلك المشاكل وبالتحديد في سنة 1976 فكان العمل ينصب على وضع بناء مؤسسي لمشكلة كفاية رأس المال فأنيطت المهمة إلى لجنة الرقابة التابعة لبنك التسويات الدولي (لجنة بازل) وأصدرت هذه اللجنة مقرراتها عام 1988 بتطبيق معايير محددة لكفاية رأس المال ، وفعلاً تم ذلك ولكن في المقابل استمرت المنافسة وزاد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية في العالم المبنية على تحقيق القيود والتحرر المالي والاقتصادي وبالتحديد على العمليات المالية والمصرفية ومحاولة تخطيها الحدود خاصة بعد مجموعة الجولات التي تبنتها الأمم المتحدة والتي كانت تعمل في ظل اتفاقية الكات ، لتصل عام 1993 إلى اتفاقية التجارة الدولية والتي ضمت بنداً خاصاً بالخدمات المالية ومنها معيار كفاية رأس المال الذي تبنته فيما بعد منظمة التجارة العالمية (Andrew ,1999, 2-3) .

ثانياً:- تعريف كفاية رأس المال وأهميته

1. تعريف كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بأنها القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات التي على المؤسسة المالية أو المصرف ، وهناك من يطلق على كفاية رأس المال بالقدرة الايفائية ومصطلحها Solvency (Revell, 1975, 12-13) ، ويعد المفهوم كفاية رأس المال والقدرة الايفائية وجهين لعملة واحدة ، أو يمكن القول انهما مسميان لمسمى واحد وعرف اتحاد المصارف العربية كفاية رأس المال بأنها المتانة أو الملاءة وميزها عن مفهوم الكفاءة فليس المقصود من كفاية رأس المال كفاءته وانما قوته ومتانته ، ولهذا فان أبعاد المفهوم هي سمات رأس المال ووظائفه وأنواعه (الشماع ، 1990، 71-72) وقد عرف Hampel وآخرون كفاية رأس المال بأنه ذلك المبلغ من رأس المال الذي يكون المصرف في حاجة لتلبية اغراضه (G.H. Hampel and others, 1998, 265) ، وتناول Anthony Sannders موضوع كفاية رأس المال في إطار إدارة المؤسسة المالية وثانياً قياس أخطار رأس المال وكلها تقع في حدود مفهوم كفاية رأس المال ، حيث أن رأس المال لا بد ان يحمي المؤسسة المالية من أخطار عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات النهائية والتي تقع ضمن حالات العسر المالي In Solvency وبالتالي لا بد من تعريف رأس المال بدقة عالية ولا بد من التمييز بين الاقتصاديين في تعريفهم لرأس المال عن المحاسبين ، ويعرف الاقتصاديين رأس المال بأنه الفرق بين القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات والذي يطلق عليه بصافي الثروة Net Worth وهو صافي ثروة المؤسسة المالية أو المصرف ، بينما يذهب المحاسبون في تعريف رأس المال بأنه الفرق بين القيمة التاريخية الدفترية للموجودات والمطلوبات ، ومن هنا يبدأ الخلاف ليس في طبيعة رأس المال أو كفاية رأس المال وانما في الأخطار التي يمكن لكل من هذين النوعين ان يواجهانها (Anthony 1997, 394) ، وذهب البنك الدولي في الاتجاه نفسه فلم يحدد كفاية رأس المال إلا بعد أن ناقش مفهوم رأس المال واعتبره الخط الأول لمواجهة الخسائر ، ولهذا عرف رأس المال وسماته ووظائفه ومن ثم خالص إلى ما اسماه مطلب كفاية رأس المال ، (Hennie Van Greuning and sonja Brajovie, Bratanovie, 2000, 105-119) وتعريف كفاية رأس المال بأنها القدرة النهائية للمصرف على سداد الالتزامات والمتمثلة بحق المودعين والمالكين من حملة الأسهم ، وعادة ما تظهر كفاية رأس المال كمفهوم ببعد محاسبي في ادارة الميزانية (الجميل ، 1993 ، 59).

ولقد خلطت بعض الأدبيات المالية والمصرفية بين مفهوم السيولة ومفهوم كفاية رأس المال ، فالسيولة تعرف بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب فيما تختلف كل الاختلاف عن كفاية رأس المال وهي القدرة النهائية لسداد الالتزامات ، والاختلاف

بين المفهومين هو ان السيولة تمثل مشكلة تواجهها المؤسسة المالية والمصارف يوماً بيوماً فهي حالة مستمرة ملازمة للإدارة ، فيما يمثل مفهوم كفاية رأس المال مشكلة تظهر في أوقات الأزمات والظروف الصعبة فهي مشكلة تظهر في حالات العسر المالي ، والتصفية (الجميل ، 2002 ، 61) ولهذا ارتبط مفهوم كفاية رأس المال بالظروف الاقتصادية وكفاءته وربحيته (السيبي ، 1997 ، 60) .

2- أهمية كفاية رأس المال المصرفي

تستند أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين، و بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييرته يحتل أهمية متزايدة نظراً لتنامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعه في الإقراض دون أن يصاحب ذلك زيادة متنسقة في رأسمالها، وأدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو مزيد من التشدد في إجراءات الرقابة وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق ، (الشماع،1990: 101). وقد اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال المصارف أهمية كبيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من اجل تلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية أو من الدول الأخرى، إذ شهدت كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995 ، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام (1997) وامتدت خلال عام (1998) والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً على القطاع المالي والمصرفي، إذ إن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول أثرت سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى ، فقد أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلباً على البنوك اليابانية والبنوك الأوربية ولاسيما البنوك التي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا (النشرة المصرفية،2005: 11) .

لقد زاد الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال بعد أن أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 معيارها الموحد المعرف باتفاق (بازل 1) لكفاية رأس المال المصرفي الذي أصبح فيما بعد معياراً "دولياً" يدل على متانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المتعاملين معه (المزوري،2005: 19). وان الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مازال (8%) وفقاً لاتفاق (بازل 2) بالنسبة للمصارف الناشطة دولياً والمصارف الكبرى التي ترى السلطات الرقابية ضرورة الالتزام بتطبيقه و يهدف هذا الاتفاق إلى:-

- أ- تطوير طرق وقياس وإدارة المخاطر المصرفية.
- ب- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض له المصرف.
- ت- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي المصارف والسلطات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- ث- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع المصرف، إذ أنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها (حشاد، 2004: 31-32).
- إذ إن العمل المصرفي يتعرض إلى الكثير من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته، أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها ، لذا تتحوط المصارف من هذه المخاطر بوسائل عدة، أهمها بناء خط واقٍ لها لغرض مسانئتها وقد أطلق على هذا الخط الوافي كفاية رأس المال (المزوري، 2005: 19-20).
- ويتفق مفهوم كفاية رأس المال المصرفي مع مفهوم الملاءة المصرفية (Banking Solvency) ، وبحسب (البلبكي) فان (Solvency) تعني " القدرة على إيفاء جميع الديون (البلبكي، 1971: 878) ، إذ عد (Revell) إن الإيفاء (Solvency) تعني القدرة النهائية للمصرف على الإيفاء بالتزاماته وديونه (Revell ، 1975 :12) .
- إذ يعد مفهوم كفاية رأس المال ومفهوم الملاءة المصرفية هما وجهان لعملة واحدة، ألا وهو أن يكون رأس المال كافياً لدعم ثقة المودعين وتحقيق أهداف المصرف ومواجهة المخاطر المصرفية. من خلال قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وتمكين المصرف من مواصلة نشاطه وفعاليته المختلفة واجتذاب الودائع الكافية من دون أن تتأثر ثقة المودعين (سري، 1998: 16) .
- ويرتبط رأس المال ارتباط وثيق بملاءة المصارف التي تعد من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والمصارف، وفي هذا الإطار فإن الأسئلة التي تواجه السلطات الرقابية والبنوك عادة هي ما يأتي (حسن، 2005: 38) :
- كيف يمكن تعريف الملاءة ؟
 - كيف يمكن قياسها ؟
 - ما هو الحد الأدنى المناسب لهذه الملاءة ؟
- وعليه يمكن تعريف درجة الملاءة لدى المصرف بأنها احتمالية إعسار المصرف

(the likely hood of Insolvency) بمعنى إن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف (Greenspan, 1998:10).

وان ضعف الملاءة (Insolvency) بالنسبة للمشروع تعني عدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته لدى استحقاقها وذلك بالرغم من أن مجموع وموجوداته تزيد على مجموع مطلوباته ، ويعبر عن هذه الحالة بالفشل المالي ويكون المشروع غير مليء قانونا عندما تزيد القيمة الدفترية للمطلوبات على القيمة الدفترية للموجودات (مطر، 2003: 364). وبحسب وجه النظر المحاسبية .

ويصبح المصرف غير مليء إذا أنخفضت القيمة الصافية للمصرف محسوبة على أساس القيمة السوقية لموجوداته مطروح منها مطلوباته عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة (رمضان وجودة، 2003: 51).

وكلما قلت نسبة رأس المال إلى موجودات المصرف ذات الخطورة العالية، يكون المصرف أمام مواجهة عالية الاحتمالية لخطر إفسار المصرف.

إما عندما لا تغطي موجودات المصرف مطلوباته ، ويعود ذلك إلى التغير الكبير في قيمة الموجودات المالية والتي تنعكس على القدرة الايفائية للمصرف والتي تعني قدرة المصرف على إيفاء الديون، فيكون مصدر الضغوط التي تتعرض لها ميزانية المصرف هي إما القروض أو الاستثمارات الخاصة بالمصرف والتزاماته تجاه مودعيه ، وان يكون مصدرها المطلوبات المالية بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية والأخطار التي تواجهها المصارف نتيجة للتغيرات في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية فضلا عن التغيرات الحادة في أسعار الفائدة (Lorance, 1984: 3).

بمعنى أن إفسار المصرف قد يحدث نتيجة لشراء موجودات شديدة التقلب في قيمتها وبذلك يكون احتمال انخفاض قيمتها السوقية كبيراً، أو قد يحدث العسر المالي نتيجة لمنح المصرف قروضا دون الحصول على ضمانات كافية مما يهدد بضياعها ، وقد يكون انزلاقه في هذه السبل الوعة قد تمت تحن تأثير إغراء الربح.

وإفسار المصرف يحمل في طياته خطراً كبيراً بالنسبة لأصحاب الودائع والدائنين لأنه إذا ساور أصحاب الودائع الشك في سلامة المركز المالي للمصرف سيهرعون للمطالبة بودائعهم، وحيث أن المصرف لا يكون لديه نقد كافٍ لمواجهة طلبات جميع المودعين في وقت واحد، عندها ينتج إفسار المصرف وينتج عن هذه الأعباء زيادة الضغط على المصرف مما يؤدي إلى توقفه عن الدفع (رمضان وجودة، 2003: 122-123). إذ إن الملاءة المصرفية لها علاقة بسيولته ولكي يضل المركز المالي للمصرف سليماً (Prather, 1969:244) .

ويرى (المزوري) إن الطلب المستمر على السيولة يضعف رأس المال مما يؤثر على ربحية المصرف ومن ثم موجوداته (المزوري، 2005: 14) . إن ضبط المصرف لموجوداته واحتفاظه بقدر كاف" من الأموال الجاهزة لمواجهة العناصر الملحة من مطلوباته ولاسيما منها ودائع العملاء، يبقى وسيلة أساسية للتحكم بنسبة السيولة لديه، ويتبين من ذلك أن موضوع السيولة يرتبط بمدى تحكم المصرف ببنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال الخاصة ويتمثل العنصر الأساس للموضوع ، في طريقة إدارة المصرف لموارده من حيث تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر الناتجة عن التمادي في طلب الأرباح من جهة والحفاظ على سلامة وموجوداته ومتطلبات السيولة من جهة أخرى (المناعي، 2004: 30-31).

المطلب الثالث : العوامل الرئيسية المحددة لكفاية رأس المال المصرفي

اولاً:- وظائف رأس المال المصرفي

يمكن إيجاز وظائف رأس المال في المصرف، على النحو الآتي:

1- تحمل الخسائر العاملة (Operating Losses) وتدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية بقدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله، لئلا تؤدي هذه الصعوبات إلى سحب الودائع منه من قبل الجمهور. أي أن رأس المال "المتين" أو "الكافي" (Adequate) يساعد في بقاء المصرف قادراً على تغطية خسائره من أرباحه، وليس من رأس المال الممتلك ذاته، أي أن المصرف الذي لديه رأس مال كبير يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتحمل خسائره من أرباحه، من غير أن يؤدي ذلك إلى سعي الجمهور لسحب الودائع منه، ذلك السحب الذي يزيد في الخسائر بسبب الاضطرار إلى تصفية الموجودات بسعر السوق وبصورة مستعجلة بعد إغلاق أبواب المصرف، هذا هو السبب الأساسي وراء اهتمام السلطات الرقابية (المصرف المركزي) برأس المال المصرفي، ولاسيما في الآونة الأخيرة، وفي إطار مقررات لجنة بازل.

2- شراء الموجودات الثابتة لبدء المصرف واستمراره في العمل: يتجلى ذلك بوضوح عند إنشاء المصرف الجديد، إذ أن أول استعمال لرأس المال آنذاك يتضمن شراء المباني والمعدات الضرورية للعمل. ويعد تمويل شراء الموجودات الثابتة من مسؤوليات مالكي المصرف (مساهمين أم دولة). إذ لا يتوقع من المودعين إمداد المصرف بالأموال لهذا الغرض. وبما أن هناك احتياطات سرية ناتجة عن تقييم الموجودات الثابتة في الدفاتر والميزانية العمومية بأقل من قيمتها السوقية بكثير، فإن قيمة رأس المال في السوق تزيد على قيمته الدفترية.

3- الارتباط بين رأس المال المصرفي وبين كل من القروض، والاستثمارات، والودائع، من خلال مؤشرات محدودة تحددها السلطة النقدية (المصرف المركزي)، ويجب على المصرف الالتزام

بها، مثل نسبة القرض لمقترض واحد إلى حقوق الملكية (5%، الخ) أو نسبة الاستثمارات بالأسهم إلى حقوق الملكية، ومن ثم فإن رأس المال المصرفي يمثل أداة لتحقيق الانضباط المصرفي.

وبعد عرض أهم وظائف رأس المال المصرفي، فإن الصعوبة تكمن في تحديد المقدار المناسب من رأس المال لإنجاز تلك الوظائف التي يقترح أدائها. فالمصارف التي تعمل بمستويات عالية من المخاطرة، مثل تلك التي تتبع برامج إقراضية مغامرة (Aggressive)، يجب أن تملك رأس مال أكبر من المصارف التي تعمل بمستويات أقل مخاطرة. فإذا أدرك الدائنون متجنبو المخاطرة أن المصرف لا يمتلك رأس المال الكافي لدرجة المخاطرة التي يتحملها، فإنهم سيتجنبون التعامل مع المصرف. ولكي يكون المصرف ذا قوة ائتمانية كافية، يتوجب عليه ضمان أن رأس المال ينسجم على الأقل مع المخاطرة التي يتحملها الدائنون. (هندي، 1996: 125) (Hempel&Simonson, 1999:323)

ثانياً- الحاجة إلى الرافعة المالية لتحسين العائد للمالكين

إن العامل الثاني من العوامل الثلاثة المؤثرة في المقدار المناسب من رأس المال، هو الحاجة إلى الرافعة المالية لزيادة العوائد لمالكي المصرف، وذلك من خلال امتلاك المصارف لرافعة مالية عالية بمستويات منخفضة من حق الملكية نسبةً إلى الموجودات، لتبقى جذابة بالنسبة للمساهمين. ومن وجهة نظر المالكين، فإن المقدار المناسب من رأس المال هو المقدار المنخفض بصورة كافية، الذي من شأنه تحقيق معدل عائد كافٍ لحق الملكية، وفي الوقت نفسه يكون كافياً لاستيعاب المخاطرة. وهناك ثلاثة عوامل تمنع المالكين من استخدام الرافعة المالية الكبيرة لزيادة العائد على حق الملكية (أ) إن القيود السوقية تمنع الدائنين من إقراض مبالغ كبيرة من أموالهم إلى المصارف مقارنة بالأموال التي يقدمها مالكو المصرف. (ب) قد لا تتطابق الرافعة العالية مع هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم. (ج) تجبر القواعد التنظيمية المحددة لمتطلبات رأس مال المصارف على الاحتفاظ بمبالغ من رأس المال التي تُعدها هذه القواعد كافية لحماية أموال المودعين والنظام المصرفي. ولكن عندما تكون القيود التنظيمية أكثر إلزاماً، فإنها قد تتعارض مع رغبات المالكين المتمثلة باستخدام رافعة مالية أعلى لتحقيق عوائد أكبر. كذلك يسود التعارض بين المنظمين والمالكين فيما يتعلق بمقدار رأس المال المحتفظ به، إذ يرغب المنظمون في رأس مال أكبر، في حين يفضل المالكون بصورة عامة رأس مال ممتلك أقل. وفيما يتعلق بتأثير حجم المصرف في المستويات المقبولة والمسموح بها من الرافعة المالية، فيعد أمراً مهماً أيضاً، إذ إن المصارف الصغيرة الحجم تمتلك عادة معدل عائد على الموجودات أعلى، ومن ثم فإن رأس مال الممتلك الأكبر يعني مضاعف رافعة مالية أقل، في حين أن المصارف الكبيرة تمتلك معدل عائد على الموجودات أقل، وهو ما يولد مضاعف رافعة مالية أكبر. كما أن

هناك عدة عوامل يمكن عدّها السبب في الاختلاف في نسب حقوق الملكية إلى الموجودات والرافعة المالية باختلاف حجم المصرف. فمثلاً، المصارف الكبيرة تملك عمقاً إدارياً أوسع، في حين أن العائد المرتفع على الموجودات والمخاطرة السوقية الأكثر تركيزاً للكثير من المصارف الصغيرة يقود إلى الاستنتاج بأن هذه المصارف تحتاج إلى نسبة أكبر من حق الملكية إلى الموجودات مقارنة بالمصارف الكبيرة. و رأس المال الكبير لا يمثل مشكلة أساسية للمصارف الصغيرة طالما كانت هذه المصارف قادرة على تحقيق معدلات عائد على الموجودات أعلى من المعدل المستهدف، ولكن لا يكون الوضع بصورة دائمة كما ذكر آنفاً، ففي الثمانينات، انخفض العائد على الموجودات في المصارف الصغيرة، على عكس المصارف الكبيرة التي كان العائد على موجوداتها مرتفعاً. وفي منتصف التسعينات، واجهت المصارف مشكلة مختلفة لرأس المال، إذ كانت نسبة حق الملكية إلى الموجودات للمصارف في تزايد حاد (وذلك بمساعدة الإيرادات) فتجاوزت أغلب المصارف المتطلبات التنظيمية بهامش ربح كبير، ولكن ترتب على ذلك مضاعف رافعة مالية أقل، وهذا يعني عائداً على حق الملكية أقل.

(هندي، 1996: 125) (Hempel&Simonson, 1999:323)

ثالثاً- معيار كفاية رأس المال التنظيمي

إن العامل الثالث الذي يؤثر في عملية تحديد المقدار المناسب من رأس مال المصرف، هو مقدار رأس المال الذي يعتقد منظمو المصرف بأنه كافٍ. ويكون منظمو المصرف مسؤولين عن حماية أموال المودعين وسلامة النظام المصرفي. وعلى الرغم من أهمية العوامل الأخرى، مثل السيولة والحساسية تجاه الفائدة في تحقيق مثل هذه الأهداف، بقيت كفاية رأس المال ومازالت مطلباً أساسياً للجهات التنظيمية منذ سنوات عديدة. فالقوانين الفيدرالية وقوانين الولايات الأمريكية توضح الحد الأدنى المقبول من رأس المال المطلوب لتنظيم المصرف، وهذا الحد الأدنى يرتبط بمجتمع المصارف الأمريكية. ونتيجة للسياسات العملية لشركة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) كان المشرفون يطلبون عادة من المصارف الجديدة البدء برأس مال يفوق الحد الأدنى القانوني المطلوب من رأس المال. كما تطالب القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات الأمريكية بحد أدنى من رأس المال لتأسيس الفروع (عندما يتم السماح بذلك). وهذه المتطلبات القانونية تعد قليلة الأهمية في الواقع بالنسبة للمصارف حالياً، إذ إن هذه المتطلبات تم تشريعها عندما كانت المصارف بصورة عامة أصغر حجماً عما هي عليه الآن بكثير. وتُحدّد هذه المتطلبات بصافي رأس المال والفوائض للمصرف التي تكون كافية وفقاً لخصائص ونوعية موجوداته ولنوعية الودائع والالتزامات التنظيمية الأخرى. وقد ترك المنظمون طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال وخصائص وظروف المصرف لحكم السلطة المنظمة المسؤولة. وفي أواخر عام 1981 أعلنت الهيئات التنظيمية الاتحادية عن مقاييس جديدة لتقييم كفاية رأس المال، فأعلنت

FDIC أن 6% أو أكثر من رأس المال إلى إجمالي الموجودات يعد كافياً بالنسبة للمصارف في الـ FDIC ولكل المصارف الصغيرة والكبيرة. فالمصارف ذات المراكز المالية القوية تقع نسبتها ما بين 5%-6% من رأس المال إلى إجمالي الموجودات، في حين أن أي مصرف أدنى من 5% يعد غير مُلبِّ للمتطلبات الرأسمالية. فيما أعلن مراقب الحسابات والاحتياطي الاتحادي (The Comptroller and the Federal Reserve) طريقة جديدة مختلفة لرأس المال المصرفي، إذ أشارت هذه الطريقة إلى أن إجمالي رأس المال لأغلب المصارف ينبغي أن يرتبط بموجوداتها الكلية كنسبة مئوية محددة ما بين 6%-7%، اعتماداً على حجم المصرف وقوته المالية. ويتكون إجمالي رأس المال من: رأس المال الأولي + رأس المال الثانوي، ورأس المال الأولي هو نفس رأس المال المحسوب من قبل FDIC، أما رأس المال الثانوي فيتضمن الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء، والدين (غير الإلزامي) القابل للتحويل Convertible Debt، والدين الثانوي Subordinated Debt. على ألا تقل قيمة الدين عن نسبة 20% لكل سنة من بين خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق. ولا يمكن أن يشكل الدين الثانوي الكلي أكثر من 50% من الدين الأولي.

إن تاريخ تنظيم رأس المال طويل ومعقد، وبدأ منظمو المصارف، منذ أواسط الثمانينات، بالاهتمام بثلاث حالات على الأقل:-

(الحالة الأولى):- هي أن نسبة رأس المال إلى الموجودات المستخدمة لا تفرق بين المصارف المستخدمة للموجودات العالية المخاطر وتلك التي تستخدم موجودات اقل مخاطرة.

(الحالة الثانية):- أن بعض المصارف بدأت باستخدام الفقرات خارج الميزانية العمومية بصورة واسعة، مثل أدوات المشتقات المالية، والالتزامات الطارئة، وخطابات الائتمان وغيرها، لتحسين نسبة العائد على الموجودات، من غير التأثير في نسبة رأس المال إلى الموجودات.

(والحالة الثالثة والأخيرة):- تتمثل في أن المصارف الأمريكية لا تتمتع بأي ميزة تنافسية في الأسواق المصرفية الأجنبية، بسبب المتطلبات الرأسمالية الشديدة المفروضة من قبل الهيئات التنظيمية الأمريكية على أغلب المصارف الأمريكية، مما حدا بهذه الهيئات، في يناير 1987 وبالتعاون مع مصرف إنجلترا، إلى عقد مؤتمر عام لاقتراح إطار عمل لرأس المال المصرفي الكافي لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

وفي عام 1988 قام بنك التسويات الدولية (1) بدعم من الهيئات التنظيمية الأمريكية ومصرف إنجلترا والوكالات التنظيمية المصرفية في عشر دول (تم التعرف عليها آنفاً)، بتبني إطار عمل لكفاية رأس المال استناداً إلى المخاطرة. (هندي، 1996: 125)
(Hempel&Simonson,1999:323)

المطلب الرابع: معايير قياس كفاية رأس المال المصرفي

يحظى موضوع تحديد معايير كفاية رأس المال باهتمام كل من السلطات الرقابية وإدارات المصارف معاً، نظراً للدور الذي تلعبه هذه المعايير في تدعيم مصداقية النظام المالي، إذ إن الغرض من هذه المعايير هو التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أي خسائر متوقعة، مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم. وأن القياس الفعال لكفاية رأس المال المصرفي يتطلب إجراء تقييم سليم لموجودات المصارف (1)، وإلى أن يتحقق ذلك، فإن تحليل كفاية رأس المال المصرفي يجب أن يتم بحذر شديد. وفضلاً عن ذلك، فإن مشكلات البيانات تجعل (نسب) كفاية رأس المال المصرفي عرضة للتلاعب في أحوال كثيرة، أي إن نوعية البيانات عندما تكون رديئة، أو تميل حالة المصرف إلى التدهور، فإن (نسب) كفاية رأس المال تشكل عادة مؤشرات متأخرة لوجود مشكلات مصرفية. وحتى عند انتعاش الأحوال، فإن رأس المال يحول في حد ذاته

(1) يحاول بنك التسويات الدولية (BIS) Bank for International Settlements مقره في سويسرا، تسهيل التعاون بين الأقطار في مجال المعاملات المالية الدولية، كما يقدم المساعدة للأقطار التي تعاني من الأزمات المالية. ويشار إلى هذا المصرف في بعض الأحيان "المصرف المركزي للبنوك المركزية" أو "المقرض الأخير". ويلعب دوراً مهماً في دعم بعض الأقطار الأقل تقدماً خلال أزمات الديون العالمية وخصوصاً في بداية الثمانينات وعادة ما يقدم التمويل للمصارف المركزية في أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية (Madura,2000:51).

(1) إذ يمثل التقييم السليم للموجودات إحدى أهم عوامل استقرار المصرف. بسبب علاقته المباشرة بتحديد مبلغ صافي الموجودات التي يملكها المصرف ومبلغ حقوق المساهمين. وعلى الرغم من صعوبة التقييم، فإن على السلطات الإشرافية على المصارف أن تكون واثقة من تجنب مخصصات كافية لقاء الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها، وعملية التقييم في العادة تخضع للحكم التقديري من قبل إدارة المصرف. وبناءً عليه، هناك درجة من عدم اليقين في تقييم موجودات المصارف، ويزداد عدم اليقين بشكل كبير خلال الأزمات التي تحدث فيها تقلبات اقتصادية، التي يترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم أو الكساد والتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وأثر ذلك على تقييم الموجودات. (لانداو وكارل، 1998: 30). وحدث فجوة بين تقييم الموجودات العقارية بالقيم الدفترية وتقييمها بالقيم الحقيقية (السوقية)، يتطلب معالجة من السلطات النقدية، وهذا ما قام به المصرف المركزي اليمني حيث سمح للمصارف بإعادة تثمين الموجودات العقارية على أن يرافق ذلك ضخ أموال نقدية توازي الأرباح المحققة من إعادة التثمين. مع اشتراط أن تنحصر عملية إعادة التثمين المسموح بها بالمصارف التي تبلغ نسبة ملاءتها 8% أو التي تجري إعادة التثمين للوصول إلى هذه النسبة.

دون تعرض المصرف لل صعوبات، ولكن بالطبع كلما زاد ما لدى المصرف من رأسمال، إتسع نطاق قدرته على حل مشاكله (بن سنجور واخرون، 1995: 85). وجدير بالذكر أنه من الصعوبة تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف وتجنبيها الفشل عن طريق الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال وحدها، على الرغم من أهميتها في هذا المجال، فقد أوضحت العديد من الدراسات أن مصارف كبيرة في العالم كانت تتمتع بكفاية رأس مال عالية، إلا أنها أخفقت لأسباب أخرى، كان من أبرزها قصور السيولة لديها عن تلبية مسحوبات المودعين غير المتوقعة، وعدم اضطلاع السلطات النقدية بدور المقرض الأخير على النحو المطلوب (Gardener, 1981: 45). وفي واقع الحال، فإن الدور الرقابي المهم الذي تمارسه السلطات النقدية في تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف، يجب أن يتعدى التأكد من الالتزام بمعايير كفاية رأس المال، فمن الأهمية بمكان أيضاً التثبت من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة ووجود الانسجام والاتساق الكامل بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها. ولاشك أن مثل هذه المعايير وغيرها يصعب التعبير عنها بنسب معينة، كما هو الحال في نسب رأس المال والسيولة، وهي عموماً لا تقل أهمية عن المعايير القابلة للقياس (الناقلي، 1990: 102). وعليه فإنه لا بد من الاسترشاد بمعايير عدة يمكن من خلالها التعرف على المقدار الملائم أو الحد الأدنى لرأس المال المصرفي الكافي لحماية أموال المودعين وسلامة الجهاز المصرفي. وقبل التطرق إلى معايير كفاية رأس المال المصرفي، لا بد من التعرض لبعض التعريفات الخاصة بالمعيار وأهم خصائصه.

أولاً: - تعريف المعيار

عرّف مجمع اللغة العربية (المعيار) بأنه " انموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، فيقال: (عاير بين مكياطين) أي: امتحنهما لمعرفة مدى تساويهما، و(عاير المكيايل): أمتحنه بغيره لمعرفة صحته " (أمين، 1990: 77) في حين عرف قاموس Webster (المعيار) بأنه " الشيء الذي يعد للعمل، تضعه السلطة كقاعدة لقياس الكمية أو الطول أو الوزن أو القيم أو النوعية، ويوضع هذا الشيء من قبل السلطة أو العرف أو الإجماع العام لنموذج أو نمط ميزان أو مقياس ". ويرى Kohler أن (المعيار) هو " هدف مرغوب فيه ومطلوب تحقيقه أو نمط تأسيس بالعرف وعن طريق القبول العام أو من خلال الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو السلطة التشريعية، ويهدف وضع المعيار إلى تكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة من الأشخاص في نطاق ظروف أعمالهم " (جريس، 1994: 178).

وبتحليل التعريفات السابقة للمعايير يلاحظ أنها تركز على ضرورة أن تحوز القبول العام، وتعد من قبل السلطات المختصة، أو نتيجة العرف أو الاتفاق العام كأساس لما يجب إتباعه، كما أنها وسيلة لغرض القياس والمقارنة. وترى الباحثة أن تعريف Kohler للمعيار يعد

أشمل التعريفات في هذا المجال، إذ يوضح أن المعايير تتميز بالمرونة ويربطها بالتطبيق العملي.

• أهم الخصائص الرئيسية التي يجب توافرها في المعايير، ما يأتي:-

- 1- أن يكون المعيار هدفاً مرغوباً فيه ومطلوباً تحقيقه.
- 2- تعد المعايير أنماطاً تتأسس بالعرف، أو عن طريق القبول العام، أو عن طريق إصدارات الهيئات المهنية أو العلمية أو القرارات الحكومية أو القوانين التشريعية.
- 3- يجب أن يراعى عند وضع المعايير أن يتم تحديد الهدف من تطبيق كل معيار، وألا توجد أية تناقضات بين المعايير.
- 4- أن تكون مرنة، فهي ليست قانوناً ثابتاً، فلا بد أن تكون قابلة للتعديل لكي تتماشى مع القانون الطبيعي المتغير بشكل مستمر وتتواءم معه، ولذلك يجب أن تراجع المعايير باستمرار ويتم تعديلها بصفة منتظمة.
- 5- يجب أن تكون المعايير سهلة الفهم وقابلة للتطبيق من كافة الأطراف ذات العلاقة، من سلطات إشرافية وتنظيمية ومصرفية، ومتأثرين بها عموماً، بما يضيف عليها الشرعية، وذلك من خلال مراعاة إشراك الأطراف المتأثرة المعنية في عملية وضع المعايير وتنفيذها.
- 6- يجب أن يتم الالتزام بتطبيق المعايير من جانب السلطات والهيئات الحكومية والتشريعية والأطراف المستفيدة من تلك المعايير.

ثانياً:- معايير كفاية رأس المال المصرفي، هي كالاتي:- (2)

1- نسبة رأس المال إلى الودائع

تعد هذه النسبة من أشهر المعايير المستخدمة وأقدمها لقياس كفاية رأس المال المصرفي، وقد استخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل المصارف، ولاسيما المصارف الأمريكية، حتى بداية الأربعينيات، إذ تخلت المصارف الأمريكية عن هذه النسبة عام 1942، وذلك في ضوء قيام المصارف بشراء السندات الحكومية وخلق الودائع لأغراض تمويل المجهود الحربي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية. ويقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. وقد اعتمدت معظم المصارف المركزية ما نسبته (10%)، بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه. ويعاني هذا المؤشر من أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها التي توظف فيها

(2) يمكن الرجوع لكل من: (الجميل، 1999: 91) (هندي، 2000: 418) (شاكر، 1993: 163) (العريضي واخرون، 1997: 127) (باز، 1993: 154) (الشماع، 2002: 42) (Clark&Vicent, 1989: 106) (Rose, 1999: 481).

الودائع، فقد يكون هناك مصرفان لديهما نفس النسبة، إلا أن أحدهما قام بتوظيف الودائع في موجودات عالية الخطورة، والآخر وظفها في موجودات متدنية الخطورة، مما يعني اختلاف سلامة المصرفين تبعاً لطبيعة موجوداتهما، من غير أن يؤثر هذا الاختلاف في النسبة، كما أن تباين النسب المفروضة على المصارف وفقاً لاختلاف حجمها، إذ لجأت بعض المصارف المركزية إلى فرض نسبة أعلى على المصارف الصغيرة.. كما يعتقد (Robichek, et.al, 1976:199) بأن النسبة المذكورة لا معنى لها، فالهدف من قياس كفاية رأس المال هو الوقوف على استيعاب الخسائر الناجمة من الموجودات التي يستثمر فيها أمواله، وليس قدرته على تغطية الودائع. ويرد (Nadler, 1979:64) على ذلك القول بأن أهمية هذه النسبة ترجع إلى أنها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال، بمعنى أن المصرف المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال إلى الودائع مرتفعة نسبياً، على أساس أن ارتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة من الزيادة في الموجودات الخطرة. وتطرح هذه النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال} / \text{الودائع} \times 100 = 10\%$$

2- نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات

استخدم هذا المعيار بشكل واسع على نطاق من قبل المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية. وهو يمتاز على المعيار الأول (نسبة رأس المال إلى الودائع) بكونه يربط رأس المال بالموجودات لمواجهة أية خسائر قد يتكبدها المصرف، غير أن ما يؤخذ على هذا المعيار اعتماده على إجمالي الموجودات من غير تمييز بين أنواعها المختلفة. فبعض القروض، مثلاً، تمنح لزبائن من ذوي المخاطرة العالية، وبعضها تمنح لزبائن مقتدرين مالياً ولمنشآت أعمال نامية مربحة، وكذلك الحال في الاستثمارات، فبعضها سائل ومضمون التسديد، بينما يتصف الآخر بدرجة عالية من المخاطرة، ولو كانت كل الموجودات متساوية في المخاطرة لكانت النسبة موضوع البحث مقياساً صحيحاً لكفاية رأس المال المصرفي. وكذا يؤخذ عليه تعارضه مع مصالح المساهمين، فزيادة هذا المعيار يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه المصرف، إلا أنه تؤدي في الوقت الراهن إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين، وفضلاً عن ذلك فإن هذا المعيار لا يكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال باعتباره خط إسناد

لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لمصرفين، لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان للقدر نفسه من المخاطر، إذا ما تباينت درجة التقلب في إجمالي الموجودات. وقد أثير تساؤل فيما إذا كانت نسبة رأس مال المصرف إلى موجوداته، ترتبط باحتمالية فشله؟، وكانت إجابة معظم البحوث التي أجريت: إن الارتباط بين نسبة رأس المال إلى الموجودات وحدوث فشل للمصرف، ارتباط ضعيف. إذ وجد كل من (Santomero&Joseph,1997:185-205) أن زيادة رأس المال لا يترتب عليها تقليل مخاطرة فشل المصرف، وقد دعم هذه الدراسة ما استنتجه كل من (Peek&Eric,1997:37-47) في دراستهما الحديثة في ولاية New England من أن 5/4 المصارف الفاشلة في تلك الولاية في الثمانينات والتسعينات قد صنفت عن طريق المراقبين بأنها كانت " ذات رأس مال جيد " قبل انهيارها. ومن ثم فإن ما يقلل مخاطرة المصارف هو فرض متطلبات أعلى لرأس المال. وقد اعتمدت معظم المصارف المركزية نسبة (10%)، أي أن تكون إجمالي الموجودات تعادل عشرة أضعاف رأس المال، لما في ذلك من حماية لحقوق المودعين. والصيغة لهذه النسبة هي:-

$$\text{رأس المال} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

3- نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة

يتوقف المقدار الملائم لرأس المال على تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها. فالمصرف الذي تشتمل محفظته على نسبة كبيرة من الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة نسبياً، كالأوراق المالية الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط برأس مال أقل من مصرف آخر مماثل تماماً، غير أن محفظته تحتوي على نسبة أقل من تلك الاستثمارات (Rose&Fraser,1993:397) وقد ساهمت وجهة النظر هذه في ظهور نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة، ويقصد بالموجودات الخطرة كل موجودات المصرف باستثناء النقد (في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي) وصافي الودائع لدى المصارف، والاستثمارات بأوراق الحكومة المركزية، سواء أكانت حوالات خزينة أم سندات (يحتفظ بها لدى المصرف أو مودعة لدى المصرف المركزي)، وتحبذ بعض المصارف تحديد أجل السندات الحكومية بما لا يزيد على خمس سنوات، بينما لا يأخذ البعض الآخر بهذا الشرط. وذلك لأن الأوراق الحكومية أو الأوراق التي تصدرها على شكل دين عام، خالية من المخاطرة الائتمانية. وكذلك سائر القروض للمؤسسات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام التي تمنح بضمانة الحكومة، والسبب وراء شمول الاستثناء للقروض الممنوحة للقطاع العام، هو اشتراط تعهد

الحكومة بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت المؤسسات المقترضة عن التسديد. ويعد رأسمال المصرف متيناً في بعض الدول إذا كانت الموجودات ذات المخاطرة، حسب هذا التعريف، لا تزيد على ستة أمثال رأس المال. هذا في حين أن المصارف في بعض الدول لا تعد سليمة إذا كانت نسبة الموجودات الخطرة إلى رأس المال تزيد على (1:6) اي مايعادل 6%. وتستطيع المصارف تخفيض النسبة المذكورة بإقبالها على شراء جزء أكبر من الدين العام، أو زيادة إقراضها للمؤسسات التي تضمن ديونها من قبل الحكومة. إذ إن المقدار الملائم لرأس المال يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله، فالمصرف الذي تكون معظم استثماراته ذات مخاطر منخفضة نسبياً، كالسندات الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط برأسمال أقل من مصرف آخر مماثل تماماً، غير أن معظم استثماراته ذات مخاطر مرتفعة نسبياً، كالسندات غير الحكومية. وصيغة هذه النسبة هي:-

$$\text{رأس المال} / \text{الموجودات الخطرة} \times 100 \%$$

ومن أهم المآخذ على هذه النسبة، أنها لا تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة مخاطر الموجودات المختلفة للمصرف، فقد يقوم مصرف بتوظيف أمواله في موجودات عالية المخاطرة، في حين يقوم آخر بتوظيف أمواله في موجودات متدنية المخاطرة، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف درجة مخاطرة المصرف وسلامة نشاطه تبعاً لسياسته وإدارته.

4- نسبة رأس المال إلى القروض

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وصيغة هذه النسبة هي:-

$$\text{رأس المال} / \text{القروض} \times 100\%$$

ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش للأمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني. لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني، ولذا تظهر النسبة السابقة بالشكل الآتي: رأس المال/قروض من غير ضمان عيني.

5-نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية

تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات النظامية (الحسابات خارج الميزانية العمومية للمصارف)، وتتضمن هذه الحسابات البنود (الفقرات) الآتية:

- التسهيلات المستندية : وهي التسهيلات الممنوحة للعملاء لفتح اعتمادات مستندية بغرض الاستيراد أو لأغراض أخرى.
- القبولات : وهي أرصدة الاعتمادات المؤجلة الدفع التي يقوم المستفيد (المصدر) بسحب كمبيالة على العميل (المستورد) بقيمة البضاعة، تستحق الدفع بعد مدة معينة متفق عليها، ويتعهد المصرف بسداد قيمة هذه الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.
- الكفالات : وهي المبالغ التي يتعهد المصرف بدفعها لجهات مقبلة أو غير مقبلة بناء على طلب هذه الجهات (كفالات صادرة). والكفالات المصرفية يدفعها العملاء للمصرف لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. وصيغة هذه النسبة هي:-

$$\text{رأس المال} / \text{الالتزامات العرضية} \times 100 \%$$

6- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات تراجع هذه النسبة يعني أن المصرف اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر، لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات (انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات)، وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها.

7- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة

يحسب رأس المال الحر من خلال طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لجعله حراً، أي: قابلاً للبيع لمواجهة الخسائر غير المتوقعة.

ويقصد بالموجودات العاملة: كلاً من الاحتياطات الثانوية والقروض والاستثمارات، ويطلق عليها (الموجودات المريحة) بوصفها الموجودات التي تدر عائداً للمصرف. ويستدل من هذه النسبة على مدى كفاية رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بأنواعه.

8- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

يحسب رأس المال الحر من خلال طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لجعله حراً، أي: قابلاً للبيع لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، فالمنطق المعتمد على هذه النسبة، وهي إذا كانت نسبة معينة من رأسمال مصرف ما مستثمرة ضمن الموجودات الثابتة، والتي لا يمكن

الحصول عليها بسهولة، فعندئذ لن تكون متاحة فعلاً لدعم السيولة، أو حتى للإيفاء بالديون التي قد تتجاوزها فيما بعد.

9- نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة الموزونة

وهناك من يطلق عليها نسبة رأس المال إلى الموجودات المختلفة (مبنية حسب درجة مخاطرتها) وتعتمد طريقة الترجيح بالأوزان لاحتساب كفاية رأس المال (الشماع ، 1990 ، 75) ويعتمد هذا المعيار على التمييز بين الموجودات من حيث درجة مخاطرتها قياساً برأس المال الممتلك ، وينبغي تبويب الموجودات تبعاً لظروف كل دولة ولهذا ميزت لجنة بازل بين الدول فصنفتها على مجموعتين :

(المجموعة الاولى) :- وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم بدورها مجموعتين فرعيتين هما:

❖ الدول الأعضاء في لجنة بازل وهي : أمريكا ، اليابان ، ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، إيطاليا، السويد ، سويسراً ، هولندا، وبعض اضااف الى المجموعة بلجيكا ،لوكسمبورغ.

❖ المجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي كل من استراليا والنمسا والدنمارك وفنلندا واليونان وأيسلندا وايرلندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال والسعودية وتركيا .

(المجموعة الثانية) :- ويقصد بها مجموعة الدول ذات الأخطار العالية وتضم معظم دول العالم باستثناء ما ورد في المجموعة الاولى وتضم هذه المجموعة الدول العربية باستثناء السعودية . نتيجة لهذا التقسيم تم اعتماد معيار رأس المال إلى الموجودات عالية المخاطر وتم تحديد أوزان محددة لدرجة المخاطر تلك والخاصة بالموجودات واطلق عليها نسبة رأس المال إلى الموجودات المحفوفة بالمخاطر والمرجحة بالأوزان (الجميل ، 2002 ، 386-387) و (الشماع ، 1990 ، 75) .

يستند المعيار الذي اعتمده لجنة بازل على الربط بين رأس المال من جهة والموجودات ذات المخاطر من جهة أخرى وقد اعتمدت طريقة الترجيح بالأوزان (الجميل ، 2002 ، 388) ، حيث يحدد لكل نوع من الموجودات نسبة معينة من رأس المال وبالتالي من مجموع رأس المال المطلوب لمقابلة الموجودات ذات المخاطرة والتي تتفاوت في طبيعتها ونسبتها ومن ثم يتم معرفة كفاية رأس المال (سويلم ، 1997 ، 372) وحددت لجنة بازل 8% لدول المجموعة الاولى ذات المخاطر المنخفضة ونسبة 10% لدول المجموعة الثانية وهي الدول النامية عالية المخاطر ،

وفيما يأتي جدول بأوزان المخاطر لموجودات المصرف (الجميل ، 2002 ، 257) ، (الشماع ، 1990، 29) (Anthony, 1997, 404).

جدول (1-2)

أوزان المخاطر حسب أصناف موجودات الميزانية

الموجودات	ت	درجة المخاطرة
النقدية	آ	صفر %
المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية مقومة بالعملة الوطنية و ممولة بها	ب	
المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) ومصارفها المركزية	ج	
المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD) أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD)	د	
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات	آ ب	(0,10,20,50) حسبما يتقرر وطنياً
المطلوبات من مصارف التنمية الدولية مثل (المصرف الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف الاستثمار الأوربي والاتحاد الدولي لمصارف التنمية). والمطلوبات المضمونة او المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك المصارف	آ	20%
المطلوبات من المصارف المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة في (OECD)	ب	
المطلوبات من المصارف المسجلة في أقطار خارج (OECD) والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة خارج(OECD) و التي تبقى من اجلها اقل من سنة	ج	

الموجودات	ت	درجة المخاطرة
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات	د	
الفقرات النقدية برسم التحصيل	هـ	
القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر	آ	50%
المطلوبات من القطاع الخاص	آ	100%
المطلوبات من المصارف المسجلة في (OECD) باستحقاقات متبقية تزيد عن السنة	ب	
المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OECD) ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية ممولة بها	ج	
المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة	د	
العقارات والاستثمارات الأخرى (بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة ميزانياتها	هـ	
أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال).	و	
جميع الموجودات الأخرى	ز	

المصدر : خليل الشماح ، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال أثرها على المصارف

العربية اتحاد المصارف العربية ،بيروت، لبنان، 1990 ، 29-30.

المطلب الخامس :- كفاية رأس المال من منظور لجنة بازل

أولاً:-التعريف بلجنة بأزل :

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الرقابة في عام 1974 و عملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في عام 1988 وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة اثنا عشر دولة وهي : (بلجيكا،كندا،فرنسا،المانيا،ايطاليا،اليابان،هولندا،السويد،سويسرا،بريطانيا،امريكا، لوكسمبورغ) وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية ومن هنا أتت التسمية بلجنة بازل .

لقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام ومنذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات بعدم الاستقرار بفضل كثير من المتغيرات والتطورات ومن ابرز هذه التطورات كانت منها تطورات اقتصادية وتطورات مصرفية ، وفيما يأتي عرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية والمصرفية .

1- التطورات الاقتصادية

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التغيرات الاقتصادية التي لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد العالمي والتي منها (www.news of cd.com.2002) .

أ- الاتجاهات الاقتصادية الكلية والتي منها التضخم ، وسرعة تقلب أسعار الصرف واسعار الفائدة ، الذي أدت إلى زيادة تعرض المصارف والمؤسسات المالية إلى أخطار السيولة والتوظيف .

ب- التحول نحو قوى السوق والتحرر ، حيث تزايد الاتجاه نحو اقتصاديات السوق (العولمة). وخصخصة القطاع العام وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ونتيجة لهذه التطورات الاقتصادية زادت الحاجة إلى تطوير وتحديث النظم المالية بما يتناسب وتلك الأوضاع الجديدة ، وذلك من منطلق أن هذه السياسات لن تحقق أهدافها النهائية طالما كان القطاع المالي مقيداً أو يعاني من خلل في تخصيص موارده لتمويل أنشطة أو قطاعات معينة على أسس اقتصادية ، هذا فضلاً عن ان أي سياسة لتشجيع القطاع الخاص يجب ان يدعمها قطاع مالي متطور وتنافسي يتم من خلاله توزيع الاستثمارات وفقاً لمعايير الجدارة الاقتصادية والائتمانية

2- التطورات المصرفية : والتي منها :

أ- موجه التحرر من القيود :

ويقصد به التحرر من القيود التي تفرضها الحكومة على الأسواق المالية من قوانين وتشريعات تشكل فيما بعد عوامل معوقة أمام المصارف والمؤسسات المالية ، وأيضاً تشوه آليات عمل السوق وتعطل المنافسة ، هذه الاتهامات التي تتهم بها الحكومات قادت إلى عمليات تحرير كبيرة وانفتاح قادت إلى زيادة كبيرة في عنصر الخطر التي يمكن ان يواجهها المصرف . (الجميل ، 2002 ، 248)

ب- ازدياد حدة المنافسة :

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اتجاهاً آخر في تصاعد حدة المنافسة التي تواجهها المصارف في أعمالها وذلك بسبب ظهور تقنيات مصرفية حديثة منها المشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة ، ودخول شركات الاستثمار وقيامها بدور مهم عن الساحة المصرفية الدولية في منافسة القطاع المصرفي .

ت- التطور التقني :

تحقق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات باستخدام الحاسب الآلي كان له تأثير كبير على العمل المصرفي تمثل في انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود ، وتحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية ونظراً للفوائد العديدة التي أفرزتها التقنية سواء بالنسبة للمصارف او لعملائها فقد أصبحت تشكل إحدى القوى الرئيسية الدافعة للتغير والتطوير في النشاط المصرفي (of CD. Com.2002www.news).

نتيجة لكل هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية والمصرفية تشكلت لجنة بازل سنة 1974 بهدف تطوير بعض الآسس والمبادئ التي تدعم عمليات الإشراف والرقابة على النظم المصرفية في إطار السلطات النقدية وليس البحث عن سلطة إشرافية ورقابية بديلة ، وأيضاً للتأكد من خضوع جميع المصارف لعمليات الأشراف والرقابة (الجميل ، 2002، 26) ، لقد قادت تلك المتغيرات لان تكتسب هذه اللجنة أهمية خاصة واستمرت تعمل بدأب لغاية سنة 1988 ، حيث أصدرت مقرراتها وذلك لتحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية والإشرافية في المصارف وأيضاً لصياغة أطار جديد يقود لتقوية وسلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي ويحقق العدالة والأنصاف في حلبة المنافسة المصرفية الدولية

ثانياً:- خصائص مقررات لجنة بازل :

أصدرت لجنة بازل تقريرها وكان بمعظمه يدور حول كفاية راس المال ويمكن أيجاز أهم الخصائص التي تميز بها التقرير : (of cd. com.2002www.bank).

- 1- ربط راس المال بالأخطار التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للمصرف بالإضافة إلى البنود من خارج الميزانية
 - 2- تقسيم راس المال إلى أساسي ومساند ، وتقسيم بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية وبنود داخل الميزانية .
 - 3- تحديد الحد الأدنى لنسبة راس المال إلى الموجودات المرجحة بالأخطار والبنود خارج الميزانية .
 - 4- إتاحة درجة من المرونة للسلطات المحلية لتحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات.
 - 5- التركيز بشكل رئيسي على الأخطار الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في الأخطار الأخرى .
 - 6- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي وتوفير المنافسة العادلة .
- لقد استحوذ موضوع كفاية راس المال على اهتمام جهات متعددة ذات تعاملات مختلفة مع المصارف ومنها ادارة المصرف والمودعين والمالكين والمساهمين والمصرف المركزي

ثالثاً:- المقومات الأساسية لمقررات لجنة بازل :

1- التعريف برأس المال وقياس كفايته :

لقد ورد في مقررات لجنة بازل ما استقر عليه بنك التسويات الدولية بخصوص رأس مال المصرف ، وانه يمكن ان يقسم على نوعين : الأول رأس المال الأساسي ، ورأس المال التكميلي (السقف ، 1990 ، 13) (الشماع ، 1990 ، 216) ، ويتم التمييز بينهما بحسب التعريف بهما ، فرأس المال الأساسي يقصد به رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحتجزة (Andrew, 2000, 3) ، أما رأس المال التكميلي او ما يطلق عليه بالمساند فانه يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة والاحتياطيات الناجمة عن إعادة تقييم الموجودات واحتياطيات مواجهة الديون المتعثرة والاقتراض متوسط الأجل والأوراق المالية المصدرة من المصرف والتي تجتمع فيها بعض صفات السندات (Hennie, 2000, 108). وقد اشترطت المقررات أن لا يزيد رأس المال المساند على رأس المال الأساسي وان مجموع الدين طويل الأجل المؤهل لكي يتدرج ضمن رأس المال المساند يجب ان لا يزيد عن (50%) من رأس المال الأساسي (الشماع ، 1990 ، 11) . وأيضاً اشترطت المقررات ان يكون رأس المال الأساسي (4%) كحد أدنى من موجودات المصرف الخطرة ، أي مجموع رأس المال الأساسي والمساند لا يقل بكل الأحوال عن (8%) من مجموع الموجودات . (G.H.Hampel, 1998, 265) و (Anthony Saunders, 1997, 403) و (الشماع ، 1990 ، 216)

2- مكونات رأس المال في المصارف طبقاً لمقررات لجنة بازل :

بموجب مقررات لجنة بازل فان رأس المال يتكون من :

أ. رأس المال الأساسي :

ويتألف من تركيبة من العناصر الآتية (الشماع ، 1990 ، 216) . (G.H.Hampel, 1998, 265)

- رأس المال المدفوع: ويتمثل بالأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير المتراكمة.
- الاحتياطيات المعلنة: ويقصد بها الاحتياطيات التي تنشأ من الأرباح المحتجزة او ارباح علاوة الأسهم والاحتياطيات القانونية والاختيارية .
- حصة الأقلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة والتي تزيد الملكية فيها عن 50% والموحدة ميزانياتها ، وذلك في حالة عدم الملكية للشركات التابعة ومثل هذه الحالات تظهر في المصارف التابعة لمصارف أجنبية (Andrew, 2000, 3).

ب. راس المال المساند أو التكميلي :

ويتكون من العناصر التالية (G.H. Hampel, 1998, 260-2675) (Anthony,) (1997, 401-410) و (الشماع ، 1990 ، 216-217) .

(1) الاحتياطيات غير المعلنة :

وتتكون من ذلك الجزء المستقطع من الارباح الصافية بعد الضرائب وعلى شكل (فضلة) من الارباح المحتجزة ، ويشترط لقبول هذه الاحتياطيات ضمن مكونات راس المال المساند ان تكون معتمدة من قبل المراقب على المصرف ، وهذا ما قد تسمح به بعض الدول لمصارفها ، وذلك بان تحتفظ بمثل هذه الاحتياطيات دون الإعلان عنها ، ويشترط ان لا تكون خاضعة لاستقطاع أي مخصصات لمواجهة أي التزامات بل يجب ان تكون متاحة لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في المستقبل (Anthony, 1997, 404) .

(2) احتياطيات إعادة تقييم الموجودات :

وتنشأ هذه الاحتياطيات بطريقتين هما ، الاولى تقوم على السماح للمصارف بإعادة تقييم الموجودات بين مدة وأخرى ويما يتوافق مع الاقيام السائدة في السوق ، وقد تكون العملية محددة بقانون (الشماع ، 1990 ، 18) والثانية تنشأ بسبب مسك المصرف ولآجال طويلة لأوراق مالية على شكل حقوق ملكية في شركات أخرى والتي تقيم في ميزانيات تلك الشركات بالكلفة التاريخية لحيازتها ، ويشترط لقبول هذه الاحتياطيات ان تخضع لخصم قدره (5.5%) من الفارق بين الكلفة التاريخية والقيمة السوقية لتعكس بذلك احتمالات التقلبات في هذا النوع من راس المال (Hennie, 2000, 108) (الشماع ، 1990 ، 216) .

(3) الاحتياطيات العامة لخسائر القروض :

تنشئ المصارف مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من ديون ليست محددة سلفاً وعادة ما تكون بحدود (1.25%) من الموجودات الخطرة وترتفع استثنائياً إلى (2%) (Anthony, 1997, 404).

(4) مجموعة أدوات راس المال الهجينة :

وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات حق الملكية والديون مثل الأسهم الممتازة المترakمة ويشترط ان تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها وبموافقة السلطات الرقابية وأنها قادرة على امتصاص خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل وتشمل هذه الأدوات ضمن قاعدة راس المال (Hennie, 2000,109) .

5) القروض المساندة (الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية) :

وتتضمن أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا يقل حدها الأدنى عن خمس سنوات والأسهم الممتازة ذات الآجال المحدودة والقابلة للاستعادة ، ولا بد هنا من استهلاكها بخصم 20% سنوياً وبالتالي فان هذا يعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات كمصدر قوة للمصرف ، وتعاني أدوات الدين من اوجه قصور عديدة ، وذلك بالنظر لاستعادتها بتاريخ محدد وعدم قدرتها على امتصاص الخسائر باستثناء ما يحصل عند تصفية المصرف ، ومثل هذه الخصائص تعزز من ضرورة وضع القيود على مبدأ شمولها ضمن قاعدة راس المال . (الشماع ، 1990 ، 21) .

6) الدين قصير الأجل :

قدمت لجنة بازل مفهوم راس المال في الشريحة الثالثة ومن ضمنها القروض قصيرة الأجل ، وذلك لمعالجة أخطار السوق ومنها خطر سعر الصرف (Hennie, 2000, p. 109). لقد قدمت لجنة بازل قاعدة راس المال وفق مفهومين الأساسي والمساند وضمت لكل عناصره التي يحتسب بموجبها وفي الوقت نفسه كانت هناك بعض التنزيلات (المطروحات) من تلك القاعدة ومنها الشهرة والتي تعتمد محاسبياً ويتم استهلاكها من خلال تحميلها على حساب الأرباح والخسائر ، فتنزل لأنها تضخم راس المال الأساسي ولا يمكن ان يستقاد منها المصرف عند تعرضه لخسارة (الشماع ، 1990 ، 158) و (عبد السلام ، 1996 ، 18) . كذلك تنزل الاستثمارات في المنشآت المصرفية والمالية التابعة كونها تؤثر في تكرار احتساب راس المال (عبد السلام، 1996، 18) .

رابعا: التعديلات و التطورات لمقررات لجنة بازل

1- تعديلات التي أجريت على مقررات لجنة بازل حول كفاية راس المال

تعد لجنة بازل واجتماعاتها المتلاحقة منذ عام 1988 بمثابة رد فعل لما يحدث في العالم من تطورات مالية ومصرفية وزيادة لحرية حركة رؤوس الأموال بشكل لم يكن مسبقاً خاصة بعد حالة الانفتاح والتحرر التي بدأت الدول تتعامل معها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد عام 1993 ، حيث توقيع اتفاقية التجارة الدولية ، ويكاد يكون العالم قد دخل مرحلة جديدة من حيث طبيعة التعاملات المالية والمصرفية ، وكان موضوع كفاية راس المال في المصارف من أهم المواضيع ومضمون ذلك العمل على مواجهة تزايد المخاطر التي تواجهها الدول والمصارف ومحاولة حمايتها من خلال تغطية نسبة معتدلة من الأخطار المتوقعة الناتجة عن تنوع وانتشار العمليات المصرفية إلى جانب المعايير المستخدمة في عملية تقييم المصارف وتحسن ملاءتها وكان للتوجهات الجديدة للجنة بازل أهداف كبيرة منها . (ماجدة ، 2002 ، 32) (الجميل ، 2002 ، 24) .

- أ- تحقيق المزيد من معدلات الأمان والمتانة للنظام المصرفي العالمي الجديد .
- ب- تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن اثناء المنافسة بين المصارف .
- ت- إدخال منهج اكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال أدرج العديد منها والتي لم تكن متضمنة من قبل وأيضا نماذج اختبار جديدة للمصارف على كافة مستوياتها .
- تأسيسا ، وضماناً لتحقيق الأهداف أعلاه أرسيت اللجنة عدداً من القواعد لتطوير وتنمية ثلاث دعائم رئيسية ومتوازنة لاحتساب رأس المال طبقاً للمعايير المقترحة وعلى النحو الآتي: -
- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال**

تقوم مقررات لجنة بازل2 بشأن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على العناصر الأساسية الواردة في مقررات لجنة بازل1 وهي: التعريف الموحد لرأس المال الرقابي Capital (Regulatory) الذي يبقى من غير تغيير، والحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة. فمقررات لجنة بازل2 موجهة نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وبموجب مقررات لجنة بازل2، فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية، وقد اقترحت اللجنة مجموعة من الخيارات لمواجهة كل من المخاطرة الائتمانية ومخاطرة التشغيل، أما ما يتعلق بمخاطرة السوق فقد رأت اللجنة إمكانية الإبقاء على استخدام المدخل الذي تم إقراره في 11/12/1996 لتغطية مخاطر السوق، والذي ثبت بأن أداءه كان جيداً. والخيارات المقترحة للمخاطرة الائتمانية تتمثل في ثلاثة مجالات، هي: المدخل المعياري، والمدخل المستند إلى التقييم الداخلي، وتوريق الموجودات. أما الخيارات المقترحة لمخاطرة التشغيل فتتمثل في ثلاثة مجالات هي: المؤشر الأساسي، والقياس المعياري، والقياس الداخلي. وتتيح هذه الخيارات للمصارف وللمشرفين عليها فرصة اختيار مداخل متنوعة لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، لأنه من غير الممكن تطبيق إطار موحد انطلاقاً من وجود اختلافات كبيرة بين المنشآت المصرفية. عليه، فيكون اختيار المدخل بحسب حاجة المصارف ورغبتها للاستثمار في نظم الإدارة المحسنة للمخاطر. (Altman,et.al., 2001:3-6)

الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية

تعد عملية المراجعة الإشرافية جزءاً لا يتجزأ من مقررات لجنة بازل2، ومكملاً أساسياً للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وانضباط السوق. فالدعامة الثانية تستهدف ضمان أن كل مصرف يتمتع بممارسة عمليات داخلية سليمة وفاعلة، والتي يمكن على أساسها تقرير مدى كفاية رأسمالها، وذلك استناداً إلى التقييم الشامل لمخاطرها، وسيكون المشرفون مسؤولين عن تقييم مدى قدرة المصارف على تقدير احتياجاتها لتحقيق كفاية رأسمالها قياساً بمخاطرها، بما في ذلك

ما إذا كانت المصارف تتصدى بشكل مناسب للعلاقة بين الأنواع المختلفة للمخاطر عند ممارستها لهذه المهمات. أي أن اللجنة باقتراحها لهذه الدعامات تسعى إلى إثارة حوار أكثر فاعلية بين المصارف والمشرفين عليها، بحيث أنه لو تم تشخيص أوجه القصور، فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لتقليل المخاطرة، وإعادة رأس المال إلى أوضاعه السليمة. وهذا كله يتطلب تكامل الجهود المبذولة من قبل خبراء إدارة المصرف والمشرفين من قبل السلطات الرقابية (البنك المركزي). وتتضمن عملية المراجعة الإشرافية مجموعة القواعد الأساسية، بما فيها الشفافية الإشرافية (Supervisory Transparency) والمساءلة مع عرض الخطوط العريضة التي تعالج اللجنة بموجبها مخاطرة سعر الفائدة في الدفتر المصرفي. (Basel , Pillar 2, 2001:1-13)

- الدعامات الثلاثة: انضباط السوق

يمثل انضباط السوق العنصر الثالث الرئيس في مدخل اللجنة تجاه كفاية رأس المال، إذ تؤكد اللجنة إمكانات انضباط السوق لتدعيم رقابة رأس المال، والجهود الإشرافية الأخرى في تشجيع السلامة والأمان في المصارف والنظم المالية، فالإفصاح عن المعلومات بشأن المصارف المختلفة أو نشرها وتداولها، وبشأن البيئة التي تزاو أعمالها فيها، يعد من أهم الأساليب لفرض انضباط السوق. ولكن قيمة الإفصاح تعتمد بشكل حاسم على مدى الاعتداد بالمعلومات المتاحة ودقتها. ومن غير هذه المعلومات، يكون من الصعب أو من المستحيل لحملة الأسهم أن يوقعوا الجزاءات الملائمة على الإدارة لاتخاذها قرارات غير سليمة - وذلك مثلا بسحب أموالهم أو بيع الأوراق المالية الصادرة عن المصرف - أو على العكس الإشادة بالإدارة لاتخاذها قرارات صائبة. وفي حالات كثيرة، يمكن ممارسة انضباط السوق بأقصى درجة من الفعالية في الأسواق المالية من خلال وسطاء آخرين. ومثال ذلك، أن مشكلات السيولة يحتمل أن تظهر أولا عندما يتبين أن المصرف يزايد بضرارة للحصول على أموال من المؤسسات المنافسة. ومن المرجح أن يأتي الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمشكلات هذا المصرف متأخرا إلى حد كبير. ومن ناحية المبدأ، فإن السوق والمودعين والجمهور يحتاجون إلى المعلومات قدر احتياج الجهة التنظيمية لها. (Basel , Pillar3, 2000:1-8)

واعتمدت لجنة بازل توجهات جديدة منها الفقرات والبنود التي تقع خارج الميزانية (Off-Balance Sheet)، أعادت لجنة بازل النظر في تعريف الفقرات والبنود خارج الميزانية الناتجة عن التعامل بالمشتقات ومنها الخيارات والمستقبليات عقود المبادلة ، حيث اتجهت المصارف إلى التوسع في مثل هذه الأنشطة لما تنطوي عليه من معدلات مرتفعة للربحية في وقت تعرضت فيه الأنشطة المصرفية التقليدية للعديد من الضغوط ، ولقد قسمت لجنة بازل الفقرات خارج

الميزانية إلى خمسة أصناف بهدف التعامل معها مصرفياً ، فوضعت أمام كل صنف منها معامل تحويل الائتمان الخاص بذلك الصنف (الشماح ، 1990 ، 27-33) .

جدول (2-2)

معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية

ت	الأدوات	معامل تحويل الائتمان
1.	البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية بضمنها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات.	100%
2.	الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة مثل (سندات حسن الأداء وسندات الطلب وحقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة) .	50%
3.	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة) .	20%
4.	اتفاقيات لبيع وإعادة الشراء ، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل فيها المصرف المخاطرة.	100%
5.	المشتريات المستقبلية للموجودات ، والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات مع سحب معين .	100%

Source: Andrew ,Cornford , 2000,4, The Basle Committee Proposals

For Revised And Capital Standards , United Nations , New York

وفي دراسة لبنك التسويات الدولية حول المشتقات تم التوصل إلى نتيجة مفادها انه في الوقت الذي أدت فيه المشتقات إلى تراجع بعض المخاطر بوصفها أدوات لتقليل المخاطر فإنها في الوقت نفسه أسهمت في زيادة البعض الآخر وهو ما يمكن إرجاعه إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي كما يأتي : (عبد السلام ، 1996 ، 20)

أ- أدت المشتقات إلى تقليص درجة الشفافية لميزانيات المصارف المشتركة في هذه العمليات ، ومن ثم قادت إلى غموض في طبيعة المخاطر وتوزيعها في الأسواق المالية .

ب- عدم قدرة المصارف على أدراك حجم المشتقات .

ث- مخاوف الجهات الرقابية من أن تزايد حساسية المتعاملين في السوق للمخاطر قد يؤدي إلى تفشي الاضطرابات وحدوث انهيار تام في الأسواق المالية

2- التطورات الأخيرة لمقررات لجنة بازل

أن التطورات المالية التي يشهدها العالم كان وراء الدفع بتطوير المعايير المعتمدة ، ذلك أن ما شهده العالم من أزمات خلال السنوات الأخيرة في المصارف والأسواق المالية وفي ظل تزايد حالة الانفتاح التي شهدتها الأسواق المالية على بعضها البعض والتي أدت إلى انتقال الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى ، فضلاً عن الأخطار المصرفية الناتجة عن استحداث العديد من الأدوات المالية الجديدة والتي تتميز بدرجة عالية من الخطورة مثل المشتقات ، ويبدو واضحاً وجلياً أن هدف لجنة بازل في كل اجتماعاتها التي كانت ولا زالت مستمرة هو إيجاد إطار شامل ومرن لمعيار كفاية رأس المال ضماناً لزيادة الملاءمة المالية والجدارة الائتمانية للنظام المصرفي ، وقد تمت الموافقة على العديد من الجوانب لكفاية رأس المال منها : (www.gn4me.com, 2002).

- أ- الموافقة على استخدام نظام جديد للتصنيف الداخلي يطلق عليه منحنى الأوزان المرجحة للأخطار ، وهذا المقياس يتميز بدرجة عالية من الحساسية للتعامل مع الأخطار .
- ب- أهمية اخذ خطر العمليات في الحسبان ، وان يكون هناك أنظمة مرنة في المقاييس التي يتبعها المصرف والإدارة .
- ت- ركزت اللجنة على أهمية قيام المصارف باختبارات التحمل Stress-testing ، بالنسبة لأخطار الائتمان وذلك للتأكد من كفاية رأس المال .
- ث- تقليص الفجوة بين حجم رأس المال المطلوب وفقاً للمشروع الجديد في إطار التصنيف الداخلي وحجم رأس المال الأساسي .

أما بالنسبة لأهم أوجه الاختلاف فقد تمثل في الآتي : (ماجدة ، 2002 ، 34)

❖ مفهوم رأس المال

طبقاً لمقررات لجنة بازل والذي يفترض تطبيقه وخاصة ما يتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال فضلاً عن الأخذ بنظر الاعتبار كافة الأخطار دون الاكتفاء بالأخطار الائتمانية.

❖ الأوزان الترجيحية الحالية والمستحدثة

اعتمدت المعايير التي تطبق الأوزان الترجيحية ما بين (صفر-100%) وفقاً لاعتبارات معينة ، أما في ظل التعديل المقترح فسيتم تعديل أوزان الأخطار فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول ، وتقييم المصارف والمؤسسات للتراوح بين (صفر ، 20% ، 50% ، 100% ، 150%)

❖ دور مؤسسات التقييم الائتماني الدولية

- أ. لقد تزايد دور مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية والتي سيكون لها وفقاً لهذه المقترحات الدور المميز سواء في عمليات التقييم للدول أو المصارف أو المؤسسات .
- ب. تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية .

ج. اقترحت اللجنة على كل مؤسسة مالية عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخلياً مع توفير الاحتياجات المالية المستقبلية في ضوء حجم الأخطار وحجم العمل .

المطلب السادس: الأزمات المالية وعلاقتها بكفاية رأس المال المصرفي

كانت الأزمات المالية من أهم الدوافع في إصدار التشريعات والتنظيمات التي استهدفت إحاطة النشاط المصرفي بسياج أو بمزيد من القيود التي تكبح حرية المسؤولين عن المصارف في إدارة مواردها واستخداماتها بغية الحفاظ عليها فيما يطلق عليه بحدود آمنة. فقد اتجهت تشريعات كثير من الدول إلى تقنين عدد من المعايير لكفاية رأس المال بالعلاقة إلى نمو عمليات المصرف. وفوضت الجهات الرقابية فيها تحديد النسب الملائمة لتلك المعايير بما يتماشى وطبيعة العمليات المصرفية الممارسة وبما يكفل حماية وسلامة إدارة المصارف وحقوق المودعين والأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي (رشدي، 1987: 157). والحقيقة أن التحديات الكبرى التي أفرزتها العولمة المالية مجسدة بالنظام المالي الدولي الراهن كشفت أوجه الضعف الاقتصادي للبلدان بسرعة، ويعاقبها عليها. كما أنه سهل نقل الاضطرابات المالية على الصعيد العالمي، لذلك فمن الضروري أن تحتفظ البلدان بسياسات اقتصادية ومالية مناسبة ومتسقة. وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديات الناشئة عانت من صعوبات جسيمة جراء التدفقات الرأسمالية، فإنه من المهم ألا تُقيّد حركة هذه التدفقات بين البلدان، فالمطلوب انتهاج تدابير مناسبة لتقليل المخاطر التي يمكن أن تخلقها تدفقات رؤوس الأموال. ويجب أن تكون أسس الاقتصاد الكلي سليمة، مع وجود مركز مالي قوي وتوازن خارجي، غير أنه من المهم بشكل خاص تحسين الإشراف على النظم المالية ولوائحها وشفافيتها. وفي ضوء خبرات نظام النقد الأوروبي عام 1992 والمكسيك 1994 والبلدان الآسيوية خلال المدة بين عامي 1997-1998، ينبغي للبلدان أن تنتظر أيضاً في جعل ترتيباتها المتعلقة بسعر الصرف أكثر مرونة في ضوء الاقتصاديات المنفتحة أمام تدفق رؤوس الأموال التي تتحرك بسرعة كبيرة من بلد إلى آخر (مارتينيز، 1998: 9). إلا أن المغالاة في تقييم أسعار الصرف الحقيقية، والنمو السريع في حجم الائتمان الداخلي، والتوسع في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، والارتفاع في معدلات التضخم المحلي، والانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة أسعار الفائدة في الدول الصناعية جميعها، قد تُقدّم إشارات عن أزمات العملة. وهناك كذلك بعض العوامل الأخرى التي قد تؤدي دور المؤشرات القيادية، وإن كانت الأدلة التي تدعم ذلك قليلة نوعاً ما، مثل اتساع العجز في الميزان التجاري، وزيادة عجز الموازنة، والتراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن العجز في الحساب الجاري وعجز الموازنة لا يحظيان بالدعم الكافي لعهما من المؤشرات المهمة. كذلك غالباً ما يسبق حدوث الأزمات تدفق كميات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة

الأجل، ونمو كبير في حجم الائتمان الداخلي، وذلك نتيجة تطبيق سياسات التحرر، من غير أن يواكب ذلك إشراف كافٍ، سواء من قبل إدارات المصارف أو الجهات النظامية. وما يسبق حدوث الأزمات أيضاً من التباطؤ في النشاطات الفعلية، والتراجع في أسواق الأوراق المالية وأسعار الموجودات الأخرى. كما أن التحرر المالي في كثير من الأحيان إذا لم تواكبه تقوية السلطات الرقابية وتحديثها، لا يساعد فقط في حدوث الأزمات المصرفية، بل إنه يجعل عملية التعامل معها أصعب إن حدثت (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مارس 2000: 22) وقد شهد العالم في المدة ما بين عامي 1982 و 1998 تزايداً في عدد الأزمات المالية، وسرعة انتشارها، وشدة تأثيرها، ويمكن الإشارة إلى ست أزمات كبرى (اثنتين في الثمانينات، وأربع في التسعينات):

- 1- أزمة ديون البلدان النامية 1982 التي استمرت حقبة كاملة في أمريكا اللاتينية، وما زالت آثارها تعرقل مسيرة التنمية في أغلب أفريقيا .
- 2- أزمة الأسواق المالية عام 1987 التي أدت إلى انخفاض كبير في قيم الموجودات عالمياً، وإن كان الخروج منها قد تم سريعاً بفضل التدخل المباشر من قبل الدول الصناعية الكبرى، عن طريق زيادة السيولة الدولية .
- 3- أزمة العملات الأوروبية عام 1992، وكانت نتيجتها حالة عامة من الركود لم تتمكن أغلب الدول الأوروبية من الخروج منها إلا عام 1996 (الفنيش، 1999: 10).
- 4- أزمة المكسيك بين عامي 1994 و 1995، التي وصفها المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي بأنها أول أزمة مالية في القرن الحادي والعشرين تسترعي الانتباه، بسبب حجم التدفقات الرأسمالية التي انطوت عليها وسرعة حدوثها. وأوجه التماثل بين أزمة المكسيك والأزمات التي تلتها، أبرزها مشكلات إدارة السياسة الاقتصادية التي تواجهها البلدان الناشئة في عالم يتسم بحركة دائمة لرؤوس الأموال، فقد ساعدت التدفقات الرأسمالية (إذ بلغت التدفقات غير المسبوقة من رؤوس الأموال للمكسيك مبلغ 104 بليون دولار بين عامي 1990 و 1994 - أي 20% من إجمالي مجموع الاقتصاديات النامية خلال تلك المدة) على زيادة العجز في الحساب الجاري الخارجي للمكسيك، إلى الدرجة التي بدأ المستثمرون فيها يتشككون في قدرته على الاستدامة. وأصبح الاقتصاد المكسيكي أكثر عرضة للضرر لهذا السبب ولغيره من العوامل، ولاسيما النمو السريع للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، والارتباط بعملة أخرى (الركيزة لسعر الصرف)، وأسعار الفائدة الدولية الآخذة في الارتفاع، والأحداث السياسية والأعمال الإجرامية التي ولدت قدراً كبيراً من عدم الثقة والأمان. وقد ترتبت على وجود ارتباط بعملة أخرى، أو ركيزة لسعر الصرف، صعوبة كبيرة في درء هجمات المضاربة عن هذا النوع من ترتيبات سعر

الصرف، ولاسيما عندما يكون النظام المالي للبلد ضعيفاً، كما أن الزيادات المطلوبة في سعر الفائدة، من أجل دعم سعر الصرف، لها تأثير سلبي في النظام المالي، بل قد تسبب أزمة في هذا القطاع. إذ أدى الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي، والدين الخارجي قصير الأجل المتنامي، وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي، إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الأجنبي، مما أفضى إلى المضاربة في البيزو، ومن ثم التخلي عن الارتباط بعملة أجنبية، واتباع سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994. وقد أدت مخاوف المستثمرين بشأن استمرار ترتيبات الصرف، في سياق العجز الكبير في الحساب الجاري، وضعف النظم المالية المتسمة بعدم كفاية الإشراف واللوائح التنظيمية، مقتزنة بالصعوبات القائمة في البيئة السياسية، إلى هجوم المضاربين على عملات البلاد. أسفر ذلك عن تخفيضات عنيفة في قيمة العملات الوطنية، بعد أن أصبح من المستحيل الدفاع عن تكافؤ العملات إلى ما لانهاية بالسحب من الاحتياطيات، ورفع أسعار الفائدة، ولاسيما في ضوء ضعف النظم المالية المحلية. كما أدى تحرير القطاع المالي، وخصخصة النظام المصرفي في المكسيك، وتوافر المزيد من الموارد (نتيجة للتعزير المالي والتدفقات الرأسمالية الداخلية)، إلى نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص، في وقت كانت السلطات النقدية تمارس إشرافاً مالياً وتنظيماً غير كاف، وقبل أن تتمكن المصارف من إنشاء الضوابط الداخلية الضرورية للتأكد من منح الائتمان بضوابط سليمة (مارتينيز، 1998: 6-7) وقد تفاوضت السلطات المكسيكية، حول حزمة مالية طارئة، مع حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية، من أجل تجنب التوقف عن دفع الالتزامات الخارجية للمكسيك. وكم كانت هذه الحزمة المالية ضرورية لمنع الأزمة من الامتداد إلى بلدان أخرى.

5- الأزمة الآسيوية عام 1997⁽¹⁾، التي بدأت أزمة في سوق العملات، وأزمة سيولة مؤقتة ؛ لكنها تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية ذات أبعاد سياسية خطيرة - إلى حد كبير - بسبب السياسات غير المرنة لأسعار الصرف، وشركات مدينة أكثر من اللازم، وقطاع مصرفي ضعيف، وقروض كبيرة وقصيرة الأجل بالعملات الرئيسية للحكومات، ولوائح مصرفية وإشرافية غير كافيتين بصفة عامة وضوابط مصرفية داخلية مترخية، وتقييم غير صارم للمخاطر الائتمانية والسوقية، وكان يعتقد بصفة عامة، أن الحكومات لن تسمح بفشل المصارف، وأن الودائع مضمونة تماما، كما أن قطاع التصدير الذي اعتمدت عليه هذه الدول لتحقيق معدلات عالية لنموها الاقتصادي قد تعرض لهزة كبيرة

(1) يمكن الرجوع إلى كل من: (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ديسمبر 1999: 4-6) (القويز، 1998: 13)

أضعفت قدرته التنافسية، وذلك عندما قامت الصين عام 1994 بتخفيض سعر صرف عملتها. أما من حيث الأسباب التي أدت إلى الأزمة في كل دولة على حدة، فهي معروفة قبل سنوات من ظهورها، كالفساد في تايلاند، والمحسوبية في إندونيسيا، وضعف القطاع المالي في كوريا الجنوبية. إلا أن الترابط بين اقتصاديات هذه الدول أدى إلى سلسلة من ردود الفعل جعلت من الصعب احتواء الأزمة. كما أسهمت سياسات الانفتاح، أو ما يطلق عليها العولمة، وضعف الإدارة، و أزمة انعدام الثقة، وانخفاض سعر الصرف لعملات الدول الآسيوية، وضعف القطاع المالي فيها، مع قيام القطاع الخاص بزيادة اقتراضه من السوق الدولية بالعملات الأجنبية من غير أن يحمي نفسه من مخاطر أسعار الصرف بين إيراداته بالعملة المحلية والتزاماته بالعملات الأجنبية، وعدم وضوح العلاقات المالية بين حكومات كل من هذه الدول ومؤسسات القطاع الخاص فيها، لاسيما في المجال المصرفي، وقيام المؤسسات المالية في بعض البلدان الآسيوية بتوجيه نسبة كبيرة من التدفقات الرأسمالية، من غير أي غطاء من النقد الأجنبي، إلى مشروعات تتسم بالمخاطرة ولاسيما في قطاع العقارات، والافتقار إلى الشفافية، في جعل اقتصاديات الدول (إندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وماليزيا) عرضة للأزمة، ومن ثم تعميق الأزمة وصعوبة التغلب على العقبات التي أفرزتها.

أما عن دور صندوق النقد الدولي، فقد كان تحليله الأولي للأزمة الآسيوية وأبعادها والعلاج الذي وصفه لها مخطئاً، لأنه لم يتوقع بشكل دقيق حجم الكساد، إذ تعامل مع الأزمة وكأن أساسها فشل السياسات المحلية وأصرَّ على فرض سياسات مالية ونقدية انكماشية، بتضييق الإنفاق الحكومي، ورفع أسعار الفائدة بحدّة، مما ساعد على انتشار حالات الإفلاس، وقتل النمو الذي كان ضرورياً لإعادة هيكلة القطاع الخاص ومعاودة انتعاشه. كما أن برامج صندوق النقد الدولي كانت تصر على الدفع الكامل والسريع للديون ؛ مما يعني تقديم مصالح المقرضين، ولاسيما المصارف التجارية الأجنبية التي تشارك في مسؤولية تقديم كثير من القروض القصيرة الأجل التي تنقصها الدراسة الكافية (فيشر، 1998: 2-5). وعليه فإن كثيراً من المراقبين يرون أن الطريقة التي تعامل بها صندوق النقد الدولي مع الأزمة، قد حوّلتها من أزمة سيولة في الأمد القصير، إلى أزمة مقدرة على الوفاء بالديون، وأزمة استقرار اقتصادي وسياسي هددت مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة. فمثلاً وأفق صندوق النقد الدولي على تقديم 43 بليون دولار لإندونيسيا، وكان التفاوض حول عملية التفويض متوتراً، إذ طلب صندوق النقد الدولي من الرئيس الإندونيسي سوهارتو التوقف عن القيام ببعض الاحتكارات لأصدقائه وأعضاء عائلته، وأن يقوم بإغلاق بعض المصارف الضعيفة. ولكن المواطنين الإندونيسيين عدّوا إغلاق المصارف الضعيفة يمثل أزمة مصرفية، وبدؤوا بسحب ودائعهم من كل

المصارف، وفي يناير عام 1998، طلب صندوق النقد الدولي عدة أنواع من الإصلاحات الاقتصادية، ووافق سوهارتو عليها، ولكن هذه الإصلاحات لم تتجح، وتواصلت مفاوضات إندونيسيا مع صندوق النقد الدولي، وتم التوصل إلى اتفاقية جديدة في أبريل من العام نفسه، ولكن لم تكن أفضل من سابقتها (Madura,2000: 50)، وعلى الرغم من الاقتراح الذي تقدمت به اليابان في أغسطس عام 1997، المتمثل بإنشاء صندوق نقد آسيوي يتولى معالجة الأزمة الآسيوية، وتوصلت إلى ضمان توفير مائة بليون دولار من اليابان نفسها فضلاً عن مساهمات الصين وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، إلا أن الخزانة الأمريكية قد أفشلت هذا الاقتراح بكل الوسائل. وكانت الحجة الأساسية التي طرحت أن مسؤولية تنسيق جهود الإنقاذ يجب أن تنحصر في جهة واحدة هي صندوق النقد الدولي. وفي هذا تكدير واضح وقوي للبلدان النامية بضرورة زيادة الاعتماد على النفس وطنياً وإقليمياً (الفنيش، 1999: 13).

6- الأزمة الروسية عام 1998، حلت روسيا محل آسيا كبؤرة تتمركز حولها ضغوط الأسواق المالية العالمية، وتفاقت الأزمة نتيجة للتدابير الطارئة التي أعلنتها روسيا بخصوص خفض قيمة الروبل، بسبب عدم وجود سياسات اقتصادية مساندة، وجدولة الديون العامة من جانب واحد، وتأجيل سداد الديون الأجنبية لمدة تسعين يوماً، كما اقترنت الأزمة المالية الروسية بالتراجع الذي حدث في مؤشر أسعار السلع والمواد الأولية، من نفط وقمح ونحاس وقهوة وما شابه، إذ بلغ حوالي (30%)، مما أدى إلى مضاعفة المصاعب التي تواجه الدول النامية. وقد امتدت الآثار السلبية لانتشار هذه الأزمة لتصيب الأسواق العالمية للأوراق المالية، وانعكست على فروق أسعار الفائدة في الأسواق الناشئة، وفرضت ضغوطاً حادة على العديد من العملات، وأدت إلى المزيد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية، المنخفضة أصلاً (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مارس 1999: 8-12).

وكرر فعل طبيعي للأزمات المالية العالمية، تم وضع معايير دولية لتنظيم المصارف (ومعايرة تنظيم المصارف يمكن أن تكون لها فوائد جمة، إلا أنها مرهونة بنظام معلومات متقدم يمكن من تنفيذ المعايرة بشكل سليم)، ومن أهم هذه المعايير ما عكفت عليه لجنة بازل منذ إنشائها عام 1974 لتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية بصفة عامة والمتعلقة بقياس رأس المال بصفة خاصة، ومن ثم دعم إستقرار النظام المصرفي العالمي. ومن أهم ما أقرته لجنة بازل أن الاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال يمثل الأساس لاحتواء الأزمات الاقتصادية، فإذا انخفضت قيمة موجودات المصرف بالنسبة لمطلوباته، عندها أصبح رأس المال غير مناسب ويستنفذ بشكل سريع. وبالاعتماد على مؤشر رأس المال (حقوق الملكية) فضلاً عن احتياطات القروض، ناقصاً القروض المتعثرة، إلى إجمالي الموجودات (معدل

التغطية) يمكن الحكم على هشاشة (Fragility) المصرف. إذ إن ميزة التركيز على معدلات التغطية للمصارف تتمثل بإمكانية الأخذ في الحسبان اختلاف الوضع المالي لمصرفين تتساوى فيهما معدلات القروض المتعثرة لإجمالي الموجودات، إذ خصص أحدهما إحتياطيات كافية لتغطية قروضه المتعثرة أو لزيادة رأس المال (حقوق الملكية)، ولم يقد المصرف الآخر بذلك. وقد أظهرت دراسة لـ (Gonzalez-Hermosillo, 1999) أن ارتفاع معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات، وانخفاض معدل رأس المال إلى إجمالي الموجودات، هما مؤشران جيدان إلى الإعسار المصرفي وزيادة احتمال الإفلاس، وانخفاض احتمال المقطرة على الاستمرار والبقاء. كما أظهر تحليل تلك الدراسة أهمية مخاطرة السوق ومخاطرة السيولة في توقع الإعسار المصرفي ومن ثم الإفلاس. ومما لاشك فيه أن المصارف المتعثرة تكون أكثر عرضة للمخاطر في القطاعات التي كانت مبدئياً منتعشة، إلا أنها تعرضت للانتكاسة قبل أن تظهر الأزمات المصرفية بقليل. كما أشارت نتائج الدراسة السابقة إلى أن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية، سواء في أسواق الدول الناشئة أو المتقدمة، هي المسؤولة عن المخاطر الأساسية التي تؤدي إلى إفلاس المصارف والأزمات المصرفية بشكل عام. فضلاً عن الدور الذي تلعبه المخاطر ذاتها في خلق الإعسار المصرفي. لذلك فإن ميزة التركيز على الإفلاس المصرفي، لا على الإفلاس الفعلي للمصارف، قد يساعد على تعزيز النظام المصرفي قبل حدوث الأزمات فعلياً، ومن ثم فإن تحليل المخاطر التي تواجهها المصارف، ودور التغيرات التي قد تطرأ على اقتصاد الدولة أو الإقليم في الحد من تلك المخاطر، قد تمثل تجربة مفيدة لصناع السياسة المصرفية والباحثين (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، سبتمبر 2000: 37-38).

المبحث الثالث

الأطار المفاهيمي للأداء المالي

المطلب الاول : مفهوم و أهمية قياس الأداء المالي المصرفي

أولاً:- مفهوم الأداء المالي

عبر عن الأداء بمفهوم واسع بأنه " النتائج التي يحصل عليها من العمليات وكذلك يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة الى النتائج السابقة والمعايير والمقارنة مع المصارف الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". أن مفهوم الأداء على مستوى المصارف ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذه الأطار " أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية والعائد على الموجودات، إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف". (Sinkey&Joseph,2002:203). و يقصد بالأداء المالي المصرفي " الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف". (سلام،2004: 245) . كما عبر الكرخي عنه "بأنه ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط وهو أولى الخطوات على مستوى الأداء الذي تمارسه المصارف للنهوض بمستواها الأقتصادي". (الكرخي،2001: 39)، فالأداء المالي المصرفي هو "العملية يتم من خلالها أستكشاف وأشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع للمصارف يهتم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمصارف وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي تُستخدم هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي المصرفي لتلك المصارف". (مطر،2006: 3) .

عليه يتضح أن الأداء المالي المصرفي هو النتيجة النهائية لنشاط المصرف المقيمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ماتم تحقيقه من أهدافه الفعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة .

نظراً لأهمية العمل المصرفي وخصوصيته التي تجعل منه أكثر حساسية للمخاطر، خاصة مايتعلق بثقة الزبائن به وأن أهتزاز هذه الثقة قد تعرض المصرف الى التراجع. لذا أصبحت المراجعة المستمرة لأداء المصرف مسألة مهمة وضرورية، تنعكس في مضمونها على أهمية الأداء بالنسبة للمصارف، إذ تهتم إدارات المصارف بالأداء المالي المصرفي بعدها مؤسسات مالية وسيطة تتأجر بالاموال أساساً فضلاً عن الدور الحيوي والحرص للمصارف وفاعليته دليل على نمو البلدان للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الأقتصادية ورفيها. فلذلك يعد القاسم المشترك في الدراسات النظرية والتطبيقية وفي عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي لمختلف

المصارف. والأداء المالي المصرفي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المصارف (Walther, 1997: 66)، وبأنه التوجه نحو قياس أداء المصارف على وفق المنظور المالي يعد أكثر التوجهات رسوخاً وتطوراً (Eccles, 1991: 134)، فالتفوق في ميدان الأداء المالي يضمن للمصرف ميزة تنافسية متوقفاً بفتح الأفق إمامه للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره (محسن، 2006: 17)، ويرتبط الأداء المالي المصرفي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع محدد، لمعرفة التغيرات المالية التي حدثت في مسار أعماله خلال المدد المحددة لتخطيط الأهداف، وكذلك لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل. فهو عبارة عن معالجة المصرف للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل وبالتالي تساعد في عملية اتخاذ القرار (الحياي، 2003: 21)، إذ يعتمد التقييم لذلك الأداء بشكل رئيس على عمليات التحليل المالي الذي يساعد المصارف في معرفة المركز المالي لها وتقييم نتائج أعمالها. فهو عملية تحليلية مالية لتقييم أداء المصرف في الماضي لاكتشاف الانحرافات وتطوير ذلك الأداء في المستقبل (5: 2002, solution \ vni. WWW).

ثانياً:- أهمية قياس الأداء المالي المصرفي

يحتل الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصرف ومدى تحقيقها لأهدافها. ومن خلاله يُكشف عن إيجابيات وسلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحلل اسبابها. من أجل تدعيم الجوانب الايجابية والتغلب على السلبيات، بما يسهم في رفع مستوى الأداء في المستقبل. ولقد تناولته الدراسات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة أداء المصارف بقصد التأكد من حسن أستغلال الموارد المتاحة وللتأكد من أمكانية المصرف لتحقيق الأهداف المرجوة منه وقدرته على تحقيق الإرباح مستقبلاً ومدى أمكانيته في تحقيق ماخطط له من أهداف أخرى.

يمكن إيجاز أهمية قياس الأداء المالي المصرفي من خلال الآتي :

- 1- يوفر قياس الأداء مقياساً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق اهدافه. فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة، ومن ثم فهو اوسع من أي منهما في تعزيز اداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- 2- يوفر قياس الأداء معلومات لمختلف المستويات الادارية بالمصرف لإغراض التخطيط والرقابة وأتخاذ القرارات المستندة الى حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية .
- 3- يظهر قياس الأداء التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الأداء الفعلي سواء أكانت مقارنته تاريخياً في المصرف من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعياً مع المصارف المماثلة له . (جبارة، 2002: 17) .

- 4- يقيس كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الإيرادات بأقل التكاليف. أي العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.
- 5- يقيس فاعلية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المخططة . (البدران،2007: 102) .
- 6- يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث أن انخفاض تقلب العائد يؤدي الى انخفاض المخاطرة الى أدنى درجة ممكنة .
- 7- يكشف عن مستوى التوازن بين أهداف المصرف الرئيسية (الربحية والسيولة) .
- 8- يسهم في توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمصرف فضلاً عن نقاط القوة والضعف في عملياته الداخلية .
- 9- يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق . (الحسيني والدوري،2008: 233) .

المطلب الثاني: تطور مراحل التحليل المالي

أولاً:- مفهوم التحليل المالي

عرف التحليل المالي بأنه "مجموعة العمليات التي تُعنى بدراسة وفهم المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمصرف وتحليلها وتفسيرها كي يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمصرف وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات من خلال تقييم أداء المصرف واكتشاف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل". (الزعبي،2000: 157)، كما عرف "بأنه العملية التي يتضمن جوهرها تحليل وقياس المعلومات المالية للمصرف بهدف الكشف عن مواطن الضعف أو القوة في المصرف وبالتالي اتخاذ القرارات المالية الصحيحة". (Evans,2000:7)، وعرف " بأن التحليل المالي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في القوائم المالية، للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الربحية والكشف عن مواطن القوة لتيتيح للإدارة فرصة أستغلالها، كما وأن الكشف عن مواطن الضعف يتيح الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها كي لاتعوق الخطط المستقبلية". (الحسيني والدوري،2008: 235) ، كما أشير الى التحليل المالي يتمثل بمجموعة من الأساليب والطرائق الرياضية والإحصائية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.(العارضي،2013: 54) ، لذا فالتحليل المالي هو عملية لتشخيص الأداء للمصارف من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء وتطويره ورفع مستواه من خلال مقارنته بأداء المصارف المماثلة أي مقارنته قطاعياً(Douglas,2003:145). وبما أن قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية، فمن هنا تظهر أهمية التحليل المالي للأداء المالي المصرفي إذ يحكم على مدى كفاءة الإدارة لتحديد

وضع المصارف من خلال نقاط القوة والضعف والأستفادة من المعلومات المتاحة لأتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والتقييم فتضع معايير معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها، وتعمل في نهاية كل مدة محددة بمقارنتها بالأرقام الفعلية لأكتشاف الأخرافات ومعالجتها. (Goldstein,2004: 2)، وتستطيع المصارف من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال ومدى تحقيقها للارباح ومتطلبات السيولة وكفاءتها في إدارة موجوداتها ومطلوباتها وتوازنها المالي والاتجاهات التي تتخذها للنمو والتطور في المستقبل وكذلك تقوم إدارة المصارف بمقارنة النسب المالية المستخدمة لديها مع النسب المالية للمصارف المماثلة بهدف تقييم أدائها نسبة الى أداء المصارف المنافسة لها.(الحداد وعلي،2005: 162).

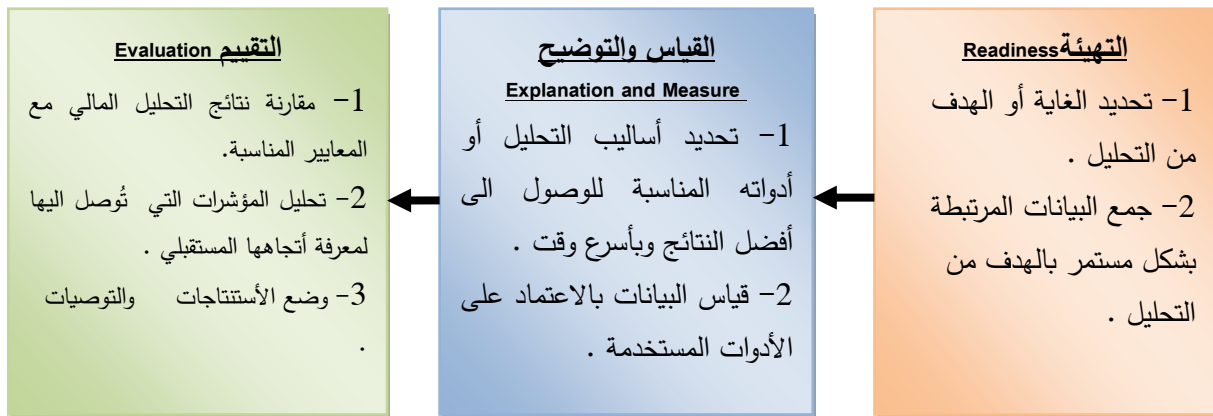
وعليه يتضح للباحثة بأن التحليل المالي جزء من عملية أتخاذ القرارات المستقبلية والسياسات المرسومة، كما أنه أداة لتشخيص الجوانب السلبية المتزامنة مع أداء المصارف بهدف معالجتها وكذلك تشخيص الجوانب الايجابية (القوة) ومحاولة تعزيزها . مانود أن ننوه عنه لنجاح عملية التحليل المالي يتطلب الأتي:(العامري والركابي،2007: 112)

أ- أن يكون المحلل المالي قادراً على قراءة الكشوفات المالية وفهمها وأستخدام المؤشرات الملائمة للقرارات وتفسير النتائج وأعطاء التوصيات والمقترحات وكذلك أن يكون مقتدراً في الحصول على المعلومات المالية وغير المالية من مصادر أخرى .

ب- أن تكون المعلومات المستخدمة في التحليل المالي موثوق بها.

أن هذه العوامل يجب توافرها في مراحل التحليل المالي التي يعكسها المخطط .

المخطط (5) مراحل التحليل المالي



المصدر: العامري ، زهرة حسن ، والركابي، علي خلف، "أهمية النسب المالية في تقييم الأداء" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، (2007).

ثانياً:- مصادر التحليل المالي

أن مصادر التحليل المالي يتضمن (القوائم المالية) التي يعتمد عليها في قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي إذ تعد القوائم المالية الخاصة بالمصارف على أساس فهم طبيعة أنشطة تلك المصارف والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة وكذلك على أساس القوانين والأجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الأتمانية أو من المؤثرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في تقييم الموجودات والمطلوبات، والقوائم المالية مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والأجمالية لمستوى أداء المصرف خلال مدة زمنية معينة. (عبد الستار، 2012: 123)، والبيانات المالية للمصارف تقدم بقائمتين أو ثلاث قوائم وكالاتي : الأولى قائمة الميزانية العمومية والثانية كشف الدخل والثالثة كشف التدفقات النقدية .

1- الميزانية العمومية

تظهر الميزانية بيانات كاملة لموجودات المصرف وما عليه من مطلوبات وحقوق الملكية في تاريخ معين، وبعبارة أخرى فإن ميزانية المصرف تظهر موجودات المصرف بعدها استخدامات للأموال التي حصل المصرف عليها وتمثل بالاستثمارات في الأوراق المالية والائتمان النقدي وتتضمن كذلك النقد والموجودات الثابتة ، وتظهر في الجانب الأخر مطلوبات المصرف التي تتمثل بالتزامات المصرف تجاه الآخرين وكذلك القيمة الصافية المسجلة لمصادر أموال معينة. (Hempel & Simonson,1999: 38). والميزانية العمومية للمصرف تسجل المواقف المالية للمصرف عند نقطة معينة من الوقت وتكون عادة معدة لتاريخ معين (عادة في اليوم الأخير من الشهر أو السنة أو تكون فصلية). (Donald et al,2001: 65)، وتعتبر ميزانية المصرف عن مفهوم شامل لإدارة الموجودات والمطلوبات وذلك بمراعاة جميع البنود في جانبها، ويتكون مدخل إدارة الميزانية من عناصر رئيسة هي التمييز بين المخاطر، والنظرة الشمولية لموقف المصرف، إذ تميز الإدارة الشاملة للميزانية بين العديد من المخاطر المرتبطة لخلق الموجودات وتمويلها وهما مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة وكذلك مخاطر رأس المال فهذه المخاطر مرتبطة بأداء المصارف، وتركز إدارة الميزانية على النظرة الشمولية أي أخذ الموقف الكلي للمصرف بدلاً من التركيز على جانب واحد بمعزل عن الجوانب الأخرى (النعيمة، 2005: 17) .

2- كشف الدخل

كشف الدخل "بأنه كشف لقياس مدى نجاح المصرف في العمليات المصرفية خلال مدة محددة الهدف منها تحديد ربحية المصرف وقيمة الأستثمار وقدرته الائتمانية وتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين تساعدهم في تقدير قيمة التدفقات النقدية المتوقعة".(عبد الستار، 2012:

(123)، ويسمى كشف الدخل أيضاً (بحساب الأرباح والخسائر) وأن حساب الأرباح والخسائر يتألف من جانبين : جانب الإيرادات ويتضمن جميع إيرادات المصرف من عملياته المختلفة خلال المدة التي أعدت حساباً عنها وجانب النفقات ويتضمن جميع نفقات المصرف التي يتكبدها خلال المدة . والفرق بين الإيرادات والنفقات يمثل صافي الدخل إن كانت الإيرادات تزيد عن النفقات ، أما إذا كانت النفقات تزيد عن الإيرادات فالنتيجة هي صافي الخسارة. (رمضان، 1997: 66-67) .

3- كشف التدفقات النقدية

يظهر الكشف التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) على وفق النشاطات سواء كانت نشاطات تشغيلية (النشاط الرئيس للمشروع)، والتمويلية (الإقتراض والائتمان)، والأستثمارية (الأستثمار في الموجودات المختلفة خلال مدد مالية معينة). (الكبيسي، 2003: 424)، وتأكيداً لأهميته لأنه يعطي معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى إذ يعطي معلومات لتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المصرف ، كما يشكل بما يحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منه من مؤشرات كمية كأداة فاعلة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والأستثمار وكذلك في أستكشاف الخطط المستقبلية في التوسع. (مطر، 2006: 188) ، ويوفر معلومات إضافية هامة للتحليل مثل توقيت التدفق النقدي ، وتأثير العمليات في السيولة ، وجودة الأرباح، والتدفقات النقدية المستقبلية (حماد، 2006: 456) .

المطلب الثالث: الأدوات والأساليب المستخدمة في الأداء المالي المصرفي

أولاً:- الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية

طالما يعد التحليل المالي الأساس الذي يقدم عليه لقياس وتقييم الأداء المالي المصرفي فلذلك تتعدد أدوات وأساليب التحليل المالي من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة وطبيعة البيانات المتاحة له من جهة أخرى ، وهناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف ويمكن تلخيص الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية بما يأتي :

1- التحليل الأفقي

يقوم على أساس دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال مراحل زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على البند المحدد أو مجموعة من البنود وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه. (حنفي، 2000: 164)، بمعنى آخر يمكن القول أن التحليل المالي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين المدد المالية لعناصر القوائم المالية، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء خلال مدتين زمنيةتين أو أكثر وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، ويتم التحليل الأفقي

من خلال مقارنة بين قيم البند أو مجموعة بنود على مدار عاميين متتالين أو أكثر ، كمقارنة التغيرات الحادثة مثلاً بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة ، أو بمقارنة نسب التداول للمصرف في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ، ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح "تحليل الاتجاهات". (Trend Analysis) لكونه يهتم بدراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا البند زيادة أو نقصاناً عبر مرحلة زمنية، وعليه فإن هذا التحليل يعد تحليلاً ديناميكياً لأنه يوضح التغيرات التي حدثت فعلاً خلال مرحلة زمنية محددة. (سعيد، 2011: 94)، ويستفاد من هذا التحليل في التعرف على سلوك أي بند من بنود القوائم المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن ، وأخذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغيير التي يتعرف عليها بعد تقييم أنجازات المصرف ونشاطاته المختلفة. (الدليمي، 2009: 111) .

2- التحليل العمودي

يتضمن التحليل العمودي دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد، وتُحلل كل قائمة مالية على حده تحليلاً رأسياً وذلك بتحديد نسبة كل بند من بنود القائمة المالية الى إجمالي القوائم نفسها فمثلاً يمكن إجراء التحليل الرأسي للميزانية العمومية من خلال نسبة كل بند من بنود الموجودات الى إجمالي الموجودات وكذلك نسبة كل بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية الى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية. (البيديري، 2013: 272)، وأن هذا التحليل يساعد في معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القائمة المالية واكتشاف العلاقات التي تُربط البنود ببعضها، وأيضاً يساعد في تقييم أداء المصرف في المدة المحددة . وأن هذا التحليل يتسم بالسكون وعدم الحركة. (سعيد، 2011: 89) .

3- تحليل النسب المالية (المؤشرات المالية)

يقصد بالنسبة المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام يمثل كل منهما بند أو مجموعة من الحسابات الختامية، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لاتعني شيئاً ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي ونوع الأداء في المصرف، مما يتطلب ربط البنود ببعضها بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يساعد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المصرف. (الزيدي، 2011: 69)، فلذلك تعد النسب المالية من التقنيات الأساسية في التحليل المالي والغاية من النسب المالية إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في القوائم المالية بمعنى دراسة العلاقة بين بند (أو عدة بنود) وبند آخر (أو عدة بنود أخرى) ، أي أن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القائمة المالية الواحدة مثل الميزانية أو أكثر من قائمة مالية كالميزانية وقائمة الدخل

مثلاً. (الدليمي، 2009: 113)، وتظهر أهمية تحليل النسب المالية لتقييم مدى قوة الأداء الكلي للمصرف ومقارنته بالمعايير القياسية وتشخيص نقاط القوة والضعف في المصرف، ويعتمد كذلك لتحليل المركز المالي للمصرف وربحيته، وهي تعد الأداة الأكثر استخداماً في التحليل المالي للكشوفات المالية. (النعيمي، 2005: 12)، أن تحليل النسب المالية هو التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها الميزانية وقائمة الدخل الى نسب فمثلاً مقارنة قيمة الربحية المشار إليها في قائمة الدخل، بالقيمة الأجمالية للموجودات في الميزانية المعدة في نهاية العام نفسه لأشتقاق ما يعرف بالعائد على الموجودات (ROA). (مطر، 2006: 25).

ثانياً: - الأداء المالي المصرفي

أن استخدام أسلوب التحليل المالي بأستخدام النسب المالية يعد من أوسع مداخل الأداء شيوياً وأستخداماً وخاصة عند أداء المصارف التجارية بسبب وجود عدد من الأسباب التي تدعم عملية قياس الأداء المالي المصرفي بواسطة النسب المالية وكالاتي:

1- إمكانية دراسة الأداء المالي المصرفي لتحقيق التخطيط المالي في المصارف مما توافره تلك المؤشرات من معرفة بالمركز المالي في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر والوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال وأستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس سليم .

2- إمكانية مقارنة نتائجها مع مؤشرات النسب للمنافسين، وتساعد في توضيح التحسينات الممكنة أو الضرورية لاسيما إذا كان أداء المصرف منخفضاً .

3- تساعد تلك المؤشرات بالنسب المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصارف في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

4- تفصح تلك المؤشرات عن فرص الأرباح الضائعة وفرص النمو المحتملة. (Hempel & Simonson, 1999: 159)

5- تساعد في معرفة التزام المصارف بالحدود الائتمانية المقررة على وفق السياسة النقدية والائتمانية وكذلك معرفة معدلات المخاطر المحتملة التي تتعرض لها أنشطة المصارف

6- تسهم في تحقيق الرقابة المالية في المصارف سواء كانت الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية وبذلك تعمل تلك المؤشرات لمنع حدوث الاختراقات التي تحصل في نشاط المصارف مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط له . (فهد، 2009: 55).

هنالك بعض المحددات التي يجب مراعاتها عند التحليل بأستخدام النسب المالية وهي كالاتي: (أحمد، حنظل، 2012: 253).

- أ- لا يمكن استخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المصرف، لأنها لاتعطي معلومات فعالة عن وضع المصرف بل يمكن استخدام مجموعة من النسب للحكم على المصرف، ولكن إذا كان التحليل المالي متعلقاً بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المصرف فإن استخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافياً لأعطاء صورة عن الوضع المطلوب .
- ب- عند المقارنة بين القوائم المالية يكون استخدامها على وفق تاريخ معين وإذا لم تكن كذلك فإن المقارنة قد تؤدي الى نتائج وقرارات خاطئة .
- ت- عند إجراء تحليل النسب من الأفضل استخدام قوائم مالية مدققة ، لان المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لاتعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف .
- ث- عند مقارنة النسب المالية لمصرف معين مع النسب المالية لمصرف آخر أن تكون للمدة نفسها للحد من تأثير التضخم الأقتصادي في النتائج .

المطلب الرابع: معايير و أبعاد الأداء المالي المصرفي

أولاً:- معايير الأداء المالي المصرفي

يقدم تحليل النسب نتيجة مهمة في الأداء المالي المصرفي من خلال التحليل المالي، وأن يسند بمعايير أخرى إذ أن النسب المالية لاتعني شيئاً بحد ذاتها الا إذا قورنت بمعايير مرجعية (الحسيني والدوري، 2008: 238) . وتستخدم المعايير كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لأبرز الانحرافات ومن ثم البحث عن الأسباب المؤدية لذلك ، فضلاً عن إعطاء نتيجة التحليل من أرقام مطلقة يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع. (كراجة وآخرون ، 2002: 141). وتصنف المعايير كما يأتي :

1-المعايير التاريخية

يعتمد هذا المعيار على عمليات المصرف نفسه عن سنوات سابقة، إذ يمكن رؤية التطور الحاصل في اتجاهاته من خلال استخدام أسلوب المقارنات عبر سنوات متعددة ، وأن معرفة هذه الاتجاهات تساعد المنظمة في تخطيط عملياته المستقبلية (Vanhorn,1998: 636). ويقوم هذا المعيار بدراسة أداء المصرف في الماضي ويعد معياراً للحكم على أدائه الحالي وعادة مايستخرج عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي للنسبة نفسها في أوقات سابقة محددة وبعد ذلك يستخدم المتوسط المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالمدة الحالية. (كراجة وآخرون ، 2002: 145) .

2-المعايير القطاعية (الصناعية)

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في تقييم الأداء إذ تمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المصرف ومتابعته دورياً إذ تجري المقارنات بين النسب المالية لمصارف تعمل في القطاع نفسه وخلال المدة الزمنية نفسها التي تقارن بها.

(الحسيني والدوري، 2008: 238). وغالباً ما يهتم المصرف بمقارنة قيم النسب المالية مع تلك التي تعود لأقوى منافسيها ، ويطلق أيضاً على هذا النوع من التحليل بالمقارنة المرجعية (Bench Marking) ، والتي تتيح للمصرف تحديد الانحرافات عنها بقصد معالجتها وتحديد المجالات التي يمكن أن تتفوق فيها ، أو بشكل أكثر أهمية للنجاح في تحديد مجالات التحسين الممكنة في المصرف (Vanhorn, 1998: 636) .

3- المعايير المطلقة

هي تلك النسب التي أصبح أفعالها في حقل التحليل المالي متعارفاً عليه في جميع المجالات على الرغم من اختلاف نوع المصرف ومدة التحليل وأغراض المحلل ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مصارف متعددة وقطاعات مختلفة في طبيعة عملها. (الشماع، 1990: 15) ، ومن الأمثلة على المعيار المطلق الذي يتميز بوجود خاصية تأخذ شكل قيمة ثابتة ومشاركة بين المصارف مثل نسبة التداول 2 مرة (العارضى، 2013: 58) .

4- المعايير المستهدفة

تعني هذه المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمصرف والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعية. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء إيجابية أو سلبية، وتعد المعايير المستهدفة من المؤشرات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة. (العارضى، 2013: 57).

ويمكن القول أن المعيار في النشاط المصرفي تضع المصارف معايير أمام أدائها لمقارنة المتحقق منه مع تلك المعايير التاريخية فمثلاً يقارن نشاط 2008 مع نشاط 2007 لمعرفة ما طرأ من تطور على أدائها ومركزها المالي وأرباحها ويمكن الاستفادة أيضاً من المعايير الصناعية إذ يقارن المصرف أداءه مع المصارف الأخرى العاملة ضمن القطاع المصرفي، وتضع البنوك المركزية والمصارف نسباً ومؤشرات لقياس أداء المصرف لا يمكن تجاهلها كنسب السيولة والربحية، وتعتمد المصارف على ما يعرف بالموازنات التقديرية ومنها الموازنة النقدية والتكاليف المعيارية ثم تقارن ما متحقق فعلاً مع المخطط له لمعرفة الانحرافات السالبة أو الموجبة .

وفي إطار الأهمية الكبيرة للأداء المالي الذي يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف والكشف عن الانحراف فقد كشف أبعاداً رئيسة للأداء أيضاً وهي :-

أ. مدى الفعالية

والتي تنصرف إلى المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية سلفاً ومدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المخططة مسبقاً.

ب. مدى الكفاءة

والذي يكون بتحليل الجانب التطبيقي في المصرف من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة سلفاً .

ت. مدى التطور

ويهدف إلى تقييم مدى قدرة المصرف على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب التقنية والإدارية الجديدة داخل المصرف ومدى معاصرته للتطورات والمستحدثات الجديدة (سويلم ، 1997 ، 130-132) .

ثانياً:- المعايير الحديثة في الأداء المصرفي

شهدت المصارف في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في التكنولوجيا والمرونة في القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والمنافسة ، فضلاً عن العولمة وهذه التغيرات تطلبت من المصارف أن تعيد تقييم استراتيجياتها وأن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها من أجل الاستجابة بإبداع للتغيرات البنئية الجديدة فهذه البيئة هي التي تحكم على بقاء المصارف واستمرارها بينما كان الاتجاه التقليدي في عملية تقييم الأداء مستنداً على المبادئ المحاسبية والتي تعدّ عنصراً حيوياً للإشراف والإفصاح العام وهي تعطي أساساً لبيانات مالية عامة وتقارير رقابية موثوق بها وتتيح المعلومات المالية الدقيقة والمقدمة في حينها أساساً لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة ولكن البيئة المالية الجديدة فرضت تحدياً كبيراً للمصارف لمواجهة المنافسة المحدّمة فبرزت الأساليب الحديثة في عملية تقييم الأداء والتي تعكس التوجه نحو السوق وإخضاع العمليات المصرفية كافة للاختبار من قبل السوق لتحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم ثروة المالكين ، وعلى النحو الآتي :- (الفيومي ، 2001 ، 429):

- القيمة المعرضة للخطر . Value at Risk (VaR)
- القيمة الاقتصادية المضافة . Added Economic Value (AEV)
- نموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة . Pattern Value Analysis (PVA)
- بطاقة الدرجات المتوازنة . Balanced Scorecard (BSC)
- قياس العائد المعدل بالمخاطرة . Risk Adjusbed Return

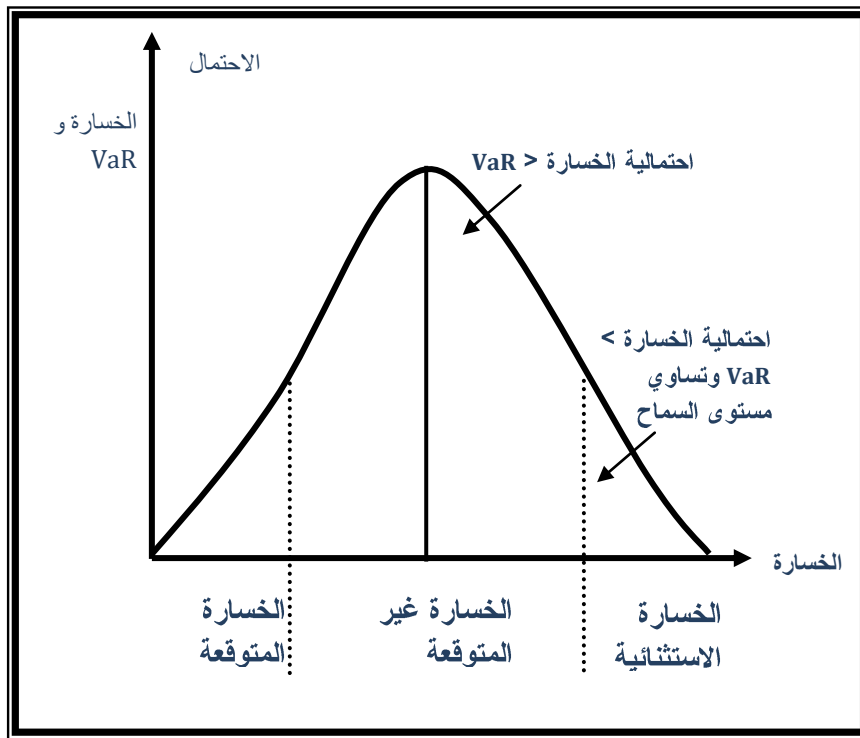
1. القيمة المعرضة للخطر

تستخدم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) في قياس الأداء المصرفي حيث تتضمن القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة وتخصيص رأس مال لكل نشاط بناء على حجم المخاطر الخاصة به ومن ثم قياس العائد لهذا النشاط بعد تعديله بالمخاطر وتبرز أهمية القيمة المعرضة للمخاطر في إدارته لهذه المخاطر (Futures & OTC World, 1999, 1-4) ، عموماً فإن أنواعاً من الخسارة يمكن أن تحدث

في المصارف وهي الخسارة المتوقعة وتشكل مخاطر الائتمان المحور الأساس لهذه الخسارة . والخسارة غير المتوقعة هي تلك الخسارة التي يمكن أن تتحرف عن القيمة المتوقعة وهي أيضاً أقصى خسارة يمكن أن يتحملها المصرف ويمكن تجاوزها في حالات محددة فقط والخسارة الاستثنائية هي الخسارة التي تحدث على مستوى أبعد من الخسارة غير المتوقعة وعلى افتراض أن التوزيع الاحتمالي للخسارة يتبع التوزيع الطبيعي ، ويمكن أن نمثل المفاهيم السابقة للخسارة من خلال مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) بيانياً من خلال الشكل (6) .

الشكل (6)

المخطط البياني للقيمة المعرضة للمخاطر



Source: Joel Bessis, 1998, Risk Management in Banking, West Sussex, John Wiley & Sons, P. 71.

إن القيمة المعرضة للخطر تعبر عن قيمة الخسارة غير المتوقعة التي يفترض التحوط لها ، وتعدّ كذلك القيمة المعرضة للخطر مقياساً تركيبياً للمخاطر أي يمكن إدخال عدة أنواع من المخاطر كمخاطر الفائدة والائتمان ومن ثم احتساب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن هذه المخاطر مجتمعة (Simons, 1996, 4-12) وتستخدم القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لقياس نشاطات المصرف ووحداته المختلفة والهدف من ذلك هو تخصيص رأس مال يتناسب مع حجم مخاطر نشاطات المصرف ووحداته وبالتالي فان وحدات المصرف الأكبر مخاطرة سوف تحصل على رأس

مال كبير لتغطية هذه المخاطر وبالتالي تحقيق عائد أكبر في حين يتم إعطاء الوحدات والنشاطات المصرفية غير الخطرة رأس مال أقل وهذا ما يمكن المصرف من العمل بحجم رأس مال أقل (Simthsonetat, 1997, 40) وفي تخصيص رأس المال المصرفي يمكن أن يستخدم رأس المال القائم على أساس التنويع وذلك لان كمية رأس المال المخصصة لأي وحدة يجب أن تعتمد على مدى مساهمة هذه الوحدة في المخاطرة الكلية للمصرف وهذا يعني أن الوحدات ذات المخاطر الأكبر سوف تحصل على رأس مال أكبر والوحدات ذات المخاطر الأقل سوف تحصل على رأس مال أقل .

أما في قياس الأداء المصرفي فإن المصارف تستخدم رأس المال الذي لا يقوم على أساس التنويع ، إذ يتم قياس أداء المصرف على أساس العائد والمخاطرة المتعلقة بوحدات المصرف .

وتبرز أهمية رأس المال في المصارف بكونه واقياً ضد المخاطر المتعلقة بالخسائر غير المتوقعة ، أما الاحتياطات فتعمل على تحقيق أرباح كافية لامتناس الخسائر المتوقعة (Zaik, 1996, 84-92) .

2. القيمة الاقتصادية المضافة

ظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كأداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي وتلقي نظرة للإمام وتأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معاً (Skogsvik, 2002, 1-4) . ويستند أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة إلى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حالياً ، وبالتالي تظهر الحاجة إلى ضرورة توافر البيانات الحديثة لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة وسرعة نموها من خلال متابعة سلوك الأسعار وآثار ذلك على الاستراتيجية والقدرة على التنافس في السوق . (Singer & Millar, 2003, 1-8) .

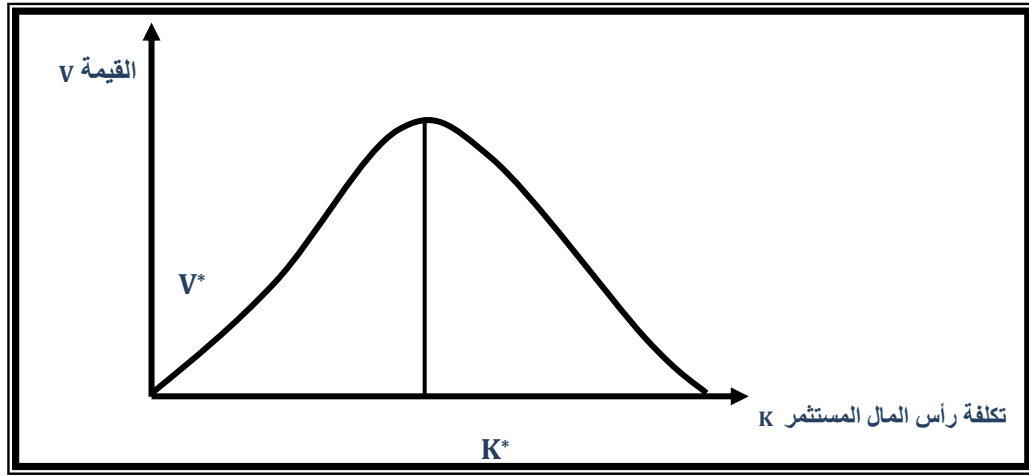
وهدف القيمة الاقتصادية المضافة هو قياس ما إذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة رأس المال ومن خلال هذا المنطلق تبرز القيمة الاقتصادية المضافة كقياس للأداء المصرفي (Daly & Krainer & Lopel , 2003 , 1-7)

إذ تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف وذلك بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كون هذا الربح . إن أحد المضامين الرئيسة للقيمة الاقتصادية المضافة كقياس للأداء هو أن المصرف يمكن أن يحقق نمواً مريحاً ، إذ قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها

أكبر من تكلفة رأس مالها وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة مساوية للصفر يفترض في المصرف أن يتوقف عن النمو حتى يتم اكتشاف استثمارات مربحة جديدة والشكل رقم (7) يوضح هذا المضمون (Sinkey, 1998).

الشكل (7)

مضمون القيمة الاقتصادية المضافة



Source: Joseph F. Jr., Sinkey, 1998, Commercial Bank Financial Management, 5th. Ed., New Jersey: Prentice-Hall, P. 116.

وتحاول القيمة الاقتصادية المضافة أن تعبر كمياً عن العائد على نشاطات المصرف (القروض والاستثمارات والأوراق المالية ... الخ) بناء على مخاطرها من خلال احتساب تكلفة رأس المال المخصص لكل نشاط أو وحدة في المصرف ، ومن خلال هذا فإن الإدارة تكون على صلة بجميع النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تتضمن التحديد والتعبير الكمي والتعبير (Gardner, et. al., 2000, 80-85).

وبما أن القيمة الاقتصادية المضافة تسعى إلى تعظيم ثروة المالكين ، لذا فإن الهدف من قياس الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة ليس فقط تحقيق صافي الربح من العمليات المصرفية أو مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد بل تذهب القيمة الاقتصادية المضافة إلى تحقيق هدف أكبر وهو توفير عائد يكون كافياً لتغطية تكاليف الفرصة البديلة .

إذ يجب على المصارف أن تحقق لمالكيها عائداً مماثلاً للعائد الذي يحققه المالكين في استثمارات مشابهة والتي تكون لها نفس الدرجة من المخاطر (Shaked, et. al., 1997, 43-50).

3. أنموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة

بالانساق مع اتجاه تعظيم ثروة المالكين طور (Leempute & Kearney) أنموذجاً عملياً لقياس الأداء في المصارف ويهدف هذا النموذج إلى مساعدة الإدارة وبشكل كمي على تحديد أي من الوحدات أو النشاطات المصرفية تعمل على توليد قيمة عن طريق عائد يفوق تكلفة رأس المال وأي من هذه الوحدات تعمل على تقليل القيمة وكذلك أي من هذه الوحدات لا توجد قيمة الآن ولكن تتوافر الفرصة لها في المستقبل لتحقيق أداء أفضل؟ وبهذه الطريقة تستطيع الإدارة التعرف على المصدر الصحيح لصعوباتهم والمصدر الصحيح لقوتهم والهدف من تطبيق أنموذج BVA هو تحديد المكان الذي يتم فيه توليد القيمة في المصرف (القروض ، الودائع ، المشتقات المالية ، الاستثمارات) (الفيومي ، 2001 ، 436) .

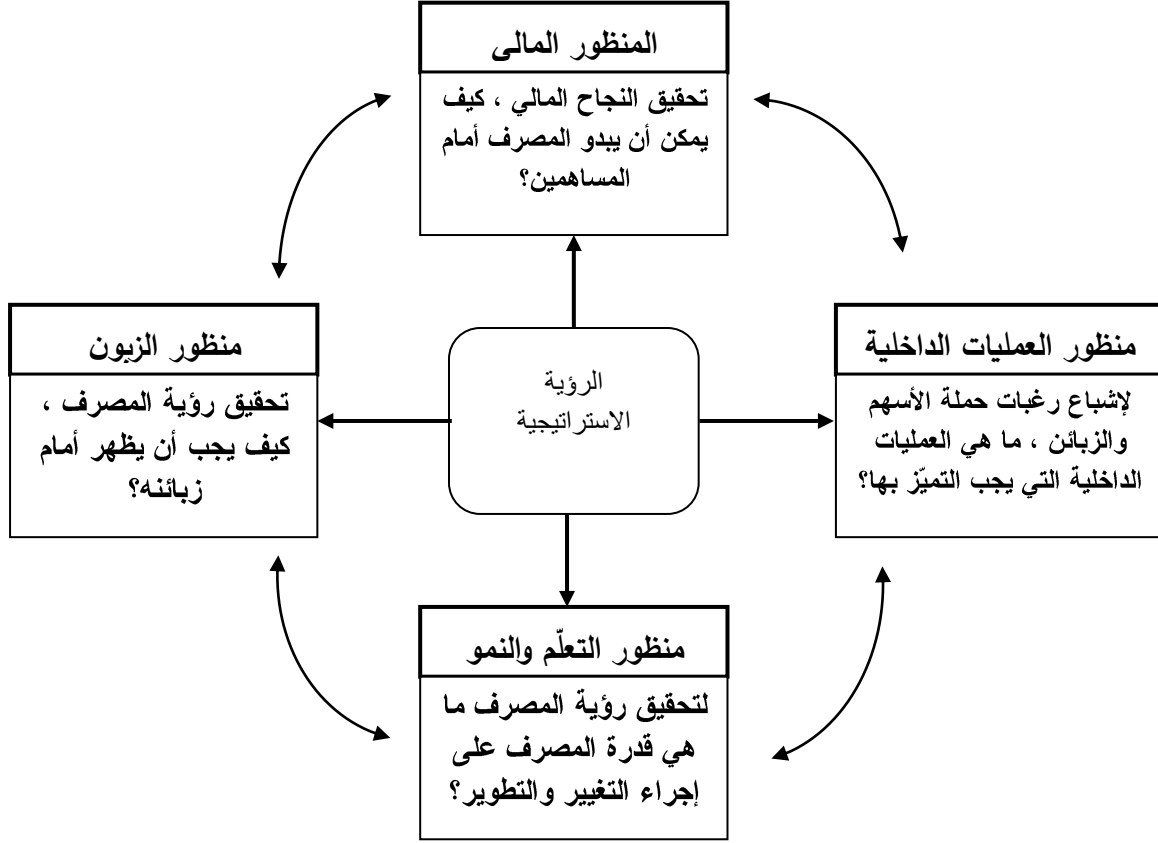
4. بطاقة الدرجات المتوازنة

تولي المصارف موضوع تقييم الأداء اهتماماً كبيراً يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى نسب تشغيل للموارد المتاحة تمكنها من تحقيق أهداف الربحية والسيولة وتخفيض كلف النشاط وزيادة إنتاجية العاملين وتحقيق الأهداف المرجوة (العزاوي ، 2002 ، 12) .

ومن ضمن التقنيات العلمية الجديدة التي تستخدم في مجال تقييم الأداء بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) Balanced Score Card . والتي تتميز بقدرتها على توليد معلومات عن الأداء من النوع الذي يزيد من منافع البيانات المالية (مجلة دراسات مالية ومصرفية ، 1998 ، 35). وأنموذج بطاقة الدرجات المتوازنة يعدّ أنموذجاً متوازناً بين المقاييس المالية والمقاييس التشغيلية ، ويتضمن مجموعة من المقاييس التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه . وبطاقة الدرجات المتوازنة ترى أن أداء المصرف يكون من خلال أربعة أبعاد وليس البعد المالي فقط ، وهي بُعد مالي وبُعد العملاء وبُعد العمليات الداخلية وبُعد الإبداع والتعليم . وهذا ما يوضحه الشكل (8) (Kaplan & Norton, 1996).

الشكل (8)

الأبعاد المختلفة لبطاقة الدرجات المتوازنة



Source: E. Jane Davidson, 2002, A Critical Examination of the Balance Scorecard, www.honepages.wmich.edu/~jadvidso, P. 6

فُبعد الزبائن يعبر عن مجالات تعامل العميل مع المصرف وما يحققه المصرف من أرباح نتيجة هذا التعامل وفي تحديد زبائن وعملاء المصرف وتقديم خدمات أفضل من أجل تحقيق رضا الزبون ، أما **بعد العمليات الداخلية** فيعبر عن تقييم درجة نجاح المصرف ومدى قدرته على تلبية طلبات الزبائن وكيفية تقديم الخدمات ويحدد هذا البعد أيضا العمليات الجديدة المستخدمة والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المالية وأهداف العملاء ، ويتناول **بعد الابتكار والتعلّم** والتطوير المستمر للخدمات المصرفية والبحث عن خدمات جديدة مبتكرة وأما **البعد المالي** فإنه يعبر عن الأرباح المتحققة للمصرف .

ومختصر مفهوم بطاقة الدرجات المتوازنة هو أنه من أجل تحقيق الأهداف المالية للمصرف ، لذا يجب على المصرف أن يركز على المقاييس الموجودة في الأبعاد الأخرى ، فضلاً عن المقاييس المالية لان تحقيق هذه المقاييس يدعم تحقيق الأهداف المالية للمصرف

ويحقق للمصرف ميزة تنافسية على المدى البعيد أكثر من مقياس الأداء المالي وحده (Davidson, 2002, 6) .

وبهدف الاستفادة من بطاقة الدرجات المتوازنة فقد اعتمدت هذه البطاقة لتصميم نظام لتقييم أداء المصارف يأخذ في الاعتبار المعايير الآتية :

أ. التركيز على الأنشطة الأساسية والمهمة في المصارف وهي الإقراض والودائع والاستثمارات ونسب التشغيل المتعلقة بها ونسب الربحية والسيولة ومؤشرات كلف النشاط وإنتاجية العاملين والمعايير الوصفية .

ب. تبسيط معايير التقييم بشكل يسهل فهمها واستخدامها والحكم من خلالها على نجاح أو فشل المصارف .

وفي ضوء ما سبق ، فإن إجراء عملية تقييم الأداء تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما :

- إثبات المصارف قدرتها على استخدام الموارد استخداماً كفوئاً وفاعلاً .
- تصنيف المصارف حسب درجات التقييم التي تحصل عليها إلى مصارف ناجحة ومصارف ذوات أداء واطئ وأخرى تحتاج إلى تطوير جزئي (العزاوي ، 2002 ، 14) .

5. قياس العائد المعدل بالمخاطرة

ظهرت في السنوات الأخيرة مقاييس حديثة لقياس وتقييم الأداء المصرفي تأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المصرفية في عملية التقييم وتكون هذه المقاييس مشتقة من المقاييس التقليدية العائد على الملكية والعائد على الموجودات والعائد على رأس المال وتكون المقاييس الحديثة معدلة بالمخاطرة ، وتظهر أهميتها من خلال تناولها العائد والمخاطرة معاً ، وهي كالاتي:-

أ- العائد / الموجودات المعدلة بالمخاطرة

يشير هذا المقياس إلى أن التعامل مع الموجودات لا يكون متساوياً في المخاطر فبدلاً من التعامل معها على أنها متساوية بالمخاطرة فإنه يتم تعديل كل موجود من الموجودات بمعامل يعكس المخاطرة النسبية له (الفيومي ، 2001 ، 434) .

ب- العائد المعدل بالمخاطرة / مجموع الموجودات

بدلاً من أن يكون المقياس العائد على مجموع الموجودات فإنه يتم تعديل العائد بالمخاطرة ليكون العائد المعدل بالمخاطرة على مجموع الموجودات .

ت- العائد / رأس المال المعدل بالمخاطرة

يستند هذا المقياس إلى العائد على رأس المال ولكن يتم استخدام رأس المال على أساس المخاطرة بدلاً من رأس المال وحده وهو رأس المال الذي تم تخصيصه لنشاطات ووحدات المصرف بحيث يتناسب مع حجم مخاطرها .

ث- العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال

وفي هذا المقياس تم تعديل العائد بالمخاطرة وبهذا تصبح نسبة العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال بدلاً من العائد على رأس المال .

ج- العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال المعدل بالمخاطرة

يعدّ هذا المقياس أكثر المقاييس دقة وذلك لأنه يتم تعديل العائد بالمخاطرة وتعديل رأس المال بالمخاطرة أيضاً ، أي إنه يأخذ المخاطرة في كل من العائد ورأس المال (الفيومي، 2001، 435) .

المطلب الخامس: الأداء المالي المصرفي ، طرق قياسه .

تعد المؤشرات المالية التي تتمثل بالنسب المالية من أهم الأدوات التي تقوم عليها عملية قياس الأداء في المصارف ، فنجاح العملية يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في الأداء للمصارف ، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة وظروف والأهداف المراد الوصول إليها. (الموسوي ومحمد، 2012: 218).

ولهذا فقد اوجدت عدة مؤشرات للربحية تعكس الجوانب الاساسية لأداء المصارف وهي :-

1- معدل العائد على الموجودات : - Return on Assets (ROA)

مقياس أساسي لأداء المصرف إذ تشير هذه النسبة الى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في أستغلال الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والأستثمارات المصرفية.(Gitman,2009:68)، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً دل على كفاءة وفاعلية الأداء المالي المصرفي الجيد لذلك المصرف. (العارضي،2013: 67)

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- معدل العائد على حقوق الملكية :- (Return on Equity (RoE)

تقيس النسبة ما يحصل عليه المالكين نتيجة استثمار أموالهم في نشاطات المصرف ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة، وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى، ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من (رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة). (69: Gitman,2009)، كلما كان المعدل مرتفعاً دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف ، والعكس صحيح وبالتالي على إدارة المصرف مراجعة سياستها وخططها في هذا الجانب وتصحيحه. (العازي،2013: 68).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3- معدل العائد على الودائع : - Return on Deposit

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع ، إذ إن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح (هندي ، 1996 ، 415).

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

4- صافي هامش الفائدة Net Interest Margin

يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة وتكاليف الفوائد المدفوعة) مقسومة على الموجودات المولدة للدخل وتتضمن هذه الموجودات كل من الاستثمارات والقروض، وهذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيساً للربح أو الخسارة للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة. (J.Dermine&Y.Bissada,2002:71).

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة - مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و
كفاية راس المال والأداء المالي لبعض
المصارف التجارية للمدة (2014-2005)

المبحث الأول: تحليل مخاطرة السيولة المصرفية في
المصارف التجارية عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل كفاية راس المال في المصارف
التجارية عينة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي في المصارف
التجارية عينة الدراسة

المبحث الأول

تحليل مخاطرة السيولة المصرفية في المصارف التجارية عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية حيث اعتمدت الباحثة على المؤشرات الاتية والوارد ذكرها تباعا ادناه لغرض تحليل مخاطرة السيولة في المصارف عينة الدراسة وذلك اعتمادا على ما تيسر لها من بيانات عن عينة الدراسة من مصارف عراقية خاصة ،ولقد اعتمدت الباحثة سلسلة زمنية مكونة من (10) سنوات امتدت من سنة (2005) ولغاية سنة (2014)، وكان سبب اختيار الباحثة لهذه السلسلة الزمنية هو توافر المعلومات المطلوبة عن المصارف عينة البحث .

أولاً :- نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

1. مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار

أسس مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار كشركة مساهمة براس مال مدفوع مقداره (1 مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 23/8/2001 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات . حصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة المرقمة 1909/3/9 في الثالث من كانون الاول 2001 الصادرة عن البنك المركزي العراقي . و يقدم مصرف الموصل خدماته المصرفية من خلال فروع المنتشرة في محافظات عراقية مختلفة التي وصل عددها الى (14 فرعا) ، (التقرير المالي السنوي لمصرف الموصل للتنمية ، 6 : 2014) .

2. مصرف دار السلام لاستثمار

أسس مصرف دار السلام في 7 ديسمبر 1999، يبلغ رأس ماله (150 مليار دينار عراقي) ، ويبلغ عدد فروع هذا المصرف (22 فرعاً) موزعة على محافظات عراقية مختلفة . ويعد هذا المصرف من المصارف الرائدة ذوات الاهمية الكبيرة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي . (التقرير المالي السنوي لمصرف دار السلام للاستثمار ، 4 : 2014) .

3. مصرف بابل التجاري

تم تأسيس مصرف بابل (شركة مساهمة خاصة) براس مال (500 مليون دينار) بموجب شهادة التأسيس رقم 9676 في 6/4/1999 وحصل على أجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي برقم ص أ 11/461/3/9/ في 8/6/1999 ويعد مصرف بابل من المصارف العراقية الخاصة العريقة وتقدم بخطى ثابتة نحو الامام بزيادة راس ماله ليصل (250 مليار دينار) بعد قرار الهيئة العامة في 15/2/2014 و التي سبقتها زيادة براسمال بقدر (150ملياردينار)

في 2013/2/27 و يضم مصرف بابل (11 فرعاً) موزعة ما بين بغداد و محافظات عراقية مختلفة . (التقرير المالي السنوي لمصرف بابل التجاري ، 12 : 2014) .

4. مصرف بغداد التجاري

أسس مصرف بغداد التجاري عام 1992 كشركة مساهمة خاصة بموجب قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم (12) لسنة 1992 وكان أول مصرف يؤسسه القطاع الخاص ، وياشر المصرف أعماله عام 1992 برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وتضاعف مرات عدة إلى أن وصل إلى (250) مليار سنة 2014 ، وياشر المصرف نشاطه بأعمال الصيرفة التجارية ، حتى عام 1998 إذ سمح مجلس إدارة البنك المركزي للمصارف العاملة كافة بممارسة الصيرفة الشاملة (استثمارية وتجارية) ويعد مصرف بغداد، بفروعه الـ (45) ، واحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق .(التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد ، 2 : 2014)

5. مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش 7002/ المؤرخة في 1999 /10/20 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 براس مال قدره (600 مليون دينار) مدفوع بالكامل ، باشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 و فتح الفرع الرئيسي ابوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/115/3/9 في 2000/2/7 على وفق احكام قانون البنك المركزي العراقي برقم (64) لسنة 1976 الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة في فروعه المنتشرة في مناطق مختلفة من العراق وصلت حتى عام 2015 الى (23 فرعاً) ، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله حيث اصبح بتاريخ 2013/9/8 (250 مليار دينار) ، (التقرير المالي السنوي لمصرف الخليج التجاري ،5: 2014) .

6. مصرف سومر التجاري

أسس مصرف سومر التجاري في 1999/5/26 براس مال أسمى مدفوع بالكامل وقدره (400 مليون دينار) بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969، و حصل المصرف على ترخيص من البنك المركزي العراقي برقم 1124/9/10 في 1999/11/4، لممارسة جميع انواع الانشطة المصرفية ، زاد المصرف رأسماله ليصبح (250 مليار دينار) في عام 2014 و لمصرف سومر التجاري (10 فروع) موزعة (7 فروع ببغداد و (3 فروع في اربيل و البصرة و النجف . (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر 4-3: 2014) .

7. مصرف المنصور للاستثمار

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة براسمال مدفوع بالكامل قدره (55 مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 02572 في 13/9/2005 والصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، تمت المباشرة بالاعمال المصرفية وتقديم الخدمات للجمهور من خلال الفرع الرئيس للمصرف بتاريخ 17/4/2006 ثم توسعت اعماله و خدماته المصرفية عبر فروعها البالغة (9 فروع) منتشرة في محافظات القطر . (التقرير المالي السنوي لمصرف المنصور7: 2014) .

8. مصرف الاتحاد العراقي

تأسس مصرف الاتحاد العراقي كشركة مساهمة براس مال قدره (2 مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 و المؤرخة في 23/9/2002 عن دائرة مسجل الشركات و حصل على أجازة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 340/3/9 و المؤرخ في 9/3/2004 وياشر اعماله 19/4/2004 ، و للمصرف (6 فروع) منتشرة في محافظات القطر . (التقرير المالي السنوي لمصرف الاتحاد،1: 2014) .

9. المصرف الاهلي العراقي

أسس المصرف الاهلي العراقي بموجب أجازة التأسيس المرقمة م.ش/582 و المؤرخة في 1/2/1995 براسمال قدره (400 مليون دينار) وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 28/3/1995 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري بأسم (المصرف الاهلي للاستثمار و التمويل الزراعي) وفي 8/4/1995 باشر المصرف مزاوله اعماله ، يقدم المصرف خدماته من خلال فروعها (8) و التي تغطي اغلب المحافظات العراقية حيث يتواجد (3) فروع في بغداد فضلا" عن (2) فرع في محافظة البصرة و فرع واحد لكل من أربيل ، كربلاء ، الموصل و السليمانية . (التقرير المالي السنوي لمصرف الاهلي العراقي، 3: 2014) .

10. مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي أصلا في سنة 1998 من قبل عدد من الأشخاص من العائلات العراقية التجارية العريقة وبرأس مال بلغ (200 مليون دينارعراقي) قبل أن يدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في سنة 2004. كان بنك الكويت الوطني أحد البنوك الثلاثة التي منحت ترخيصا للعمل في العراق، وكان بعد ذلك أول مصرف ينجزعملية شراء أحد المصارف العراقية. وفي سنة 2005، استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة تبلغ 75% من رأسمال مصرف الائتمان العراقي، وقام بنك الكويت الوطني بزيادة رأسمال هذا المصرف وساعد على تطويره ودعمه ليصبح أحد أبرز المصارف الخاصة في العراق.واليوم أصبح مصرف الائتمان

العراقي يقدم مجموعة من الخدمات لعملاء التجزئة وخدمات التحويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين . (التقرير المالي السنوي لمصرف الائتمان العراقي ، 2 : 2014) .

11. مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار

حصل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار على اجازة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات بموجب كتابها المرقم م.ش /9713 في 2003/10/7 ،ومنح اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب كتاب المرقم 93341 في 2004/3/9 وياشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 2004/4/1 برأسمال قدره (2.5) مليارين ونصف المليار دينارعراقي. وتمكن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار منذ تأسيسه عام 2004 من تحقيق منجزات مهمة في مختلف المجالات كان ابرزها تقوية مركزه المالي وزيادة ارباحه وتوسيع قاعدة انتشاره الجغرافي مع تنوع خطوط نشاطه الذي شمل تقديم المزيد من الخدمات المصرفية لزيائنه من خلال فروعه المنتشرة في العراق التي تبلغ (18 فرعا) موزعة على محافظات عراقية مختلفة . (التقرير المالي السنوي لمصرف الشمال ، 3-5 : 2014) .

12. المصرف المتحد للاستثمار

تأسس المصرف المتحد للاستثمار (ش.م.خ) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5762 المؤرخة في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة على وفق احكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وبرأسمال مقداره (مليار دينار) وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة وفق احكام الفقرة (1) من المادة الحادية والاربعين من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل وياشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في مطلع العام 1995. وتمت زيادة رأس المال للمصرف سنة 1997 بنسبة 300 % ليصبح رأسمال الشركة (100) ملياردينار. علماً إنه تم زيادة رأسمال المصرف خلال سنة 2010 ليصبح (150) ملياردينار.ومن ثم تم زيادة رأسمال المصرف خلال النصف الاول من سنة 2011 ليصبح (200) ملياردينارومن ثم تم زيادة رأس المال خلال سنة(2012) الى (250) مليارديناروقد تم زيادة رأس المال خلال سنة (2013) الى (300) مليار دينار بموافقة الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد. ويمتلك المصرف حاليا (19فرعا) منشرة على محافظات القطر ، (التقرير المالي السنوي لمصرف المتحد للاستثمار ، 2-4 : 2015).

13. المصرف التجاري العراقي

تأسس في 11/2/1992 ، برأس مال قدره (150 مليون دينار عراقي) عند التأسيس ، الى ان وصل الى (250 مليار دينار عراقي) في سنة 2014 ، ويبلغ عدد فروع هذا المصرف (10 فروع) موزعة على محافظات عراقية مختلفة . ويعد هذا المصرف من المصارف الرائدة ذات الاهمية الكبيرة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي ، وهو ثاني مصرف عراقي اهلي بعد مصرف بغداد التجاري . يقدم المصرف التجاري العراقي الكثير من الخدمات المصرفية ومنها فتح الحسابات الجارية، إصدار بطاقة Master Card، استقبال الودائع، إصدار خطابات الضمان، استقبال الحوالات وإرسالها، إصدار السفاتيح والصكوك، بيع العملات الأجنبية وشرائها، التوسط في بيع الأسهم وشرائها وغيرها من الخدمات المصرفية المهمة (التقرير المالي السنوي لمصرف التجاري العراقي ، 2-3 : 2014).

14. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش/5211 والمؤرخة في 7/7/1993 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل . وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص.أ/4/941/4 الصادر في 28 ايلول 1993 على وفق أحكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل. باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس أبوابه للجمهور يوم 8/5/1994. توالى الزيادات السنوية على رأسمال المصرف نتيجة رسمة أرباحه السنوية بإصدار أسهم جديدة للمساهمين أو من خلال الزيادات التي تقرر الاكتتاب عليها مجددا حتى بلغ رأسمال المصرف في سنة 2014 (250 مليار دينار)، اصبح عدد فروع المصرف العاملة داخل القطر (22) فرعاً، (8) منها داخل مدينة بغداد (14) خارجها وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطية المحافظات كافة، (التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الاوسط ، 3 : 2014) .

ثانياً :- مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية

$$1 - \text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{النقد} + \text{الأرصدة النقدية في المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

تشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر الى انخفاض مخاطرة السيولة لدى المصرف المعني كونه يعكس حالة تراكم الاموال النقدية (السائلة) لديه قياساً بالموجودات غير النقدية الاخرى، ويبين

الجدول (1-3) ادناه نسبة النقد والارصدة النقدية في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الموجودات التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ،كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (1-3)

النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)

المصرف	السنوات									
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الموصل	0.4	0.57	0.43	0.46	0.43	0.61	0.69	0.72	0.54	0.49
دار السلام	0.68	0.73	0.74	0.69	0.67	0.96	0.95	0.91	0.88	0.42
بابل	0.19	0.27	0.71	0.54	0.7	0.76	0.71	0.54	0.45	0.54
بغداد	0.54	0.57	0.62	0.54	0.59	0.6	0.38	0.44	0.57	0.51
الخليج	0.45	0.47	0.38	0.27	0.28	0.22	0.29	0.36	0.38	0.43
سومر	0.59	0.6	0.55	0.38	0.46	0.23	0.6	0.37	0.18	0.22
المنصور	0.31	0.269	0.226	0.35	0.26	0.35	0.091	0.08	0.053	-
الاتحاد	0.43	0.41	0.59	0.58	0.48	0.48	0.75	0.79	0.86	0.95
الاهلي	0.67	0.71	0.76	0.6	0.47	0.56	0.6	0.77	0.65	0.66
الائتمان	0.32	0.33	0.32	0.44	0.35	0.44	0.5	0.47	0.45	0.63
الشمال	0.55	0.54	0.56	0.47	0.54	0.58	0.67	0.55	0.46	0.72
المتحد	0.06	0.15	0.31	0.21	0.41	0.67	0.73	0.78	0.74	0.74
التجاري	0.3	0.57	0.47	0.44	0.21	0.11	0.24	180.	0.19	0.7
الشرق الاوسط	0.51	0.55	0.57	0.55	0.59	0.62	0.38	0.43	0.46	0.33
الوسط الحسابي	0.43	0.48	0.52	0.47	0.46	0.51	0.54	0.53	0.49	0.52

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (1-3) اعلاه ما يأتي :-

أ- حققت معظم المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة نسب مرتفعة لمعيار نسبة النقد والارصدة النقدية الى الموجودات خلال سنوات الدراسة ،وهذا بشكل عام يعني ذلك توفير نوع من الحماية للمصارف عينة الدراسة من مواجهة مخاطر نقص السيولة المصرفية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب

مصرف المنصور في عام (2006) وبنسبة (0.053) وهذا يعني ان معظم موجودات المصرف المذكور كانت غير سائلة ، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرفالاتحاد في عام (2005) وبمقدار (0.95) وهذا يؤشر الى ارتفاع نسبة الموجودات السائلة في المصرف المذكور قياسا للموجودات التي يمتلكها في تلك السنة .

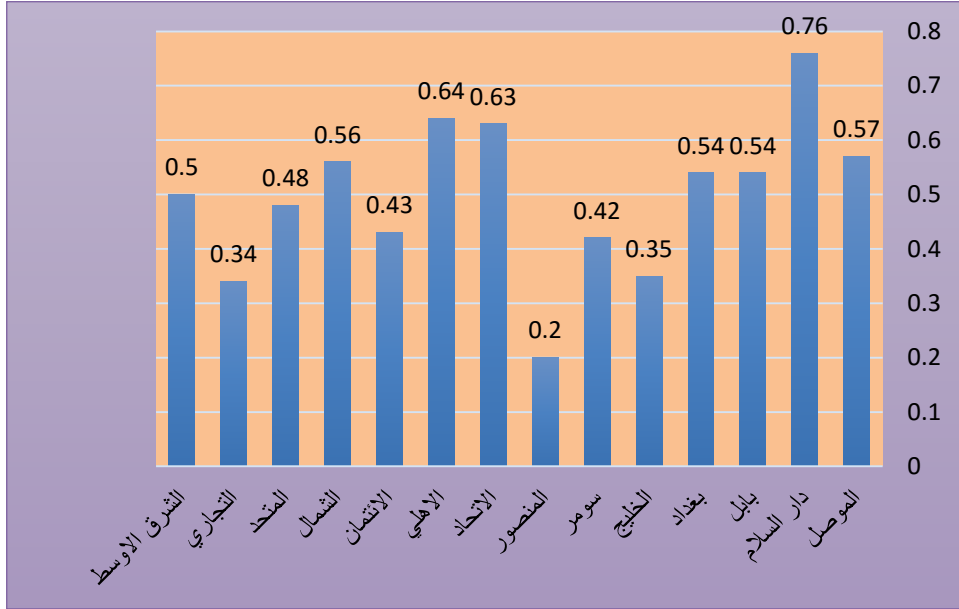
ب- لقد كانت اقل نسبة للوسط الحسابي لمعيار النقد والارصدة النقدية الى الموجودات من نصيب مصرف المنصور بمقدار (0.20)، وكانت اعلى نسبة من نصيب المصرف الاهلي بنسبة (0.64).

ت- حققت المصارف اعلى وسط حسابي للنقد قياسا بالموجودات في عام (2008) اذ بلغت النسبة (0.54) ، ولقد حققت مصارف (الموصل ودار السلام وبابل و الاتحاد والاهلي والمتحد) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام ،فيما حققت باقي المصارف متوسطات مساوية او اقل من الوسط الحسابي العام ،فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2014) وبنسبة (0.43)، ولقد حققت المصارف (الموصل وبابل والمنصور والائتمان والمتحد والتجاري) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

تستدل الباحثة ان المصارف العراقية الخاصة تميل وبشكل عام الى الاحتفاظ بموجوداتها على شكل سيولة نقدية حيث شكلت تلك السيولة في حالات عديدة الجانب الاكبر من موجودات تلك المصارف ، الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة على ارباح تلك المصارف . .
ويبين الشكل ادناه تفصيلا للوسط الحسابي لكل مصرف مقارنة بالوسط الحسابي العام لكل المصارف

شكل (9)

النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1-3)

$$2- \text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات في المصرف الى اجمالي موجوداته ، وكلما ازدادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك الى قوة ومتانة موقف المصرف من ناحية مخاطر السيولة ، وطبعا المقصود بالاستثمارات هنا الاستثمارات التي يمتلكها المصرف والتي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة ،. ويبين الجدول (2-3) ادناه مؤشر نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الموجودات التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (2-3)

مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة
(2014-2005)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.57	0.41	0.6	0.47	0.49	0.48	0.64	0.72	0.76	0.59	0.54	الموصل
0.88	0.76	0.95	0.97	0.95	0.96	0.96	0.95	0.92	0.89	0.46	دار السلام
0.56	0.2	0.28	0.72	0.56	0.71	0.77	0.75	0.58	0.47	0.54	بابل
0.76	0.79	0.81	0.81	0.76	0.73	0.8	0.78	0.68	0.73	0.74	بغداد
0.64	0.54	0.55	0.42	0.64	0.68	0.75	0.83	0.77	0.6	0.61	الخليج
0.44	0.59	0.6	0.55	0.39	0.47	0.24	0.65	0.42	0.28	0.23	سومر
0.778	0.87	0.871	0.797	0.73	0.755	0.9	0.963	0.966	0.94	-	المنصور
0.67	0.43	0.41	0.6	0.63	0.53	0.8	0.75	0.79	0.86	0.95	الاتحاد
0.76	0.69	0.77	0.77	0.68	0.58	0.77	0.82	0.78	0.81	0.92	الاهلي
0.93	0.98	0.98	0.96	0.95	0.95	0.92	0.92	0.9	0.87	0.83	الائتمان
0.58	0.59	0.57	0.57	0.49	0.55	0.59	0.67	0.56	0.47	0.72	الشمال
0.52	0.08	0.17	0.33	0.23	0.42	0.68	0.86	0.85	0.79	0.76	المتحد
60.8	0.92	0.91	0.9	0.91	0.86	0.88	0.86	0.84	0.76	0.76	التجاري
0.68	0.55	0.57	0.62	0.56	0.61	0.76	0.71	0.8	0.79	0.83	الشرق الاوسط
0.69	0.6	0.65	0.68	0.64	0.66	0.75	0.8	0.76	0.7	0.64	الوسط الحسابي

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (2-3) اعلاه ما يأتي :-

أ- كانت اقل نسبة للموجودات النقدية والاستثمارات الى الموجودات من نصيب المصرف المتحد في عام (2014) وبنسبة (0.08)، وهذا يؤشر انخفاض الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد لدى المصرف المذكور في تلك السنة قياسا لإجمالي الموجودات التي يمتلكها المصرف، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عامي (2013 و2014) وبمقدار (0.98) وهذا يؤشر ارتفاع الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد قياسا باجمالي الموجودات لدى المصرف المذكور في تلك السنة .

ب- حقق مصرف سومر اقل وسط حسابي لمؤشر نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات حيث بلغ (0.44)، ولقد كانت اكبر نسبة من نصيب مصرف الائتمان

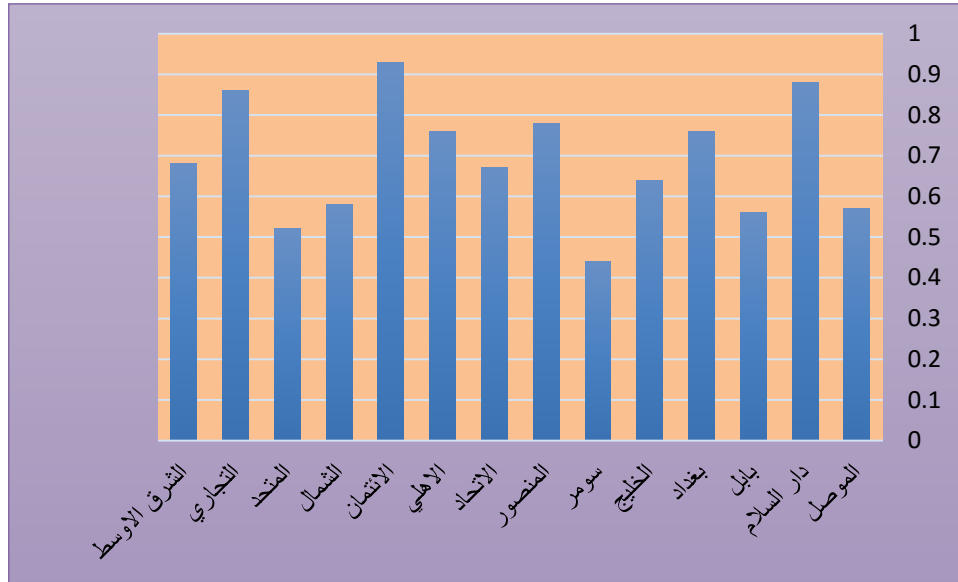
بمقدار (0.93)، وهذا مؤشر تباين المصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني، مما يعني تفاوت قوة المصارف في استثمار اموالها .

ت- حققت المصارف اعلى وسط للموجودات النقدية والاستثمارات قياسا بالموجودات في عام (2008) اذ بلغت النسبة (0.8)، ولقد حققت المصارف (دار السلام والخليج والمنصور والائتمان والاهلي والمتحد والتجاري) اوساطا حسابية اعلى من الوسط الحسابي العام لتلك السنة، فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2014) وبنسبة (0.6)، ولقد تباينت المصارف في تلك السنين فربما حقق مصرف نسبة اعلى من المعدل في سنة ولكنه يحقق نسبة اقل في سنة اخرى.

تستدل الباحثة من هذا على الافتقار لوجود خطط حقيقية لدى معظم المصارف الخاصة للتعامل مع موجوداتها وبما يحقق لها التميز والتفوق. . ويبين الشكل ادناه مقارنة الوسط الحسابي لكل مصرف مع الوسط الحسابي العام للمصارف طيلة مدة الدراسة.

شكل (10)

مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3)

$$3- \text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الى عملائه المختلفين الى اجمالي موجوداته، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك الى احتمال تعرض المصرف الى مخاطرة السيولة لاحتمال عدم تسديد المقترضين لقروضهم او اقساطها في الوقت المحدد وكذلك تعريض قدرة المصرف على منح قروض جديدة لزيائن جدد الى الخطر وما يترتب على ذلك من خسارة في ارباح المصرف. ويبين الجدول (3-3) ادناه مؤشر نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف الى اجمالي موجوداتها، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-3)

مؤشر اجمالي القروض على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
الموصل	0.47	0.27	0.43	0.32	0.35	0.29	0.08	0.13	0.22	0.18	0.27
دار السلام	0.2	0.04	0.02	0.03	0.02	0.02	0.02	0.06	0.07	0.31	0.08
بابل	0.19	0.27	0.71	0.54	0.7	0.76	0.71	0.54	0.45	0.54	0.54
بغداد	0.12	0.12	0.11	0.17	0.19	0.1	0.08	0.14	0.13	0.2	0.14
الخليج	0.3	0.31	0.39	0.19	0.13	0.12	0.07	0.1	0.17	0.17	0.2
سومر	0.34	0.34	0.28	0.45	0.41	0.49	0.22	0.25	0.4	0.67	0.38
المنصور	0.31	0.269	0.226	0.35	0.26	0.35	0.091	0.08	0.053	-	0.2
الاتحاد	0.5	0.52	0.25	0.22	0.37	0.11	0.09	0.01	0.01	0.03	0.21
الاهلي	0.27	0.21	0.2	0.27	0.33	0.17	0.13	0.14	0.16	0.05	0.19
الائتمان	0.0003	0.0004	0.01	0.02	0.02	0.03	0.01	0.05	0.06	0.13	0.04
الشمال	0.3	0.3	0.28	0.29	0.25	0.23	0.18	0.29	0.31	0.2	0.26
المتحد	0.72	0.71	0.54	0.43	0.51	0.25	0.01	0.05	0.08	0.06	0.33
التجاري	0.02	0.01	0.01	0.0001	0.0001	0.03	0.05	0.11	0.15	0.14	0.05
الشرق الاوسط	0.28	0.27	0.24	0.28	0.25	0.11	0.03	0.04	0.07	0.08	0.16
الوسط الحسابي	0.29	0.26	0.26	0.25	0.27	0.22	0.13	0.14	0.17	0.2	0.24

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-3) اعلاه ما يأتي :-

أ- كانت اقل نسبة للقروض الى اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرفي الائتمان والتجاري في الاعوام (2013 و2014 و2010 و2011) على التوالي وبنسب (0.0004 و0.0003، 0.0001 و0.0001) على التوالي ، وهذا يدل على ان المصرفين المذكورين لم يستثمرا اموالهما في اهم مجال استثماري مريح للمصارف الا وهو القروض ،ولكنهما كانا الاعلى امانا من حيث السيولة المصرفية قياسا بباقي المصارف عينة الدراسة. وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف بابل في عام (2009) وبمقدار (0.76) وهذا يؤشر توسع المصرف المذكور في منح القروض تلك السنة، وبالمقابل كان اقل المصارف من حيث نسبة هامش الامان من حيث السيولة المصرفية.

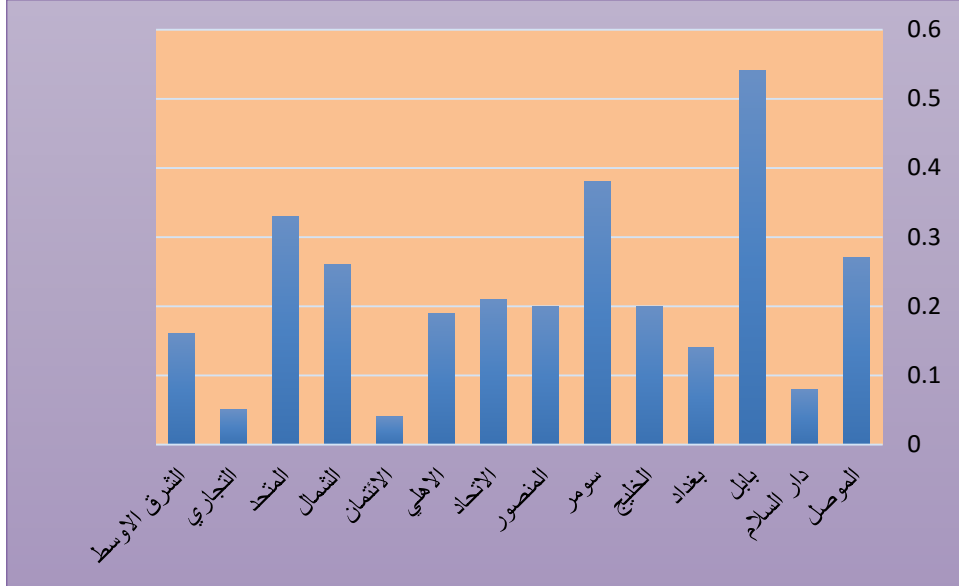
ب- كان اعلى وسط حسابي لمعيار نسبة القروض الى إجمالي الموجودات من نصيب مصرف بابل (0.54) وهذا يؤشر التوسع الكبير في مجال منح القروض من قبل المصرف المذكور ، ويؤشر كذلك ارتفاع المخاطرة فيما يخص السيولة المصرفية ،ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.04)وهذا يؤشر ارتفاع مستوى الامان فيما يخص السيولة المصرفية لهذا المؤشر .

ت- كان اعلى وسط حسابي لنسبة القروض الى اجمالي الموجودات من نصيب عام (2014) اذ بلغ (0.29) وذلك يعود الى توسع المصارف بشكل عام لمنح القروض ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.15) وذلك في عام (2008) الامر الذي يؤشر ضعف منح القروض في تلك السنة وبشكل عام لكل مصارف عينة الدراسة.

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشكل واضح في مجال منح القروض ،ففي حين حققت بعض المصارف منح مبالغ كبيرة على شكل قروض ،كانت هناك مصارف شكلت مبالغ القروض فيها نسب ضئيلة جدا من اجمالي موجوداتها لم تتجاوز(0.0001). ويبين الشكل ادناه مقارنة بين المتوسط الحسابي الكل مصرف و الوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة.

شكل (11)

مؤشر اجمالي القروض على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3)

$$4- \text{مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة القروض الممنوحة من المصرف قياساً الى اجمالي الودائع المتحققة لديه، علماً ان هذا المؤشر يختلف عن المؤشر الذي تمت مناقشته اعلاه (اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات) كون زيادة نسبة المؤشر الحالي تعني زيادة حاجة المصرف للبحث عن مصادر تمويل جديدة لغرض تلبية طلبات القروض الجديدة ، فضلاً عن امكانية تعذر تسديد بعض من تلك القروض الامر الذي سيسبب مشكلة سيولة لدى المصارف ..
ويبين الجدول (3-4) ادناه مؤشر نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-4)

مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.593	2.31	0.569	0.834	0.53	0.425	0.36	0.111	0.179	0.33	0.29	الموصل
0.103	0.27	0.057	0.02	0.03	0.03	0.02	0.026	0.077	0.09	0.41	دار السلام
0.493	1.48	1.042	0.168	0.22	0.079	0.07	0.096	0.391	0.64	0.74	بابل
0.174	0.15	0.149	0.131	0.21	0.225	0.12	0.113	0.206	0.18	0.26	بغداد
0.334	0.54	0.578	0.642	0.31	0.186	0.17	0.108	0.134	0.26	0.41	الخليج
1.189	1.05	1.002	0.712	1.46	1.274	1.62	0.745	0.707	1.12	2.19	سومر
0.091	0.01	0.005	0.047	0.01	0.049	0.01	0.013	0.112	0.661	-	المنصور
0.567	0.94	1.039	0.363	0.56	0.934	0.21	0.296	0.053	0.2	1.07	الاتحاد
0.42	0.49	0.321	0.436	0.65	0.689	0.41	0.251	0.321	0.52	0.12	الاهلي
0.048	0.003	0.006	0.021	0.04	0.03	0.05	0.023	0.074	0.07	0.16	الاتئمان
0.4	0.41	0.413	0.408	0.42	0.312	0.32	0.283	0.639	0.52	0.27	الشمال
0.804	2.31	1.539	1.556	0.94	0.914	0.47	0.028	0.073	0.12	0.1	المتحد
0.114	0.06	0.041	0.021	0.01	0.004	0.08	0.113	0.241	0.32	0.26	التجاري
0.23	0.52	0.375	0.32	0.37	0.307	0.14	0.036	0.051	0.08	0.09	الشرق الاوسط
0.4	0.75	0.51	0.41	0.41	0.39	0.29	0.16	0.23	0.37	0.45	الوسط الحسابي

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-4) اعلاه ما يأتي :-

أ- كانت اقل نسبة لمؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرف الائئمان في عام (2014) بالنسبة (0.003%) وذلك يؤشر الضعف الكبير في منح القروض من قبل المصرف لتلك السنة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة هامش الامان فيما يخص السيولة المصرفية الا ان عدم منح قروض يعني حرمان المصرف من اهم مورد للربحية فيه. وكانت اعلى النسب من نصيب مصرفي الموصل والمتحد في عام (2014) وبمقدار (2.31) وهذا يؤشر التوسع الكبير في منح القروض من قبل المصرفين في تلك السنة ،ولكن في المقابل تمتعا بهامش امان قليل فيما يخص السيولة النقدية.

ب- كان اعلى وسط حسابي لمعيار نسبة القروض الى الودائع من نصيب مصرف سومر (1.189) ،ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الائئمان بمقدار (0.048) وهذا يؤشر

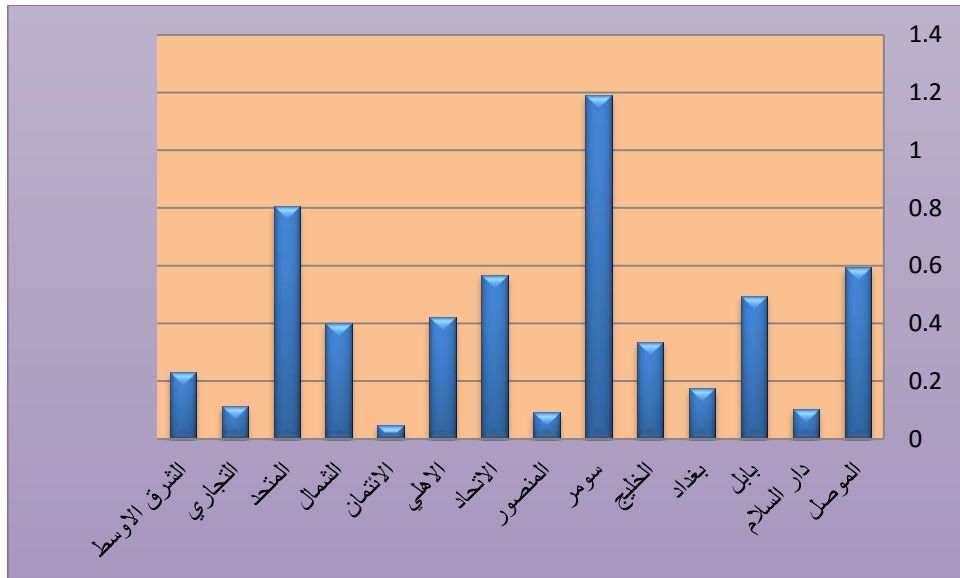
ضعف نشاط المصرف المذكور في منح القروض ولكنه حقق هامش امان عال" فيما يخص مخاطرة السيولة.

ت- كان اعلى وسط حسابي من نصيب عام (2014) اذ بلغ (0.75) وهذا يدل على توسع المصارف عينة البحث في منح القروض في تلك السنة ،ولقد حققت كل من مصارف (الموصل ، بابل ، سومر ، الاتحاد ، المتحد) متوسطات حسابية اعلى من المعدل العام ، فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من المتوسط العام ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.16) وذلك في عام (2008)، ولقد حققت كل من المصارف (الموصل و بابل وبغداد وسومر والاتحاد والاهلي والشمال) نسب اعلى منه.

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال استثمار اموالها في القروض قياسا بالودائع المتاحة لديها ،ففي حين حققت بعض المصارف استثمار مبالغ كبيرة في القروض ،كانت هناك مصارف شكلت مبالغ القروض فيها نسب ضئيلة جدا من الودائع بلغت (0%). ويبين الشكل ادناه مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف والمتوسط الحسابي العام لكل المصارف طيلة مدة الدراسة .

شكل (12)

مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-4)

المبحث الثاني

تحليل كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي حيث اعتمدت الباحثة على ما تيسر لها من بيانات عن عينة البحث من مصارف عراقية خاصة في سبيل تحليل مؤشرات كفاية رأس المال الخاصة بها ،ولقد اعتمدت الباحثة سلسلة زمنية مكونة من (10) سنوات امتدت من سنة (2005) ولغاية سنة (2014)، وكان سبب اختيار الباحثة لهذه السلسلة الزمنية هو توافر المعلومات المطلوبة عن المصارف المبحوثة .

$$-1 \quad \text{راس المال / الودائع} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر وكما تمت الإشارة اليه سابقا لقياس قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين بالاعتماد على رأس ماله فقط والذي يعد من اهم الخطوط الدفاعية تجاه اي مخاطر يتعرض لها المصرف ،ويبين الجدول (3-5) ادناه نسبة رأس المال في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الودائع التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ،كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-5)

مؤشر رأس المال على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.67	2.83	0.75	0.83	0.48	0.33	0.3	0.18	0.3	0.33	0.41	الموصل
0.28	0.31	0.29	0.2	0.16	0.19	0.2	0.13	0.2	0.24	0.91	دار السلام
0.7	1.33	0.91	0.53	0.62	0.37	0.46	0.38	0.67	0.83	0.87	بابل
0.17	0.17	0.18	0.17	0.16	0.12	0.13	0.17	0.21	0.22	0.22	بغداد
0.81	0.55	0.6	0.04	0.05	0.3	0.27	0.15	0.21	0.41	5.48	الخليج
1.76	1.84	1.78	1.44	1.93	1.81	1.72	2	1.26	1.57	2.2	سومر
2.46	0.44	0.52	1.73	0.64	0.9	1.405	1.21	4.83	12.9	-	المنصور
6.41	0.67	0.61	0.23	1.05	1.18	0.79	1.97	4.04	18.2	35.4	الاتحاد
0.99	0.74	0.42	0.65	1.32	0.97	1.24	0.67	1.15	1.84	0.88	الاهلي
0.32	0.8	0.39	0.28	0.38	0.23	0.38	0.33	0.2	0.08	0.14	الائتمان
0.33	0.28	0.22	0.19	0.28	0.14	0.27	0.45	0.73	0.51	0.28	الشمال
0.76	1.7	0.86	1.01	0.67	0.52	0.43	0.83	0.5	0.62	0.43	المتحد
0.37	0.56	0.45	0.34	0.41	0.3	0.29	0.3	0.29	0.37	0.39	التجاري
0.2	0.7	0.27	0.24	0.2	0.14	0.12	0.1	0.09	0.11	0.05	الشرق الاوسط
1.16	0.92	0.59	0.56	0.6	0.54	0.57	0.63	1.05	2.7	3.41	الوسط الحسابي

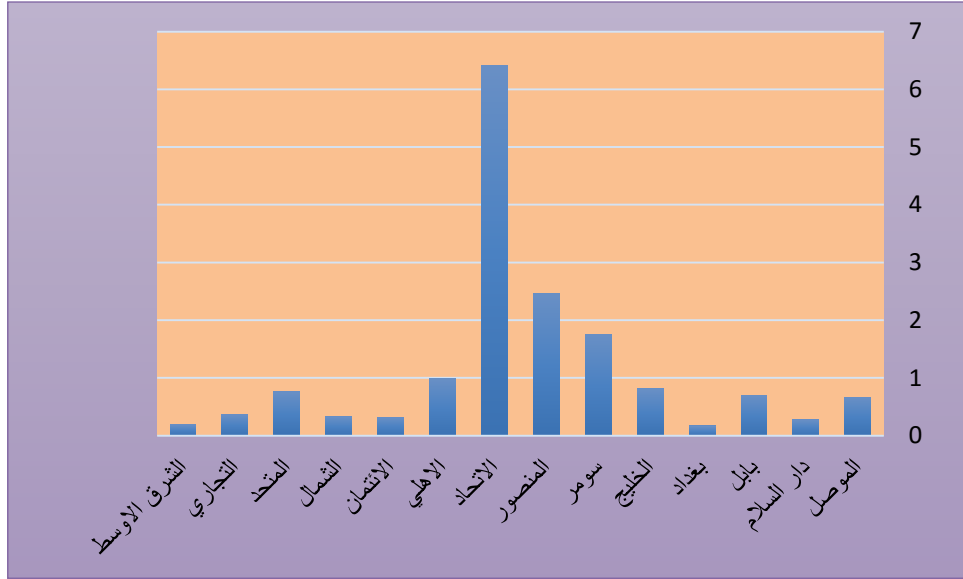
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-5) اعلاه ما يأتي :-

- أ- حققت معظم المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة نسبة (10%) لمعيار نسبة رأس المال الى الودائع كحد ادنى خلال سنوات الدراسة ،وهي النسبة التي اعتمدها معظم المصارف المركزية ،وهذا بشكل عام يعني توفير نوع من الحماية للمودعين تجاه المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الخليج في عام (2011 و2012) وبنسبة (0.05 و0.04) على التوالي، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الاتحاد في عام (2005) وبمقدار (35.4) وهذا يؤشر قلة الودائع لدى المصرف المذكور في تلك السنة .
- ب- حققت المصارف التجارية كافة وسطا حسابيا اعلى من النسبة المقبولة لمعيار نسبة رأس المال الى الودائع ،ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف بغداد بمقدار (0.17)، وكانت اعلى نسبة من نصيب مصرف الاتحاد بنسبة (6.41).
- ت- حققت المصارف التجارية عينة الدراسة كافة وسطا حسابيا اعلى من النسبة المقبولة لمعيار نسبة رأس المال الى الودائع بالنسبة لكل سنة من سنوات السلسلة الزمنية المعتمدة من قبل الباحثة في التحليل .وكانت اقل النسب من نصيب عامي (2010) بنسبة (0.54)،وربما يعود ذلك الى تنشيط الاقتصاد العراقي بشكل عام خلال تلك السنة ،وهو ما دفع الى زيادة الايداعات .اما اعلى نسبة فكانت من نصيب عام (2005) اذ بلغت النسبة (3.41)، وهذا يعود بشكل كبير الى النسبة المتحققة في مصرف الاتحاد لعام 2005 ،
- يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة كانت ملتزمة بالنسبة المقررة لرأس المال الى الودائع .ويبين الشكل ادناه تحليلا تفصيلا للمقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مقارنة بالمتوسط الحسابي العام لكل المصارف اثناء مدة الدراسة .

شكل (13)

مؤشر راس المال على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5-3)

2- رأس المال / إجمالي الموجودات × 100

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة رأس المال في المصرف الى اجمالي موجوداته ، وكلما ازدادت قيمة المؤشر كلما كان ذلك يصب في مصلحة المودعين من وجهة نظر المصرف المركزي ، وهذا الامر بالضد من تطلعات المساهمين اذ ان زيادة المؤشر يعني انخفاض في معدل العائد على حق الملكية .وبشكل عام لا يمكن التعويل على هذا المؤشر مالم يتم فصل الموجودات الخطرة عن الموجودات غير الخطرة.ويبين الجدول (3-6) ادناه مؤشر نسبة راس المال في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الموجودات التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-6)

مؤشر راس المال على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.3	0.58	0.36	0.43	0.29	0.27	0.24	0.12	0.22	0.22	0.25	الموصل
0.22	0.24	0.21	0.15	0.13	0.16	0.16	0.11	0.16	0.2	0.67	دار السلام
0.36	0.48	0.46	0.33	0.37	0.25	0.3	0.25	0.36	0.4	0.43	بابل
0.14	0.14	0.14	0.13	0.13	0.1	0.11	0.13	0.15	0.16	0.17	بغداد
0.39	0.31	0.32	0.02	0.03	0.21	0.19	0.1	0.16	0.27	2.25	الخليج
0.57	0.59	0.6	0.56	0.59	0.58	0.53	0.58	0.45	0.56	0.68	سومر
0.45	0.28	0.32	0.58	0.37	0.44	0.531	0.43	0.7	0.85	-	المنصور
0.53	0.36	0.31	0.16	0.41	0.47	0.42	0.6	0.68	0.92	0.98	الاتحاد
0.43	0.41	0.28	0.3	0.54	0.46	0.53	0.35	0.49	0.57	0.39	الاهلي
0.2	0.4	0.25	0.18	0.23	0.17	0.23	0.21	0.14	0.07	0.12	الانتمان
0.21	0.2	0.16	0.13	0.19	0.11	0.19	0.28	0.33	0.3	0.2	الشمال
0.35	0.53	0.4	0.35	0.3	0.29	0.23	0.4	0.32	0.38	0.25	المتحد
0.37	0.56	0.45	0.34	0.4	0.29	0.29	0.29	0.28	0.36	0.39	التجاري
0.14	0.37	0.19	0.18	0.15	0.11	0.1	0.07	0.08	0.09	0.05	الشرق الاوسط
0.33	0.39	0.32	0.28	0.3	0.28	0.29	0.28	0.32	0.4	0.49	الوسط الحسابي

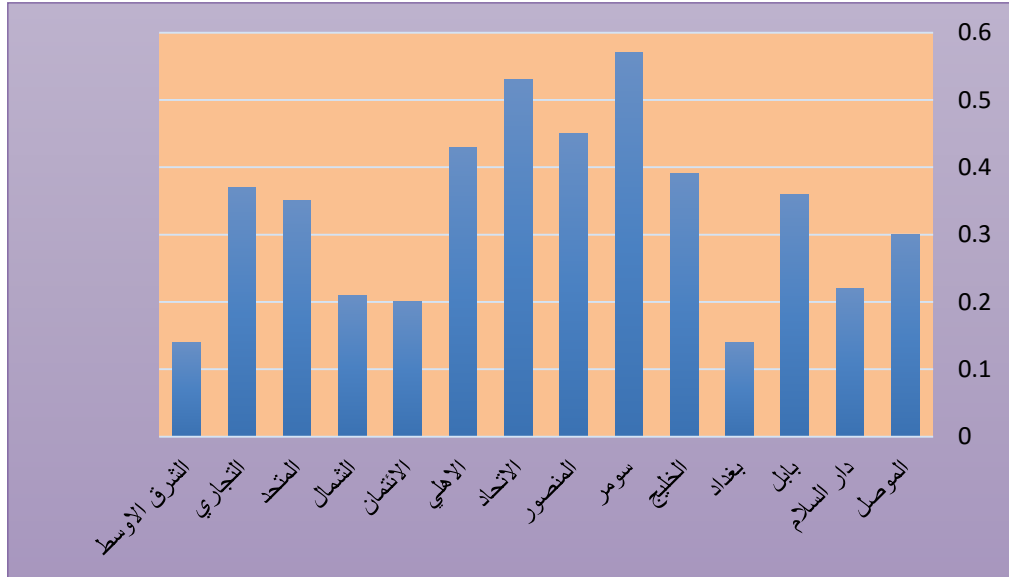
المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-6) اعلاه ما يأتي :-

- أ- كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الشرق الاوسط في عام (2005) وبنسبة (0.05)، وهذا يؤشر ارتفاع مبلغ الودائع لدى المصرف المذكور في تلك السنة، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الخليج في عام (2005) وبمقدار (2.25) وهذا يؤشر قلة الموجودات لدى المصرف المذكور في تلك السنة قياسا براس المال.
- ب- حقق مصرفي بغداد والشرق الاوسط اقل وسط حسابي لمؤشر نسبة رأس المال الى الموجودات حيث بلغ (0.14)، ولقد كانت اكبر نسبة من نصيب مصرف سومر بمقدار (0.57)، وهو اعلى من الوسط الحسابي العام البالغ (0.33)، وكذلك حققت عدد من المصارف الاخرى لنسب اعلى من المعدل مثل بابل و الخليج وسومر والمنصور، وهذا يؤشر تباين المصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني، مما يعني تفاوت قوة المصارف في خلق موجودات يمكن استثمارها.
- ت- حققت المصارف اعلى نسبة لرأس المال قياسا بالموجودات في عام (2005) اذ بلغت النسبة (0.49)، فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2012) وبنسبة (0.28).

ويبين الشكل ادناه تحليلا تفصيلا للمقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مقارنة بالمتوسط الحسابي العام لكل المصارف اثناء مدة الدراسة .
شكل (14)

مؤشر راس المال على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6-3)

3- رأس المال / الاستثمارات × 100

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة رأس المال في المصرف الى اجمالي استثماراته ، ولم يتسن للباحثة الحصول على معلومات من المصارف عينة البحث بخصوص طبيعة تلك الاستثمارات ، لذلك سيتم اعتبارها من الاستثمارات غير الخطرة التي لا تتطلب الاحتفاظ براس مال كبير ، لمواجهة احتمالات المخاطرة فيها، فضلا" عن ذلك نلاحظ ان المصارف التجارية وخاصة الاهلية منها تحيط استثماراتها بتحوطات امان تمكنها من تقليل هامش المخاطرة الى اقل حد ممكن .ويبين الجدول (7-3) ادناه مؤشر نسبة راس المال في المصارف عينة الدراسة الى استثماراتها، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (7-3)

مؤشر راس المال على الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
10.8	36.2	13.5	11.4	11.9	5.63	9.66	4.98	5.23	4.53	4.98	الموصل
15.7	2.93	0.95	0.68	0.5	0.54	37.9	30.2	33.8	32	17.6	دار السلام
113	89.8	50.3	32.9	32.9	26.9	29.1	7.4	8.65	16.4	837	بابل
0.65	0.55	0.61	0.73	0.61	0.77	0.52	0.32	0.62	1	0.73	بغداد
2.32	3.21	3.86	0.58	0.08	0.52	0.37	0.19	0.38	1.24	12.8	الخليج
65.5	166	124	100	82.9	58	45.2	10.2	9.49	5.34	53.7	سومر
0.71	0.51	0.53	1.01	0.98	0.88	0.977	0.49	0.79	0.96	-	المنصور
610	3780	2290	12.9	8.49	9.8	1.3	-	-	-	-	الاتحاد
15.1	18.1	4.64	51.5	6.12	4.33	2.53	1.63	56.9	3.51	1.52	الاھلي
0.41	0.61	0.38	0.28	0.44	0.28	0.49	0.49	0.32	0.17	0.59	الائتمان
29.7	5.37	4.93	22	9.39	9.88	26.3	62.9	98.7	26.3	30.8	الشمال
15.9	23.6	21.3	17.4	18.5	23.5	30.2	3.16	4.73	7.74	9.37	المتحد
1.24	0.89	1.33	0.78	0.87	0.45	0.38	0.47	0.43	0.64	6.12	التجاري
4.87	9.31	7.87	3.45	19	7.58	0.71	0.22	0.21	0.27	0.09	الشرق الاوسط
63.3	295	180	18.3	13.8	10.6	13.3	8.76	15.7	7.2	69.7	الوسط الحسابي

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (7-3) اعلاه ما يلي :-

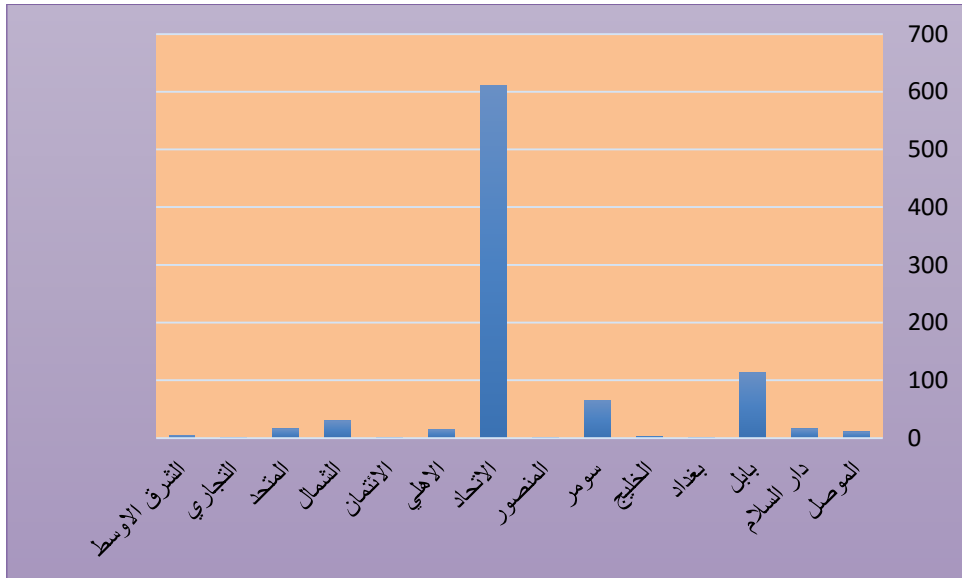
- أ- كانت اقل نسبة لرأس المال الى اجمالي الاستثمارات في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرف الائتمان في عام (2006) وبنسبة (0.17)، وهذا يدل على ان رأس مال المصرف في تلك السنة شكل ما نسبته (17%) من اجمالي استثمارات المصرف المذكور، وهذا يدل ايضا على التوسع الكبير الذي تبناه المصرف في تلك الفترة في مجال الاستثمار ، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الاتحاد في عام (2014) وبمقدار (3780%) وهذا يؤشر قلة الاستثمارات لدى المصرف المذكور في تلك السنة .
- ب- كان اعلى وسط حسابي لمعيار نسبة رأس المال الى الاستثمارات من نصيب مصرف الاتحاد (610%) وهذا يؤشر الضعف الكبير في مجال الاستثمار للمصرف المذكور ، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.41) وهذا يؤشر نشاط المصرف المذكور لاستثمار امواله في مجالات متعددة.

ت- كان اعلى وسط حسابي من نصيب عام (2014) اذ بلغ (295) والواقع ان ذلك يعود وفي جزء كبير منه الى النتيجة المتحققة لمصرف الاتحاد ، كما بلغ اقل وسط حسابي (7.2) وذلك في عام (2006) .

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال الاستثمار ، ففي حين حققت بعض المصارف استثمار مبالغ كبيرة في مجالات متعددة ، كانت هناك مصارف شكلت مبالغ الاستثمار فيها نسب ضئيلة جدا من راس المال لم تتجاوز (9%). ويبين الشكل ادناه مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة .

شكل (15)

مؤشر راس المال على الاستثمارات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7-3)

رأس المال/ القروض × 100

-4

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة رأس المال في المصرف الى اجمالي القروض الممنوحة من قبله ،وكما تمت الاشارة له في الجانب النظري يعد هذا المؤشر مقياسا لهامش الامان المتاح للمصرف في حال فشله في استرداد كل او جزء من القروض الممنوحة من قبله ،اي قدرته على مواجهة مخاطرة الائتمان

ويبين الجدول (3-8) ادناه مؤشر نسبة راس المال في المصارف عينة الدراسة الى القروض الممنوحة من قبلها ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-8)

مؤشر راس المال على القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1.17	1.22	1.32	1	0.91	0.78	0.83	1.58	1.65	1	1.41	الموصل
4.79	1.17	5.03	9.69	5.23	6.24	8.05	4.88	2.59	2.76	2.2	دار السلام
2.67	0.9	0.87	3.14	2.84	4.64	6.19	3.93	1.7	1.29	1.18	بابل
1.06	1.1	1.2	1.27	0.78	0.55	1.1	1.54	1.01	1.22	0.84	بغداد
2.33	1.02	1.04	0.06	0.15	1.62	1.58	1.4	1.57	1.57	13.3	الخليج
1.62	1.75	1.78	2.02	1.32	1.42	1.06	2.69	1.79	1.41	1	سومر
66.7	53.3	111	37.2	57.7	18.3	231	95.3	43	19.5	-	المنصور
21.5	0.71	0.59	0.64	1.86	1.27	3.81	6.67	75.7	90.5	33.1	الاتحاد
2.78	1.51	1.32	1.48	2.04	1.4	3.05	2.65	3.57	3.56	7.23	الاهلي
32.3	204	60.7	13.7	10.4	7.64	7.67	14.6	2.67	1.09	0.91	الائتمان
0.84	0.68	0.54	0.47	0.65	0.45	0.86	1.58	1.14	0.98	1.02	الشمال
5.05	0.74	0.56	0.65	0.71	0.57	0.91	30.1	6.86	5	4.46	المتحد
42.6	34.9	37.9	43.3	121	167	9.01	5.92	2.58	2.38	2.76	التجاري
1.12	1.33	0.73	0.76	0.53	0.46	0.86	2.71	1.83	1.35	0.6	الشرق الاوسط
13.3	21.7	16.1	8.24	14.7	15.2	19.7	12.5	10.5	9.5	5.01	الوسط الحسابي

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-8) اعلاه ما يأتي :-

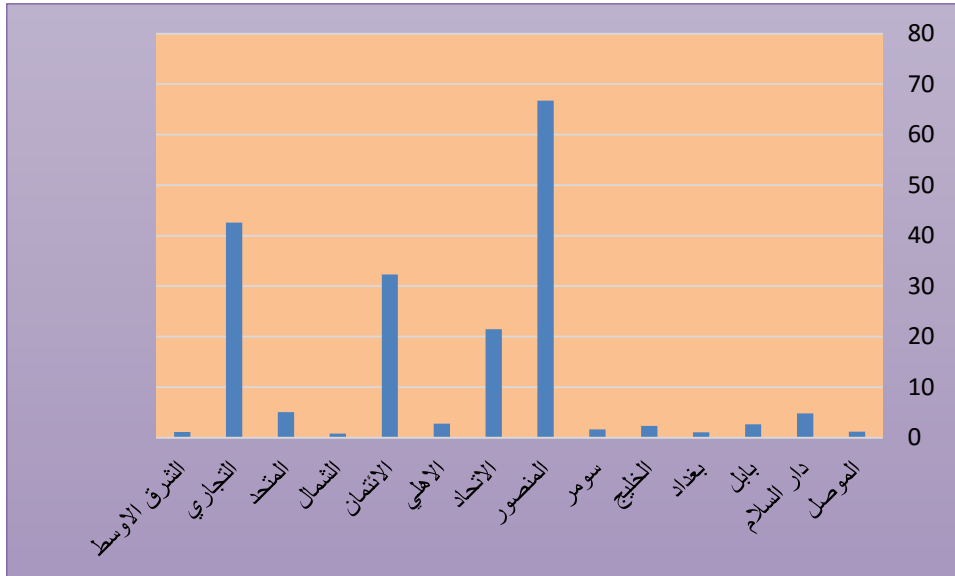
- كانت اقل نسبة لراس المال الى اجمالي القروض في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرف الخليج في عام (2012) وبنسبة (0.06) ، وهذا يدل على ان المصرف المذكور توسع في عملية الاقراض الى الحد الذي جعل راس المال يشكل ما نسبته فقط (6%) من اجمالي القروض الممنوحة ، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عام (2014) وبمقدار (204) وهذا يؤشر ضعف منح القروض من قبل المصرف المذكور في تلك السنة ، ولكن في المقابل يتمتع بهامش امان عال".
- كان اعلى وسط حسابي لمعيار نسبة رأس المال الى القروض من نصيب مصرف المنصور (66.7%) وهي اعلى بكثير من المتوسط الحسابي العام (13.3)، ولقد كانت

اقل نسبة من نصيب مصرف الشمال بمقدار (0.84) وهذا يؤشر نشاط المصرف المذكور لاستثمار امواله في مجالات متعددة.
ت- كان اعلى وسط حسابي من نصيب عام (2009) اذ بلغ (19.7) والواقع ان ذلك يعود وفي جزء كبير منه الى النتيجة المتحققة لمصرف المنصور، كما بلغ اقل وسط حسابي (5.01) وذلك في عام (2005) .

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال الاستثمار، ففي حين حققت بعض المصارف استثمار مبالغ كبيرة في مجالات متعددة، كانت هناك مصارف شكلت مبالغ الاستثمار فيها نسب ضئيلة جدا من راس المال لم تتجاوز (6%)، ويبين الشكل ادناه مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة .

شكل (16)

مؤشر راس المال على القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8-3)

المبحث الثالث

تحليل الأداء المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة

سيتضمن هذا المبحث الحالي تحليل لواقع مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ، حيث اعتمدت الباحثة اربعة مؤشرات تعد هي الاله في مجال الاداء المالي لاي منظمة ، وهذه المؤشرات هي (العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية ، العائد على الودائع ، صافي هامش الفائدة).

$$1- \text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى فاعلية المصرف في استخدام موجوداته المتنوعة لغرض توليد الارباح ، وكلما كانت النسبة اكبر كلما كان ذلك افضل ، ويبين الجدول (3-9) ادناه معدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-9)

مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.04	0.01	0.08	0.04	0.05	0.06	0.04	0.04	0.04	0.03	0.02	الموصل
0.02	0.02	0.03	0.03	0.02	0.00	0.03	0.04	0.06	-0.04	0.02	دار السلام
0.03	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.06	0.05	0.03	بابل
0.03	0.00	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.04	0.06	0.03	0.01	بغداد
0.05	0.05	0.07	0.09	0.04	0.02	0.03	0.06	0.03	0.03	0.03	الخليج
0.02	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.05	0.01	0.03	0.03	0.04	سومر
0.04	0.02	0.04	0.03	0.04	0.03	0.00	0.10	0.12	0.05	0.00	المنصور
0.05	0.03	0.11	0.04	0.03	0.08	0.03	0.04	0.06	0.04	0.00	الاتحاد
0.02	0.01	0.03	0.05	0.02	0.01	0.01	0.05	0.04	-0.02	0.03	الاهلي
0.03	0.00	0.02	0.05	0.04	0.02	0.02	0.05	0.06	0.04	0.03	الاتنمان
0.04	0.00	0.03	0.04	0.05	0.03	0.04	0.05	0.06	0.04	0.03	الشمال
0.03	0.04	0.05	0.08	0.08	0.08	0.04	-0.01	0.02	-0.10	0.04	المتحد
0.03	0.02	0.03	0.05	0.03	0.07	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	التجاري
0.03	0.01	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.04	0.02	0.03	الشرق الاوسط
0.03	0.02	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.05	0.01	0.03	الوسط الحسابي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-9) اعلاه ما يأتي :-

أ- وجود تباين كبير في مستوى اداء المصارف التجارية عينة الدراسة ، وخلال السلسلة الزمنية الداخلة ضمن الدراسة ، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب المصرف المتحد في عام (2006) وبنسبة (- 0.10) مما يدل على ان المصرف حقق خسارة خلال تلك السنة . وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الاتحاد في عام (2013) وبمقدار (0.11) وهي نسبة جيدة قياسا بالمستوى العام لاداء المصارف عينة الدراسة ، اذ يؤشر ذلك حسن استخدام المصرف لموجوداته .

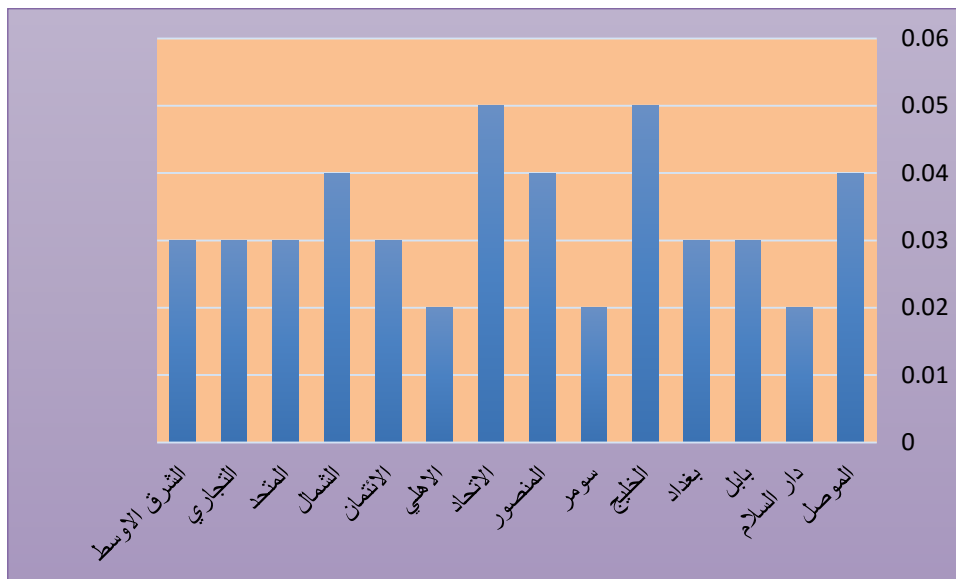
ب- حقق كل من مصرفي الخليج والاتحاد اعلى الاوساط الحسابية لمعيار معدل العائد على الموجودات وبنسبة (0.05) ، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصارف دار السلام والاهلي وسومر بغداد بمقدار (0.02)، وهذا يؤشر ضعف استخدام المصارف المذكورة لموجوداتها قياسا بالمصارف الاخرى عينة الدراسة.

ت- حققت المصارف التجارية عينة الدراسة كافة اعلى وسطا حسابيا لمعيار نسبة العائد الى الموجودات في عام (2007) وبنسبة (0.05) . وكانت اقل النسب من نصيب عام (2006) بنسبة (0.01)، وربما يعود ذلك الى تحقيق مصارف مثل دار السلام والاهلي والمتحد لخسائر اثناء ممارستها لعمالها خلال تلك السنوات ،

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة وبشكل عام حققت نتائج ضعيفة فيما يخص معدل العائد على الموجودات . ويبين الشكل مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة .

شكل (17)

مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9-3)

صافي الدخل	=	معدل العائد على حقوق الملكية
حقوق الملكية		

يقيس هذا المؤشر معدل ما يحصل عليه المالكين من عوائد نتيجة لاستثمار اموالهم في المصرف المعني سواء على شكل توزيعات نقدية او ارباح محتجزة ، وهذا المقياس هو الاله من بين المقاييس الاخرى ، كونه يرتبط وبشكل مباشر بالمستثمرين ، وبالتالي كلما زادت قيمة المؤشر كلما كان ذلك افضل بالنسبة لهم. ويبين الجدول (3-10) ادناه مؤشر معدل العائد على حق الملكية في المصارف عينة الدراسة ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة

الجدول (10-3)

مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.13	0.01	0.17	0.09	0.14	0.19	0.14	0.20	0.16	0.11	0.09	الموصل
0.12	0.08	0.12	0.15	0.11	0.02	0.17	0.31	0.44	-0.24	0.03	دار السلام
0.08	0.03	0.03	0.05	0.05	0.08	0.08	0.16	0.13	0.10	0.07	بابل
0.16	0.11	0.13	0.14	0.18	0.14	0.17	0.24	0.30	0.16	0.04	بغداد
0.17	0.12	0.18	0.24	0.10	0.10	0.13	0.38	0.17	0.11	0.12	الخليج
0.03	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.09	0.02	0.06	0.06	0.06	سومر
0.07	0.07	0.11	0.06	0.09	0.05	0.00	0.16	0.15	0.05	0.00	المنصور
0.10	0.07	0.25	0.18	0.07	0.14	0.07	0.06	0.08	0.04	0.00	الاتحاد
0.05	0.03	0.10	0.12	0.03	0.03	0.01	0.11	0.07	-0.03	0.07	الاهلي
0.17	0.06	0.07	0.14	0.12	0.07	0.08	0.20	0.28	0.42	0.21	الاتئمان
0.16	0.07	0.16	0.25	0.20	0.20	0.17	0.15	0.16	0.11	0.14	الشمال
0.08	0.08	0.11	0.18	0.20	0.22	0.15	-0.03	0.06	-0.30	0.12	المتحد
0.06	0.04	0.05	0.10	0.06	0.15	0.05	0.06	0.04	0.03	0.03	التجاري
0.18	0.00	0.12	0.15	0.16	0.12	0.16	0.22	0.32	0.16	0.41	الشرق الاوسط
0.12	0.06	0.12	0.13	0.11	0.11	0.11	0.16	0.18	0.05	0.11	الوسط الحسابي

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

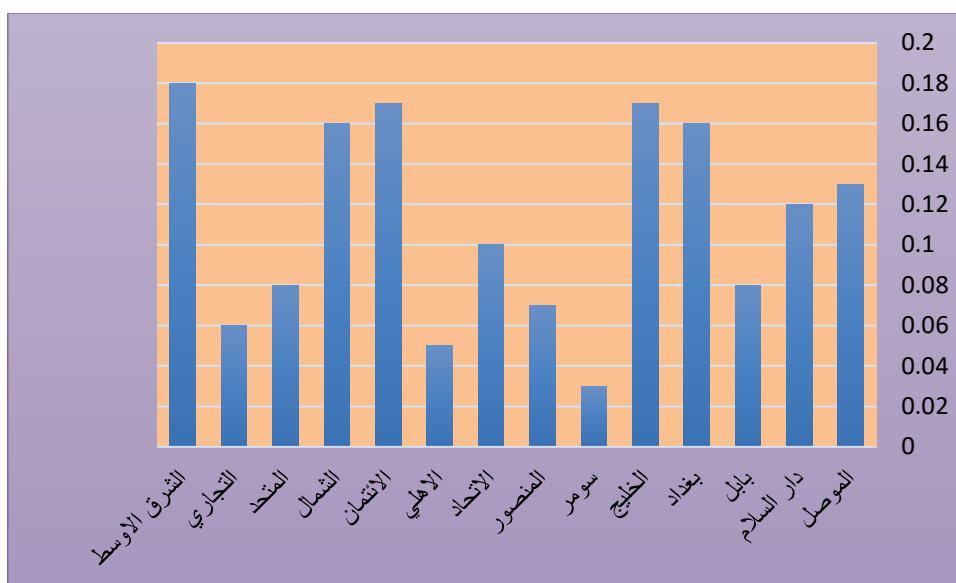
يتبين من الجدول (10-3) اعلاه ما يأتي :-

- أ- كانت اقل معدل عائد على حق الملكية من نصيب المصرف المتحد في عام (2006) وبنسبة (- 0.30)، وهذا يؤشر تحقيق المصرف لخسائر في تلك السنة، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عام (2006) وبمقدار (0.42) وهذا يؤشر تحقيق المصرف المذكور ارباحا كبيرة قياسا بباقي المصارف عينة الدراسة.
- ب- حقق مصرف سومر اقل وسط حسابي لمؤشر معدل العائد على الموجودات حيث بلغ (0.03)، ولقد كانت اكبر نسبة من نصيب مصرف الشرق الاوسط بمقدار (0.18)، وهذا يؤشر التباين الكبير للمصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني، مما يعني تفاوت كفاءة المصارف في خدمة المستثمرين لديها.

ت- حققت المصارف اعلى معدل عائد على حق الملكية في عام (2007) اذ بلغت النسبة (0.18)، فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2006) وبنسبة (0.05)، وذلك يعود للخسارات التي حققتها بعض المصارف في تلك السنة. من ذلك تستدل الباحثة وجود تفاوت كبير في معدلات العائد على حق الملكية التي حققتها المصارف عينة الدراسة. ويبين الشكل مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة .

شكل (18)

مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-10)

$$\text{3- معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي حصل عليها ، وبالتالي كلما كان المؤشر كبير كلما دل ذلك على كفاءة استخدام المصرف للودائع التي يحصل عليها ، وتوظيفها باتجاه خدمة المصرف وتحقيق اهدافه.. ويبين الجدول (3-11) ادناه مؤشر معدل العائد في المصارف عينة الدراسة الى ودائعها، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (11-3)

مؤشر معدل العائد الى الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2014-2005)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.07	0.03	0.17	0.08	0.08	0.08	0.05	0.05	0.06	0.04	0.04	الموصل
0.03	0.03	0.04	0.04	0.02	0.00	0.03	0.05	0.07	-0.05	0.02	دار السلام
0.06	0.05	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.08	0.11	0.10	0.07	بابل
0.03	0.00	0.03	0.03	0.04	0.02	0.03	0.05	0.09	0.04	0.01	بغداد
0.08	0.09	0.13	0.14	0.06	0.03	0.04	0.09	0.05	0.05	0.08	الخليج
0.06	0.0001	0.01	0.01	0.01	0.01	0.18	0.05	0.10	0.09	0.15	سومر
0.21	0.04	0.06	0.10	0.06	0.05	0.01	0.27	0.84	0.70	0.00	المنصور
0.20	0.05	0.21	0.05	0.08	0.21	0.06	0.13	0.34	0.75	0.15	الاتحاد
0.05	0.03	0.05	0.12	0.04	0.03	0.02	0.09	0.08	-0.05	0.06	الاهلي
0.05	0.0001	0.04	0.07	0.07	0.02	0.04	0.09	0.09	0.05	0.04	الائتمان
0.06	0.0003	0.04	0.06	0.07	0.04	0.06	0.08	0.13	0.06	0.04	الشمال
0.07	0.14	0.11	0.23	0.16	0.14	0.07	-0.02	0.03	-0.17	0.06	المتحد
0.08	0.09	0.11	0.13	0.10	0.17	0.05	0.05	0.02	0.03	0.02	التجاري
0.03	0.01	0.04	0.05	0.04	0.02	0.03	0.03	0.05	0.02	0.04	الشرق الاوسط
0.07	0.04	0.08	0.07	0.06	0.06	0.05	0.06	0.10	0.07	0.06	الوسط الحسابي

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (11-3) اعلاه ما يأتي :-

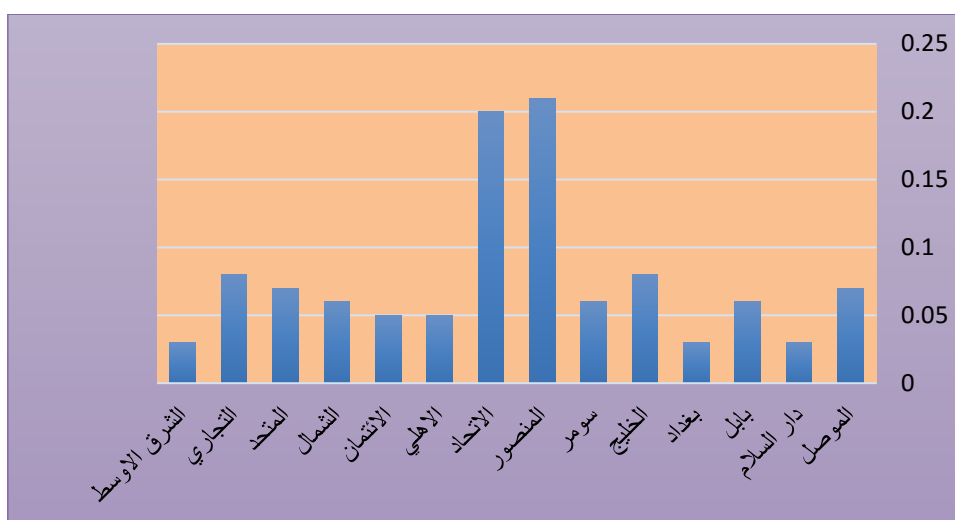
- أ- كانت اقل نسبة لمعدل العائد على الودائع في المصارف عينة الدراسة من نصيب المصرف المتحد في عام (2006) وبنسبة (-0.17) ، وهذا يدل على ان المصرف المذكور حقق خسارة في تلك السنة ، وهذا يدل ايضا على عدم كفاءة المصرف المذكور في تلك السنة في تحقيق خطط استثمارية جيدة، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف المنصور في عام (2007) وبمقدار (0.84) وهذا يؤشر قوة اعتماد المصرف المذكور على الخطط والسياسات الاستثمارية في تلك السنة .
- ب- كان اعلى وسط حسابي لمعيار معدل العائد الى الودائع من نصيب مصرف المنصور (0.21) وهو اعلى من الوسط الحسابي العام (0.07) بكثير، وهذا يؤشر التفوق الكبير الذي حققه المصرف المذكور على المصارف الاخرى في مجال العائد على الودائع ،ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرفي دار السلام والشرق الاوسط بمقدار (0.03) وهو اقل من الوسط الحسابي العام ،وهذا يؤشر ضعف نشاط المصرفين المذكورين في مجال الخطط والنشاطات الاستثمارية.

ت- كان اعلى وسط حسابي لمعدل العائد على الودائع من نصيب عام (2006) اذ بلغ (0.10) وهو اعلى من الوسط الحسابي العام (0.07) ،والواقع ان ذلك يعود الى تحقيق ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.04) وذلك في عام (2014) مما يوشر ضعف المصارف عينة الدراسة في تحقيق معدلات عائد على الودائع وربما يعود ذلك الى طبيعة الظروف السائدة في البلد في تلك السنة.

يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال تحقيق معدلات العائد على الودائع ،فبينما حققت معظم المصارف نتائج ايجابية ، حققت مصارف اخرى نتائج سلبية ناتجة عن ضعف في مجال تنفيذ خطط وسياسات الاستثمار.ويبين الشكل مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة.

شكل (19)

مؤشر معدل العائد الى الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11-3)

$$4- \text{ صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس الفرق بين العائد من الفائدة ومصاريف تلك الفائدة مقسومة على الموجودات المولدة للدخل ، وكلما كانت النسبة اكبر كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في تحقيق

صافي هامش فائدة اكبر ، ويدل ذلك على تحقيق المصرف لكفاءة استثمار امواله وكذلك الكفاءة التشغيلية من حيث تقليل مصاريف الفائدة.

ويبين الجدول (3-12) ادناه مؤشر صافي هامش الفائدة في المصارف عينة الدراسة ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة ، كما يتضمن الجدول الاوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

الجدول (3-12)

مؤشر صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)

الوسط الحسابي	السنوات										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.19	0.01	0.28	0.09	0.14	0.17	0.13	0.25	0.38	0.34	0.13	الموصل
0.32	0.08	0.11	0.13	0.04	0.01	0.97	1.40	0.33	0.04	0.07	دار السلام
0.57	3.59	0.03	0.16	0.16	0.29	0.45	0.57	0.23	0.14	0.12	بابل
0.08	0.05	0.07	0.08	0.08	0.06	0.08	0.10	0.16	0.10	0.04	بغداد
0.10	0.14	0.19	0.20	0.07	0.04	0.05	0.11	0.07	0.09	0.10	الخليج
0.06	0.00	0.02	0.02	-0.01	0.00	0.11	0.09	0.18	0.10	0.10	سومر
0.07	0.04	0.06	0.06	0.09	0.05	0.07	0.11	0.13	0.05	0.00	المنصور
1.24	0.08	0.27	0.17	0.09	0.20	0.09	0.49	7.02	3.74	0.27	الاتحاد
0.13	0.08	0.13	0.26	0.07	0.05	0.04	0.14	0.36	0.07	0.11	الاهلي
0.07	0.04	0.04	0.04	0.08	0.03	0.05	0.13	0.13	0.08	0.09	الانتمان
0.15	0.05	0.10	0.15	0.15	0.13	0.18	0.27	0.21	0.12	0.15	الشمال
0.04	0.06	0.08	0.15	0.17	0.15	0.15	-0.05	0.15	-0.84	0.42	المتحد
0.05	0.04	0.09	0.07	0.06	0.01	0.02	0.04	0.02	0.02	0.08	التجاري
0.08	0.02	0.11	0.12	0.11	0.06	0.08	0.08	0.12	0.05	0.07	الشرق الاوسط
0.23	0.31	0.11	0.12	0.09	0.09	0.18	0.27	0.68	0.29	0.12	الوسط الحسابي

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3-12) اعلاه ما يأتي :-

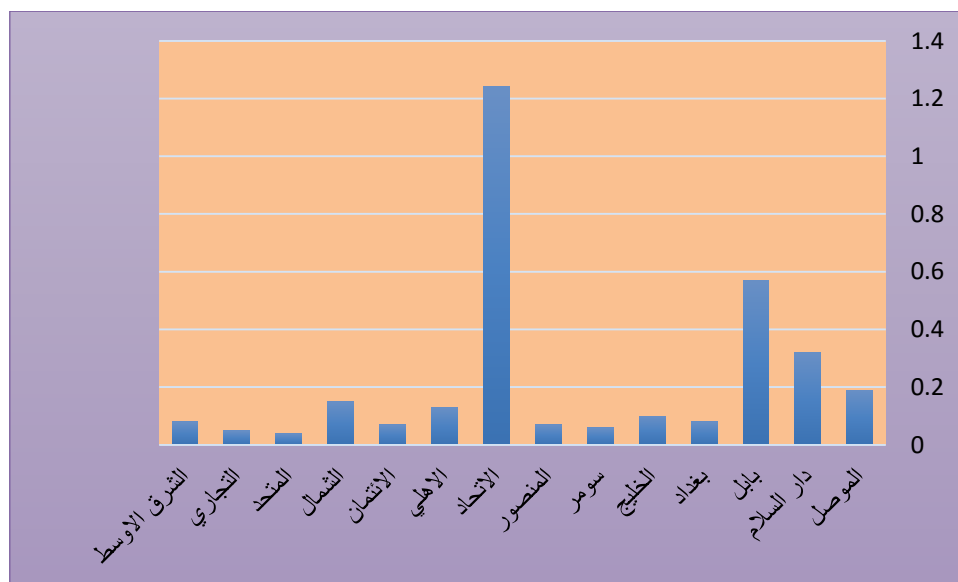
- كانت اقل نسبة لهامش صافي الفائدة في المصارف عينة الدراسة من نصيب المصرف المتحد في عام (2006) وبنسبة (- 0.84) ، وهذا يدل على ان المصرف المذكور حقق خسارة حيث ان المصاريف كانت اكبر من الايرادات ، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف الاتحاد في عام (2007) وبمقدار (702 %) وهذا يؤشر تمتع المصرف المذكور بهامش صافي فائدة عالي ، بمعنى ان ايراداته التشغيلية اكبر من مصاريفه التشغيلية.
- كان اعلى وسط حسابي لمعيار هامش صافي الفائدة من نصيب مصرف الاتحاد (1.24) وهذا المتوسط اعلى من الوسط الحسابي العام لكل المصارف البالغ (0.23)، وهو ما يؤشر

تفوق المصرف المعني على كل المصارف عينة الدراسة ، ولقد حقق كل من مصرف بابل ودار السلام تفوقا على الوسط الحسابي العام ، فيما كانت كل المصارف الاخرى اقل من المتوسط الحسابي العام. ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف المتحد بمقدار (0.04) وهذا يؤشر ارتفاع التكاليف التشغيلية للمصرف قياسا بايراداته التشغيلية.

ت- كان اعلى وسط حسابي من نصيب عام (2007) اذ بلغ (0.68) والواقع ان ذلك يعود وفي جزء كبير منه الى النتيجة المتحققة لمصرف الاتحاد الذي حقق متوسط اعلى من المتوسط الحسابي العام لكل المصارف في تلك السنة ، ولم يحقق اي مصرف متوسط اعلى من المتوسط الحسابي العام في تلك السنة ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.09) وذلك في عامي (2010 و 2011)، وهذا يؤشر ارتفاع المصاريف التشغيلية للمصارف في تلك السنة يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال هامش صافي الفائدة ، وهذا يعني في الواقع عدم وجود سياسات عامة ضابطة للمصاريف التشغيلية الامر الذي يؤدي الى انخفاض في الايرادات التشغيلية بالشكل الذي ينعكس سلبا على صافي ايرادات تلك المصارف. ويبين الشكل مقارنة بين المتوسط الحسابي لكل مصرف مع المتوسط الحسابي العام لكل المصارف خلال مدة الدراسة .

شكل (20)

مؤشر صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2014)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-12)

الفصل الرابع

قياس و تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة
المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال في
مؤشرات الأداء المالي

المبحث الأول: بناء وتوصيف النموذج القياسي المقدر
للدراصة

المبحث الثاني: قياس أثر العلاقة ما بين مؤشرات مخاطرة
السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس
المال كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء
المالي كمتغيرات تابعة

المبحث الثالث: مقارنة نتائج تحليل أثر مؤشرات مخاطرة
السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال
في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة

للمدة (2005-2014)

المبحث الاول

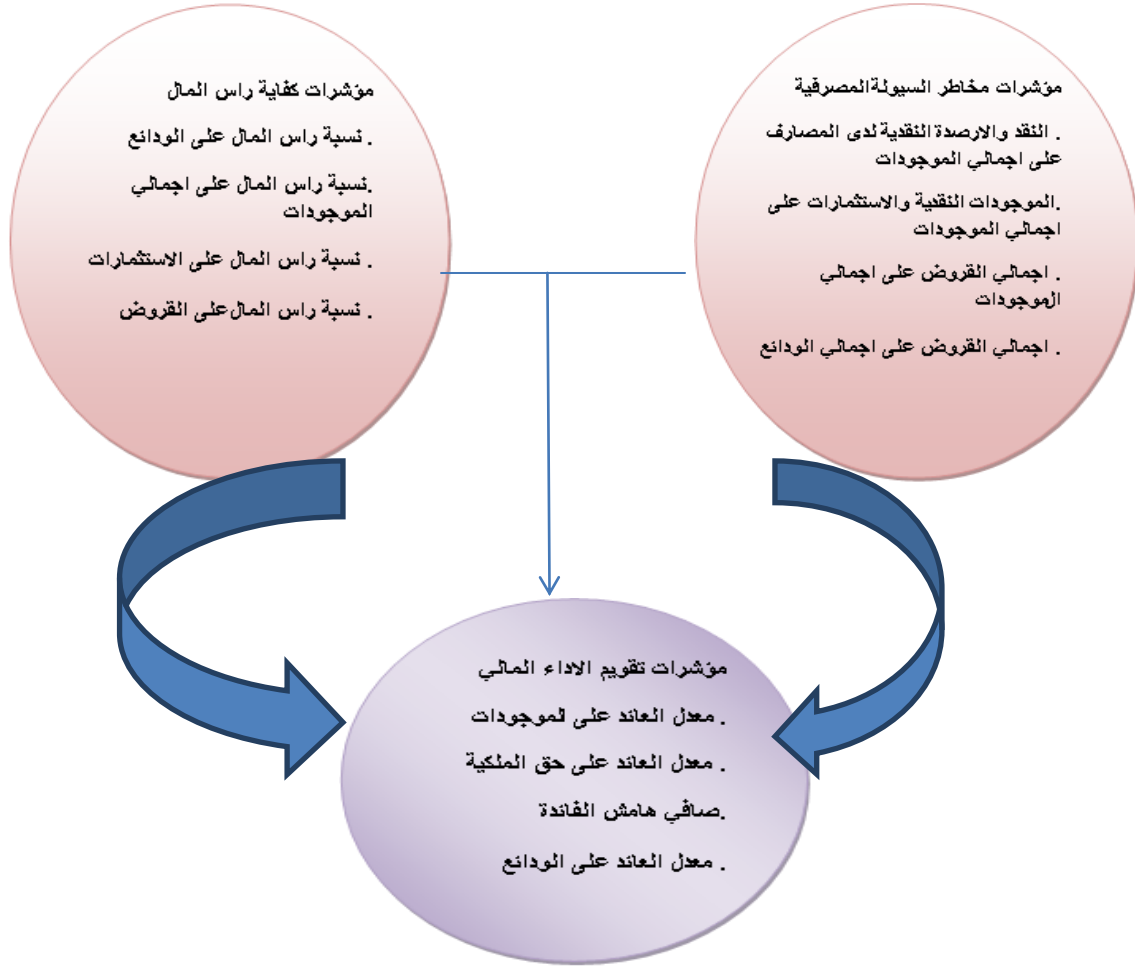
بناء و توصيف النموذج القياسي المقدر للدراسة

بهدف تقدير وقياس أثر مؤشرات السيولة وكفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي يجب توصيف النموذج القياسي الذي يوضح اتجاه العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الصيغة الرياضية الخطية وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتقدير العلاقة من خلال اعتماد اسلوب الانحدار المتعدد المراحل وتم إدخال البيانات الخاصة بمتغيرات السيولة ومؤشرات تقويم الاداء المصرفي على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية وكفاية راس المال (كمتغيرات مستقلة) ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي (كمتغيرات معتمدة) وكما تظهر العلاقة الخطية .

اولا:- مخطط الدراسة الافتراضي

بالاستناد إلى الإطار الفكري العام لأدبيات ادارة مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات الاداء المالي ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها قامت الباحثة بتوليف مخطط مطور وافتراضي للدراسة والذي يجسد مخططاً للعلاقات بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها.

بُني مخطط الدراسة الفرضي على وفق ما توافر للباحثة من معرفة للعلاقات المنطقية بين المتغيرات يعد ان قامت بمراجعة واسعة للبحوث الحديثة في هذا المجال . ولقد جرى تطوير المخطط الفرضي للدراسة ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بإشكالية الدراسة و منطلقاتها الفلسفية التي نصت على ان حسن ادارة المصارف لمؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية راس المال له الاثر الايجابي والمباشر على تحسين كفاءة الاداء المالي المصرفي . و يصور الشكل (21) المخطط الفرضي للدراسة.



شكل (21) المخطط الافتراضي للدراسة

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على المناهج العلمية النظرية

ثانيا : متغيرات الدراسة.

1. (المتغير الأول) مؤشرات مخاطرة السيولة (المتغير المستقل الاول) بأبعاده الاربعة نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف الى اجمالي الموجودات ويرمز لها X_1 ، نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات ويرمز لها X_2 ، نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات ويرمز لها X_3 ، نسبة اجمالي الودائع ويرمز له بالرمز X_4 .
2. (المتغير الثاني) مؤشرات كفاية راس المال (المتغير المستقل الثاني) ويضم اربعة ابعاد ايضا وهي نسبة راس المال الى الودائع Y_1 ، نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات Y_2 ، نسبة راس المال الى الاستثمارات Y_3 ، نسبة راس المال الى القروض Y_4 .

3. (المتغير الثالث) مؤشرات الاداء المالي (المتغير التابع) تمثلت أبعادها الأساسية ب معدل العائد على الموجودات ويرمز له Z1، معدل العائد على حق الملكية Z2 ، معدل العائد على الودائع Z3، صافي هامش الفائدة Z4.

ثالثا :افتراضات النموذج القياسي.

هدفت الباحثة من خلال المخطط الفرضي وما تم طريقة في الجانب النظري من الاطروحة كالروابط المعرفية بين المتغيرات المعتمدة سواء أكانت نظرية او تطبيقية من اجل خلق صورة متكاملة عن الموضوع ، وبالشكل الذي يمكن من الاحاطة به بالشكل الامثل. وسيتم تناول الفرضيات التي توضح العلاقة على النحو الاتي:

1- العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة والاداء المالي

لم تزل ولحد الان ، وربما ستضل لفترة طويلة الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي ضربت كبريات المصارف الامريكية وادت الى افلاسها عالققة في اذهان الكثير من الناس ، وستضل درسا بليغا لكل الصيارفة في العالم ، والواقع ان هذه الازمة المالية انما هي في الواقع ازمة سيولة ، فقد وجدت تلك المصارف نفسها امام معضلتين وهما عدم توافر مصادر تمويل جديدة وعدم توفر ما يكفي من اموال لدى المصارف المعنية لغرض الايفاء بالتزاماتها (Maaka,2013:5).

ان احد اهم التبريرات لاسباب وقوع المصارف بهكذا ازمات هو عدم اهتمام المصارف المعنية للسيولة لديها بالشكل الذي يحقق حمايتها من تعرضها لمثل تلك المخاطر ، الامر الذي دفع العديد من المطالبات ومن مختلف الجهات المعنية باحتفاظ المصارف بهامش امان كاف" من الاموال السائلة من اجل تجنب هكذا ازمات . ويعني ذلك ضرورة مباشرة المصارف وعلى اختلاف انواعها بوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الادارة الفعالة للسيولة فيها بالشكل الذي يؤدي الى عدم الاضرار بموقفها المالي وانشطتها الاقتصادية ، التي ستتعرض لاجابا او سلبا على ادائها المالية.

وعلى الرغم من ان الهدف الرئيس لاي مصرف هو تعظيم ثروة المساهمين من خلال الانشطة التي يقوم بها الا ان هدف الحماية من مخاطرة السيولة يجب ان يكون هدفا لا يقل اهمية ابدا عن الهدف الاول ، وذلك لان مخاطر السيولة تؤثر على نواحي العمل كافة في المصرف وبالخصوص على مؤشرات الاداء المالي لديه ، حيث انه في حال تعرض المصرف الى ازمة سيولة نقدية فان ذلك سيدفعه الى عدة احتمالات من اهمها قيامه بالاقتراض من سوق النقد بمعدلات فائدة عالية من اجل سد العجز لديه ،وهذا سينعكس سلبا على مجمل مؤشرات الاداء المالية ، او انه قد يضطر

الى بيع جزء من موجوداته وبأثمان قليلة من اجل سد الحاجة الفورية الى النقد ، وهذا الامر سيكون له انعكاسات كبيرة سواء على سمعة المصرف من ناحية او على موقفه ورضائته المالية من ناحية اخرى ، اما في حال عدم تعرض المصرف الى ازمة سيولة ، فان عدم التخطيط الجيد للسيولة قد يجرمه من فرص ربح كبيرة من خلال عدم موافقته على منح قروض مربحة لزيائن جيدين تخوفا من تعرضه لمخاطر سيوله (Njeri,2013:4). ان هذين الامرين وعلى الامد البعيد سيرفعان من كلف اقراض المصرف وبالتالي سيعرضانه اما الى الافلاس او في احسن الاحوال تبوؤ ذيل القائمة من بين مستوى الاداء في المصارف العاملة في البلد.

ان الجدل الفكري اعلاه دفع الكثير من الباحثين الى تناول موضوع العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة والاداء المالي للمصارف بهدف استجلاء طبيعة ونوع العلاقة بينهما وفي ظل بيانات وظروف مختلفة ، ولقد تطرق (Jonattan & Xu,2011:27-28) الى عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع ، ولقد خلص الباحثان الى استنتاج مفاده انه على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية وبعض مؤشرات الاداء المالي الا ان الجدل حول طبيعة ونوع هذه العلاقة وكيفية تأثرها بالظروف المحيطة لم يحسم بعد ، فقد اظهرت بحوث معينة وجود علاقة ايجابية ، بينما وجدت بحوث اخرى علاقة سلبية ، والواقع ان ذلك يدفعنا الى الاستنتاج ان هناك الكثير من المتغيرات التي تتحكم بطبيعة ونوع العلاقة منها مدى كفاءة الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة في المصارف موضوع الدراسة من حيث ادارة مخاطر السيولة ، او حتى طبيعة البيئة او الظروف الاقتصادية التي تعمل بها تلك المصارف ، مما يعني ان المصارف هنا تواجه ضغوطا متزايدة من البيئتين الداخلية والخارجية.

إن كل ما تقدم اثار لدى الباحثة الدوافع لدراسة والتعمق بموضوع العلاقة بين المتغيران اعلاه لاعتقادها بانه مازالت هناك حاجة الى المزيد من الدراسة والتاثير النظري والتطبيقي ، وضرورة تناول الموضوع من اكثر من جانب في البيئة العراقية لمعرفة وتحديد نوع العلاقة بالشكل الذي يحقق اكبر استفادة ممكنة للمصارف الاهلية العاملة في البيئة العراقية.

2- العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال والاداء المالي :

على الرغم من وجود مؤشرات عالمية تم الاتفاق عليها بموجب مقررات لجنة بازل الثلاث بخصوص كفاية راس المال الا ان هذا الموضوع مازال محط اهتمام العديد من الاطراف داخل النظام المالي في اي بلد سواء من ناحية المشرعين القانونيين او الخبراء او الصيارفة ، فمن ناحية نجد ان المشرعين القانونيين يركزون على ضرورة التزام المصارف العاملة في النظام المالية بالحدود القصوى من تلك المؤشرات من اجل ضمان حقوق المودعين وكذلك ضمان استقرارية النظام المالي والاسواق المالية ، لان كفاية راس المال يعد مؤشرا مهما لمدى تحمل المصرف

للخسائر داخليا ، وعدم امتدادها للنظام المالي (Yahaya etal,2016:14) . من جانب اخر نجد ان الصيارفة وفي اي نظام مالي يفضلون الحد الادنى من متطلبات راس المال وذلك بهدف تحقيق جملة اهداف اهمها اتاحة اكبر قدر ممكن من الاموال للاقراض وبالتالي تعظيم القيمة لهم ، وكذلك فان المستوى المتدني من راس المال قياسا بالتمويل المقترض سيحقق رفعا ماليا ممتاز سيعمل على تعظيم الايرادات من موجودات المصرف ، هذا من جانبي المشرعين والصيارفة اما من جانب الخبراء فقد دلت العديد من الدراسات على ضرورة احتفاظ المصرف بذلك المقدار من راس المال الذي يحقق الامان والاستقرار لعمليات المصرف تجاه اية خسائر مستقبلية محتملة بحيث يتم ضمان عمل المصرف وعدم تعرضه للإفلاس الذي يمكن ان يعرض مجمل النظام المالي للخطر (Aspal & Nazneen,2014:31).

ان حصيلة الجدل الفكري اعلاه في واقع الامر يدفع باتجاهين قد يبدوان متناقضين في ظاهرهما ، ولكن الحقيقة ليس هناك تناقض اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة الظروف البيئية المحيطة بعمل المصرف ، وبالتالي يمكن استخلاص نتيجة مفادها ان هذه المعايير يجب ان لا تكون جامدة ومحددة بغض النظر عن طبيعة بيئة عمل المصارف ، وكذلك طبيعة الظروف الاقتصادية التي تمر بها. فاذا كانت الظروف الاقتصادية ممتازة فمن الممكن تخفيض تلك المؤشرات بنسب معينة حتى تعطي المصارف حرية اكبر في ممارسة نشاطها بما يضمن لها مساهمة اكبر في تطوير النشاط الاقتصادي ، واذا كانت المؤشرات بالضد من ذلك يمكن العمل بالمؤشرات الاصلية من اجل ضمان استقرار النظام المالي والاسواق المالية.

ان ما ورد في اعلاه دفع العديد من الباحثين لمحاولة الاجابة على التساؤل الاتي هل يؤثر التزام المصرف بمؤشرات كفاية راس المال على ادائه المالي ؟، والواقع ان الدراسات التي تم استعراضها من قبل (Aspal & Nazneen, Bateni etal,2014) تباينت في نتائجها فهناك دراسات دعمت التأثيرات الايجابية لمؤشرات كفاية راس المال على بعض مؤشرات الاداء المالي ، وهناك دراسات دعمت التأثيرات السلبية ، الامر الذي يدفع الى الاعتقاد الى ان اثر هذه المؤشرات انما يعتمد كثيرا على طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل بها المصارف ، ومدى الكفاءة الادارية لتلك المصارف ، فضلا عن طبيعة وواقع حال المؤشرات الاقتصادية السائدة في البلد الذي يعمل به المصارف المختارة (Yahaya etal,2016:20).

3- العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات مخاطرة السيولة

بشكل عام هناك علاقة ايجابية بين مستوى كفاية راس المال والسيولة المصرفية ، فكلما ارتفعت مؤشرات كفاية راس المال لدى المصارف المعنية كلما ادى ذلك الى زيادة السيولة المصرفية فيها ، الامر الذي يعني ان مستوى كفاية راس المال يساهم وبشكل كبير في تخفيض مخاطرة السيولة المصرفية (Aspal & Nazneen,2014:30) ، كونه يعمل على حجز جزء من اموال المصرف بصيغة اموال سائلة لمواجهة اي طارئ محتمل بالتالي سيوافر اموال

متاحة لمواجهة اي حدث طارئ قد يواجه المصرف ويضطر فيه المودعين الى سحب اموالهم او يزيد فيه المقترضين من طلب القروض.

ولكن زيادة احتجاز الاموال بحجة كفاية راس المال سيؤدي الى تقليص القوة الاقراضية للمصارف من موجوداتها الامر الذي سينعكس سلبا على مجمل الاداء المالي للمصرف مما يحتم على ادارة المصرف اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل حسن ادارة العلاقة بين متطلبات كفاية راس المال والسيولة المصرفية وصولا الى الهدف الاكبر للمصرف الا وهو تعظيم ثروة المساهمين.

رابعا - الصيغة الخطية

وقد اعتمدت المعادلة الآتية لتقدير الصيغة الخطية :

$$Z_{ij} = B_0 + B_1X_{1i} - B_2X_{2i} + B_3X_{3i} + B_4X_{4i} + u_i \dots \dots \dots (1)$$

$$Z_{ij} = B_0 + B_1y_{1i} - B_2y_{2i} + B_3y_{3i} + B_4y_{4i} + u_i \dots \dots \dots (2)$$

اذ أن :

$$Z_{ij} = f(x_{ij})$$

إذ أن :

(Z_{ij}) = تمثل المتغيرات التابعة للنموذج القياسي والمتمثلة بمؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي واشتملت على اربع متغيرات فقط :

$$(j = 1, 2, 3, \dots, 10)$$

$$(i = 1, 2, 3, 4)$$

أما (x_{ij}) = تمثل المتغيرات المستقلة للنموذج والمتمثلة بمؤشرات السيولة المصرفية واقتصرت في النموذج المختار على أربعة متغيرات.

$$(i = 1, 2, 3, 4)$$

$$(j = 1, 2, 3, \dots, 10)$$

أما (y_{ij}) = تمثل المتغيرات المستقلة للنموذج والمتمثلة بمؤشرات كفاية راس المال في النموذج المختار وحددة بأربعة متغيرات.

$(i= 1,2,3,4)$

$(j=1,2,3.....10)$

خامسا:- معايير تحليل الدراسة.

1- معيار التحليل المصرفي :

يظهر هذا المعيار جانب التحليل وفق الطروحات المصرفية ومنطق النظرية الاقتصادية اذا يجري وفق هذا المعيار مقارنة إشارات وقيم المعلمات المستخرجة من خلال معادلة الانحدار المتعدد والتي تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2- معيار التحليل الاحصائي:

وفق هذا المعيار يتم اثبات نطاق امكانية تبني معلمات التقدير في توصيف النموذج القياسي وهذه الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل هي:

أ- t : يظهر اختبار (t Test) الدلالة المعنوية لمعلمات النموذج التي تم تقديره وفق برنامج spss للمؤشرات المستقلة والتابعة من خلال قيمة t المحتسبة اذ كانت أكبر من قيمة t الجدولية هذا دليل على وجود دلالة معنوية لمعلمة التقدير أي وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

ب- F : يستخدم اختبار (Fisher Test) لإبراز معنوية معادلة الانحدار من خلال قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية وهذا منطوق وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ج- R^2 : يستخدم اختبار معامل التحديد R^2 (Coefficient of Determination) لمعرفة القوة التفسيرية التي يسببها المتغيرات المستقلة للمتغير التابع وهذه القوة تتراوح قيمتها $0 < R^2 < 1$ وكلما زادت قيمة R^2 يستنتج من ذلك على القوة التفسيرية لأثر المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع.

د - P -Value : يستخدم مقياس P -Value لتوضيح إلى أي مدى لدينا إثبات أو دليل لنرفض فرض العدم (H_0) و نأخذ بالفرض البديل (H_1) في الإختبار الذي لدينا أي اذا

كانت القيمة الاحتمالية لمجموعة بيانات قيمة P-Value عن الفا الثابت مستوى الدلالة (0.05) كل ما كان لدينا إثبات أو دليل أقوى ضد صحة فرض العدم أو قبول فرض العدم، و بالتالي، كلما قلّ القيمة يرفض العلماء عندئذ "فرضية العدم" الخاصة بالتجربة - أي أنهم يستبعدون فرضية أن متغيرات التجربة لم يكن لها تأثير ذو قيمة على النتائج.

3- معيار التحليل القياسي: اختبار دارين- واتسون Durbin-Watson يستخدم لاكتشاف وجود الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي إذ يشير الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي) الى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية على علاقة مع حد الخطأ في أي مدة زمنية اخرى. اذا كان حد الخطأ في مدة زمنية مرتبطاً بحد الخطأ في المدة الزمنية السابقة يكون هناك ارتباطاً ذاتياً من الدرجة الاولى ومعظم التطبيقات في الاقتصاد القياسي تتضمن ارتباطاً ذاتياً من الدرجة الاولى اكثر من الدرجة الثانية بالرغم من انه من الممكن ان يكون هناك ارتباطاً ذاتياً سالباً فأن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية تظهر ارتباطاً ذاتياً موجبا. وتتراوح قيمة D-W بين الصفر و 4 وليس هناك ارتباطاً ذاتياً اذا كانت قيمة D-W قريبة من 2.

المبحث الثاني

قياس أثرالعلاقة ما بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء المالي كمتغيرات تابعة

بعد تحليل البيانات المعبرة عن مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغيرات تابعة على الحاسوب الآلي وبالصيغ الخطية التي اعتمده في التحليل القياسي من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية للمصارف عينة الدراسة وكما يلي:-

اولا :- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل للمدة (2005-2014).

1 - نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف قياس أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل، تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطرة السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (1-4) وجدول (2-4).

جدول (1-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية Z2

$$Z2 = 0.172 - 0.113 X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.172	0.791	0.626	0.003	10.50	1.860	13.397	4.1	1.448
B4	-0.113				3.66				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا" على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ ان النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-1) تدل على نجاح النموذج القياسي في أثر العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات الاداء المالي حيث بلغ معامل التفسير (R2) مايقارب(0.626) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل وهذا يفسر ان المتغير المستقل X4 نسبة القروض الى الموجودات استطاعت الاستحواذ على مانسبته (0.626) من المتغيرات المؤثرة على العائد على حق الملكية ROE اما النسبة الباقية (0.374) من التغيرات في العائد على حق الملكية ترجع الى عوامل تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كما أن الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.059) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين أختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.448) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة سالبية معلمة المتغير X4 تدل علاقة عكسية بين نسبة القروض على الودائع الى العائد على حق الملكية وذلك لان زيادة هذه النسبة توجي الى زيادة حاجة المصرف الى مصادر تمويل جديدة لتلبية طلبات القروض اما الاقتراض من سوق النقد او بيع بعض الاصول وهذا الامر يترتب عليه ارتفاع تكاليف التمويل مما يؤدي الى انخفاض الارباح وزيادة المديونية.

جدول (4-2)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة Z4

$$Z4 = 0.533 + 0.803 X2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.533	0.78	0.608	0.04	2.011	1.860	12.43	4.1	2.4
B2	0.803				3.526				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا"على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-2) إن هناك فقط متغير مستقل وهو X2 (نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z4(صافي هامش الفائدة) ويظهر

ذلك جليا من خلال معامل التحديد (R^2) حيث بلغ (0.608) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر (0.608) من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة (0.392) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الاداء المالي ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (2.4) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=0.83$) والحد الأعلى ($du=1.4$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-4$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات ونسبة صافي هامش الفائدة لان ارتفاع هذه النسبة يدل على ان المصرف يمتلك قوة ومثانة من ناحية مخاطر السيولة كذلك هذه الاستثمارات تحقق فائدة و مخاطرتها وكلفتها منخفضة كذلك تشجع المصرف على زيادة الاستثمارات والقروض وتحقيق الارباح من خلال فروقات الفائدة.

2 - نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي .

لغرض قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل تم تحليل و إدخال البيانات على الحاسوب الآلي وبالطريقة الخطية والتي اعتمدت في التحليل القياسي وذلك استنادا الى المعايير الإحصائية والقياسية والمصرفية وتم استبعاد العلاقات الضعيفة واعتماد النموذج القياسي الامثل كما تظهر النتائج في جداول (3-4) و(4-4).

(3-4)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على حق الملكية $Z2 ROE$

$$Z2=0.168 - 0.057 Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.168	0787	0.619	0.003	10.59	1.86	12.99	4.1	1.72
B2	-0.057				3.605				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من الجدول (4-3) ان المتغير المستقل نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات (Y2) تؤثر في المتغير التابع Z2 كما تبين نتائج الأختبارات الأحصائية الى نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R2 (0.619) وتمثل مقدار التغيرات في Z2 والتي يسببها (Y2) ويعني إن المتغير المستقل استطاعت تفسير ما نسبته 61.9% من التأثيرات على مؤشر العائد على حق الملكية ROE اما نسبة (0.381) من التغيرات الحاصلة في Z2 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تاثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي لسالبية إشارة معلمة المتغير Y2 ان اتجاه العلاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع اي تغير بنسبة 1% في Y2 يؤدي الى تغير Z2 بنسبة 61.9% وتفسير ذلك زيادة نسبة رأس المال الى الموجودات فانه ينصب من مصلحة المودعين حسب رؤية البنك المركزي وهو عكس تطلعات المساهمين ويعني انخفاض العائد على حق الملكية لذلك من المهم الفصل بين الموجودات الخطرة عن الموجودات غير الخطرة.

جدول (4-4)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة Z4

$$Z4 = 0.366 - 0.584 Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.366	0.648	0.420	4.678	1.860	5.788	4.1	1.735
B2	-0.584			2.406				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (4-4) إن هناك فقط متغير مستقل Y2 (نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z4(صافي هامش الفائدة) اذ يبين معامل التحديد (R2) القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر (0.420) من التغير الحاصل في

صافي هامش الفائدة وان ما نسبة (0.58) من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. وتشير النتائج الاحصائية لنجاح النموذج القياسي عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة ككل . كذلك نتيجة اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي ليس فيه مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.735) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6)، اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة عكسية بين نسبة راس المال على اجمالي الموجودات ونسبة صافي هامش الفائدة، لان راس المال يمثل الأسهم المدفوعة، والفائض، والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف، ويطلق عليها حق الملكية وتضاف اليها المخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والاقراض لان هذه المخاطرة تلتهم ارباح المصرف

ثانياً:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف دار السلام للمدة (2005-2014).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بعد تحليل البيانات الخاصة بمصرف دار السلام وادخالها على الحاسوب الآلي وبالطريقة الخطية وكانت الصيغة المثلى والتي اعتمدت في التحليل القياسي وذلك استنادا الى المعايير الإحصائية والقياسية والمصرفي وكننت افضل النتائج كما في الجدول(4-5) والجدول(4-6) وكالتالي:-

جدول (5-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات Z1 ROA.

$$Z1 = 0.14 + 0.057 X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.14	0.675	0.456	0.02	1.798	1.860	6.702	4.1	1.2
B1	0.057				2.589				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (5-4) إن هناك فقط متغير مستقل وهو X1 (نسبة النقد بالاضافة الى الارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z1(العائد على الموجودات) ويظهر ذلك جليا من خلال معامل التحديد (R2) حيث بلغ (0.456) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 45.6% من التغير الحاصل في العائد على الموجودات وان ما نسبة (0.544) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.2) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وذلك بسبب ان زيادة هذه النسبة يعطي اشارة جيدة لطمأنت المودعين والمستثمرين ان المصرف لديه نسبة نقد جيدة لمواجهة اي مخاطرة محتملة وبالتالي زيادة الودائع والقروض والاستثمارات وتحقيق الارباح للمصرف .

جدول (6-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة Z4.

$$Z4 = 1.106 + 1.866 X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	1.106	0.652	0.425	0.004	1.849	1.860	5.908	4.1	1.88
B1	1.866				2.431				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير نتائج الواردة في الجدول (6-4) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ معامل التحديد R2 (0.425) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل النقد والارصدة النقدية و لدى المصارف على اجمالي الموجودات يفسر 42.5% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة (0.575) من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (F, T) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) ، فقد كانت قيم (T) المحتسبة لـ (X1) هي (2.431) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.860) مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل X1 على المتغير التابع Z4 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يوكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.88) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4)وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X1 تدل على وجود علاقة ايجابية اي زيادة نسبة الارصدة النقدية في الصندوق او المصارف يرفع ملاءة المصرف ضد مخاطر السيولة ويحفز المودعين لعدم سحب ودائعهم وبالتالي استقرار الودائع واستثمارات وموجودات المصرف.

2 - نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي .

من اجل قياس أثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف دار السلام . تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (7-4) وجدول (8-4).

جدول(7-4)

نتائج أثر مؤشرات كفاية راس المال في معدل العائد على الموجودات Z1

$$Z1 = 0.21 + 0.01 Y3$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.21	0.685	0.470	0.014	4.175	1.860	7.09	4.1	1.413
B3	0.01				2.663				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال استقراء النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (7-4) نجاح النموذج القياسي المقدر وفق الصيغة الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع اذ بلغ معامل التفسير R2 (0.470) وهذا يظهر القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل Y3 يفسر 47 % من التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات وان ما نسبة (0.53) من التغيرات الحاصلة في ROA ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل Y3 على المتغير التابع Z4 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع. ويبين اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني

مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.413) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة وبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل Y3 نسبة رأس المال الى الاستثمارات تدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع العائد على الموجودات وذلك لان زيادة هذه النسبة توحي ان المصرف ملتزم بمتطلبات كفاية رأس المال وفق المعايير المحددة من البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى استقرار موجودات المصرف وعدم الحاجة الى الاقتراض او تصفية بعض الموجودات لوجود ملاءة جيدة لدى المصرف .

جدول(4-8)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية Z2

$$Z2 = 0.08 + 0.05 Y3$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.08	0.665	0.442	0.018	1.732	1.860	6.342	4.1	1.46
B3	0.05				2.518				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا"على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-8) إن المتغير المستقل Y3 (نسبة رأس المال على الاستثمارات) يؤثر في المتغير التابع Z2 (العائد على حق الملكية) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.442) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 44.2% من التغير الحاصل في Z2 وان ما نسبة (0.558) من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-

value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك أختبار D-W يوكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.46) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6)، اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى الاستثمارات والعائد على حق الملكية وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر وليس بحاجة الى المديونية وان المصرف لديه استثمارات جيدة غير خطرة لتؤثر على راس المال مما يحافظ على دخل وزيادة وبالتالي زيادة العائد على حق الملكية.

ثالثا: - قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بابل للمدة(2005-2014).

بعد تحليل البيانات الخاصة بمصرف بابل تم ادخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع وتم قياس تاثير مؤشرات مخاطرة السيولة في مؤشرات الاداء المالي ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي وكانت افضل النتائج من خلال الصيغة الخطية وفق البرنامج الاحصائي SPSS كمايلي :-

1 - نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي.

بعد ان تم ادخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي ومن خلال الصيغة الخطية كان النموذج القياسي الامثل ان نسبة اجمالي القروض ا اجمالي الودائع تؤثر على صافي هامش الفائدة كما تظهر نتائج الجدول (4-9).

جدول (4-9)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي

$$Z4=0.137+ 1.443 X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.137	0.642	0.412	0.022	0.337	1.860	5.615	4.1	1.881
B4	1.443				2.37				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير نتائج الواردة في الجدول (4-9) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل X4 والمتغير التابع Z4 حيث بلغ معامل التحديد R2 (0.412) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع يفسر 41.2% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة 58.8% من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك يظهر نجاح النموذج من خلال تجاوز قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) ، مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل X4 على المتغير التابع Z4 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.881) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4)وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X4 تدل على وجود علاقة ايجابية اي زيادة نسبة اجمالي القروض الى الودائع تؤدي الى زيادة معدل الفائدة المتحقق وذلك لان ربح المصرف عن طريق الفوائد هو الفرق بين معدل الفائدة على القروض مطروحا منه معدل الفائدة على الودائع وهذا يدل ان المصرف ان المصرف بحاجة الى سيولة لمواجهة طلبات القروض والسحوبات .

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

من اجل قياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بابل . تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (10-4).

جدول (10-4)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في Z4

$$Z4=1.09 + 2.38 Y1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	1.09	0.661	0.437	0.01	3.787	1.860	27.9	4.1	1.441
B1	2.388				6.750				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(10-4) إن Y1 (نسبة رأس المال على الودائع) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.437) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 43.7% من التغير الحاصل في Z4 وان ما نسبة (0.56.3) من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (T , F) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير

المستقل على المتغير التابع . كذلك أختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي إذ بلغت قيمة المحتسبة (1.44) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى الودائع وصافي هامش الفائدة وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر ولدية استثمارات جيدة ذات مخاطرة منخفضة لا تؤثر على راس المال .

رابعاً:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد للمدة (2005-2014).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف بغداد على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-11).

(11-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات

$$Z1=0.190 + 2.217 X2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.190	0.713	0.509	0.01	3.33	1.860	8.289	4.1	1.828
B2	2.217				2.879				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-11) إن المتغير المستقل X_2 (نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات لدى المصارف على اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z_1 (العائد على الموجودات) وينجلي من معامل التحديد (R^2) حيث بلغ (0.509) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 50.9% من التغير الحاصل في العائد على الموجودات وان ما نسبة 49.1% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.828) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=0.83$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du=4$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات لدى المصارف على اجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وذلك بسبب ان زيادة هذه النسبة تبين ان المصرف لديه سيولة جيدة وموجودات سائلة وتحقق عائد في سوق النقد وبالتالي الحفاظ على موجودات المصرف وقيمتها .

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي .

من اجل تقدير وقياس أثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد ، تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-12) و(4-13).

جدول(4-12)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على الموجودات Z1

$$Z1=0.190 + 2.055 Y1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.129	0.94	0.886	0.02	5.071	1.860	9.741	4.1	1.86
B1	2.055				6.007				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير نتائج الواردة في الجدول (4-12) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل Y1 والمتغير التابع Z1 حيث بلغ معامل التحديد R2 (0.886) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 88.6% من التغير الحاصل في العائد على الموجودات وان ما نسبة 11.4% من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك يظهر نجاح النموذج من خلال تجاوز قيم (F, T) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) ، مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل Y1 على المتغير التابع Z1 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.86) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y1 تدل على وجود علاقة ايجابية بين نسبة رأس المال على الودائع ومعدل العائد على الموجودات وذلك لان رأس المال يعتبر خط الدفاع النهائي امام الخسائر وزيادة هذه النسبة تعني ان المصرف ليس بحاجة الى التخلي عن الموجودات ولدية القدرة على الايفاء بالتزاماته.

جدول (4-13)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي.

$$Z2=0.693 + 8.57Y1-13.39Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.693	0.90	0.824	0.01	4.28	1.895	5.846	3.71	1.89
B1	8.57				4.355				
B2	-13.39				4.201				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير نتائج الاختبارات الواردة في الجدول(4-13) إن المتغير المستقل Y1 (نسبة راس المال على الودائع) ونسبة راس المال على اجمالي الموجودات Y2 يؤثران في المتغير التابع Z2 (العائد على حق الملكية) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.824) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 82.4% من التغير الحاصل في Z4 وان ما نسبة 17.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.89) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارات المعلمات تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى الودائع والعائد على حق الملكية وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر ولدية استثمارات

جيدة وان المصرف ليس بحاجة الى الاقتراض لتمويل استثماراته اما العلاقة العكسية بين Y2 والعائد على حق الملكية فتدل ان المصرف يحتفظ بنسبة رأس المال كبيرة الى الموجودات وهذه النسبة والعلاقة توحى ان المصرف يتخوف من المخاطرة بجانب الموجودات وخاصة المدرة للدخل مما يقلص حجم الاستثمار والارباح المتحققة.

خامساً:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج للمدة (2005-2014) .

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

يهدف قياس اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع لمصرف الخليج تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب stepwise في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-14) والجدول (4-15) والجدول (4-16).

جدول(4-14)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات

$$Z1=0.015 + 0.156X3$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.015	0.730	0.533	0.008	1.303	1.860	9.131	4.1	1.804
B3	0.156				3.022				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-14) إن المتغير المستقل X3 نسبة اجمالي القروض على اجمالي الموجودات يؤثر في المتغير التابع Z1 (العائد على الموجودات) ويظهر ذلك من خلال النتائج

الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.533) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 53.3% من التغير الحاصل في Z1 وان ما نسبة 46.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع ، كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الأرتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.804) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du=4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة وبالباغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات والعائد على الموجودات وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر والمصرف لديه ملاءة مالية عالية وبالتالي استقرار جانب موجودات المصرف وعدم حاجة المصرف الى بيع الموجودات بسعر قد يكون اقل من القيمة السوقية وبالتالي يحقق خسارة للمصرف ويتحمل تكاليف معاملات وبالعكس.

جدول(4-15)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في معدل العائد على الودائع

$$Z3=0.025 + 0.153X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.025	0.807	0.651	0.002	1.657	1.860	14.08	4.1	1.871
B4	0.153				3.86				

المصدر : من إعداد الباحثة أعمادا"على مخرجات برنامج (spss).

يظهر من خلال النتائج الاحصائية في الجدول نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ R2 اذ بلغ معامل التحديد معامل التفسير (0.651) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل

يفسر نسبة 65.1% من التغير الحاصل في المتغير المستقل اما نسبة 34.9% ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي.

كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخلة في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد خلوا النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.871) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du=4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل X4 تدل على وجود علاقة ايجابية مع معدل العائد على الودائع لان زيادة النسبة تعني فوائد اكثر لان فائدة المصرف تحدد من خلال الفرق بين فوائد القروض والودائع وبالتالي زيادة استثمار المصرف في القروض يعني عوائد اكثر .

جدول(4-16)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.026 + 0.239 X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.026	0.551	0.725	0.001	1.312	1.860	21.04	4.1	1.695
B4	0.239				4.587				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-16) إن هناك المتغير المستقل X4 (نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.725) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 72.5% من التغير الحاصل في Z4 وان ما نسبة 27.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير

المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخلة في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.695) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du=4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X4 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع وصافي هامش الفائدة ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع الفوائد المستلمة من الاقراض وهي اكبر من الفوائد الممنوحة على الايداع بالتالي التأثير على دخل الفوائد بصورة ايجابية.

سادسا:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف سومر للمدة (2005-2014).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف سومر على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-17) و (4-18) و(4-19).

جدول (4-17)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات

$$Z1=0.058 - 0.083 X2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.058	0.849	0.721	0.001	6.783	1.860	20.71	4.1	1.51
B2	-0.083				4.552				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-17) الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات حيث بلغ معامل التفسير (R2) مايقارب(0.721) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف سومر وهذا يفسر ان المتغير المستقل X2 نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات الى الموجودات استطاعت تفسير نسبة 72.1% من المتغيرات المؤثرة على العائد على الموجودات اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار – Durbin (Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.51) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4- du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة سالبية معلمة المتغير X2 تدل علاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على الموجودات و ROA وهذه النسبة كلما ارتفعت تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة عالية لمواجهة مخاطر السيولة المحتملة سواء في جانب الموجودات وجانب المطلوبات لذلك هذه الموجودات توفر سيولة عالية للمصرف وهي اساسا مبنية على التزامات المصرف وتحقق عائد منخفض قياسا بالموجودات الاقل سيولة .

جدول (4-18)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية

$$Z2=0.096 - 0.830 X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.096	0.830	0.690	0.001	6.086	1.860	17.783	4.1	1.502
B1	-0.15				4.217				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامدا"على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول(4-18) ان المتغير المستقل X1 تؤثر في المتغير التابع Z2 وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R2 (0.690) وتمثل مقدار التغيرات في Z2 والتي يسببها المتغير المستقل واستطاع تفسير ما نسبته 69% من التأثيرات على مؤشر العائد على حق الملكية ROE اما نسبة 31% من التغيرات الحاصلة في Z2 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الاحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تاثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي لسالبية إشارة معلمة المتغير تبين ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات والمتغير التابع اي تغير بنسبة 1% في X1 يؤدي الى تغير Z2 بنسبة 69% وتفسير ذلك زيادة نسبة تعني ان المصرف يحتفظ بسيولة 100% اما على شكل احتياطات او ارصدة نقدية وبالتالي لا تحقق عائد للمصرف سوى ضمان سيولة وبالتالي خسارة فرصة الكلفة الضاعة لان المصرف يتحمل تكاليف من اجل الحصول على هذه الارصدة.

جدول (4- 19)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في معدل العائد على الودائع

$$Z3=0.188 - 0.303 X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.188	0.788	0.621	0.003	5.041	1.860	13.10	4.1	1.63
B1	-0.303				3.62				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الاحصائية في نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي الواردة في الجدول(4-19) اذ تظهر قيمة معامل التفسير R2 (0.621) وتمثل مقدار التغيرات في Z3 والتي يسببها المتغير المستقل وتفسر نسبة 62.1% من التأثيرات على مؤشر معدل العائد على الودائع اما نسبة 37.9% من التغيرات الحاصلة في Z3 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تاثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin - Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل سالبية إشارة معلمة المتغير ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات ومعدل العائد على الودائع اي تغير بنسبة 1% في X1 يؤدي الى تغير Z3 بنسبة 62.1% باتجاه معاكس وذلك لان هذه النسبة تبين ان المصرف يحصل على جزء كبير من النقدية عن طريق الودائع كاحتياطات قانونية وفي بعض الاحيان احتياطات اختيارية لذلك هذه الاحتياطات لا تحقق عوائد الى المصرف كذلك تدل على ارتفاع الودائع الجارية لذلك المصرف مقيد بالاحتفاظ بالسيولة لمواجهة السحوبات.

سابعا:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المنصور للمدة (2005-2014).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) من اجل تقدير وقياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف المنصور و تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-20) و(4-21) و(4-22).

جدول (4- 20)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.05 + 0.08 X2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.05	0.644	0.415	0.02	1.179	1.860	5.67	4.1	1.906
B2	0.08				2.381				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا"على مخرجات برنامج (spss).

من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول(4-20) ان النموذج القياسي نجح في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي اذ تظهر قيمة معامل التفسير R2 (0.415) وتمثل مقدار التغيرات في Z4 والتي يسببها المتغير المستقل وتفسر نسبة 41.5% من التأثيرات على مؤشر صافي هامش الفائدة اما نسبة 58.5% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود

علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل إشارة معلمة المتغير X2 ان العلاقة موجبة بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات وصافي هامش الفائدة اي تغير بنسبة 1% في X2 يؤدي الى تغير Z4 بنسبة 41.5% بنفس الاتجاه وذلك لان الاستثمارات قصيرة الاجل تحقق فائدة الى المصرف وتكون تكاليفها منخفضة وفي الوقت ذاته تعطي اطمئنان للمودعين وبالتالي استقرار الودائع.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول (4-21)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في معدل العائد على الودائع

$$Z3=0.062 + 0.064Y1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.062	0.792	0.628	0.003	1.837	1.860	13.49	4.1	1.99
B1	0.064				3.674				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-21) الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (R2) مايقارب (0.628) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المنصور وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y1 نسبة رأس المال على الودائع استطاعت تفسير نسبة 62.8% من المتغيرات المؤثرة في Z3 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.99) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى

(du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y1 تدل علاقة موجبة وبنفس الاتجاه اي كلما ارتفعت تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل العائد على الودائع.

جدول (4- 22)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال ف صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.018 + 0.278Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.018	0.772	0.596	0.02	0.179	1.860	10.84	4.1	2.021
B2	0.278				2.249				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامدا"على مخرجات برنامج (spss).

يشير الجدول(4-20) ان نتائج الاختبارات الاحصائية تدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال وصافي هامش الفائدة حيث بلغت قيمة معامل التفسير R2 (0.596) وتمثل مقدار التغيرات في Z4 والتي يسببها المتغير المستقل وتفسر نسبة 59.6% من التأثيرات على مؤشر صافي هامش الفائدة اما نسبة 40.4% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دوربن واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ كانت قيمة المحسوبة (2.021) وهي اقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل إشارة المعلمة المتغير Y2 ان العلاقة موجبة بين راس المال على اجمالي الموجودات وصافي هامش الفائدة اي تغير بنسبة 1% في Y2 يؤدي الى تغير Z4 بنسبة 59.6% بنفس الاتجاه وذلك لان زيادة هذا المؤشر

تعطي تصور جيد عن قدرات المصرف وفي الوقت ذاته تعطي اطمئنان للمودعين وبالتالي استقرار الودائع.

ثامنا:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الاتحاد للمدة(2005-2014).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف قياس علاقات الاثر والارتباط تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف الاتحاد على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-23) و(4-24) و(4-25) و(4-26).

جدول (4-23)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية

$$Z_2 = 0.292 - 0.289X_2$$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.292	0.737	0.542	0.007	4.463	1.860	9.484	4.1	2.08
B2	-0.289				3.08				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تدل النتائج الاحصائية الواردة من الجدول(4-23) ان المتغير المستقل X₂ تؤثر في المتغير التابع Z₂ العائد على حق الملكية وذلك من خلال نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R²) مايقارب (0.542) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 54.2% من التغير الحاصل في Z₂ وان ما نسبة 55.8% من التغيرات

الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخلة في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع وكانت قيمته اقل من 0.05 مستوى الدلالة . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (2.08) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du=4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارت سالبه معلمة المتغير المستقل X2 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة عكسية بمعنى تغير 1% بنسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات تؤدي الى تغيرات في مؤشر العائد على حق الملكية باتجاه معاكس بنسبة 54.2% وذلك لان ارتفاع هذه النسبة يعني ان المصرف يحتفظ بنسبة كبيرة من الموجودات السائلة لمواجهة مخاطر السيولة وبالتالي الفائدة المتحققة منخفضة وبالتالي التأثير على الارباح.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول(4-24)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في معدل العائد على حق الملكية.

$$Z2=0.199 - 0.194Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.199	0.711	0.505	0.01	5.025	1.860	8.159	4.1	2.03
B2	-0.194				2.856				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول (4-24) تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ معامل التفسير (R2) ما يقارب (0.505) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات

الاداء المالي لمصرف الاتحاد وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y2 نسبة رأس المال على الموجودات استطاعت تفسير نسبة 50.5% من المتغيرات المؤثرة في Z2 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحسوبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحسوبة (2.03) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y2 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على نسبة التوظيف سوف تنخفض وبالتالي سوف ينخفض العائد لان تكلفة رأس المال عالية وبالتالي توزع ارباح على اساس رأس المال وهذه النسبة معطلة.

جدول (4-25)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في معدل العائد على الودائع

$$Z3=0.087 + 0.005Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	T المحسوبة	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	D.W
b0	0.087	0.867	0.751	0.005	2.024	1.860	24.113	4.1	1.312
B4	0.005				4.91				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتمادا" على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول (4-25) ان المتغير المستقل Y4 تؤثر في المتغير التابع Z3 وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R2 (0.751) وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الودائع والتي يسببها المتغير المستقل نسبة رأس المال على القروض

واستطاع تفسير ما نسبته 75.1% من التأثيرات على معدل العائد على الودائع اما نسبة 24.9% من التغيرات الحاصلة في Z3 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. اما الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحسوبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تاثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ بلغت قيمته المحسوبة (1.312) وهي اعلى من الحد الادنى واقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي فان إشارة معلمة المتغير تبين ان العلاقة موجبة اي تغير Y4 بنسبة 1% تؤدي الى تغير Z3 بنسبة 75.1% بنفس الاتجاه وتفسير ذلك ان زيادة هذه النسبة تعني ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل العائد على الودائع.

جدول (4-26)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.023 - 0.085 Y1+ 0.073Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	T المحسوبة	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	D.W
b0	0.023	0.867	0.751	0.005	2.84	1.860	24.152	4.1	1.195
B1	-0.085				4.914				
B4	0.073				4.532				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يظهر الجدول (4-26) ان المتغيران Y1 و Y4 يؤثران في المتغير التابع Z4 من خلال تجاوز الاختبارات الاحصائية وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين نسبة راس المال على القروض ونسبة راس المال على الودائع على صافي هامش الفائدة حيث بلغت قيمة

معامل التفسير R^2 75.1% وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الودائع والتي سببها المتغيرات المستقلة اما نسبة 24.9% من التغيرات الحاصلة في Z_4 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. اما الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p -value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ بلغت قيمته المحتسبة (1.195) وهي اعلى من الحد الادنى واقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي فان إشارة سالبه معلمة المتغير Y_1 تدل اتجاه العلاقة العكسية وذلك لان زيادة نسبة راس المال الى الودائع يساعد في بقاء المصرف قادراً على تغطية خسائره من أرباحه، وليس من رأس المال الممتلك ذاته، أي أن المصرف الذي لديه رأس مال كبير يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتحمل خسائره من أرباحه، من غير أن يؤدي ذلك إلى سعي الجمهور لسحب الودائع منه، ذلك السحب الذي يزيد في الخسائر بسبب الاضطراب إلى تصفية الموجودات بسعر السوق وبصورة مستعجلة اما اشارة معلمة المتغير Y_4 فتدل على علاقة موجبة بين نسبة راس المال على القروض وصافي هامش الفائذ اي كلما زادت هذه النسبة تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف .

تاسعا:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الاهلي للمدة (2004-2015).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

من اجل تحليل وقياس علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمصرف الاهلي تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف الاهلي على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (27-4) والجدول (28-4) والجدول (29-4).

جدول (27-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي

$$Z4=0.428 +0.867X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.428	0.771	0.603	0.004	2.646	1.860	12.16	4.6	1.916
B1	0.867				3.487				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا"على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(27-4) إن المتغير المستقل X1 (نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) اذ بلغ قيمة معامل التحديد (R2) حيث بلغ (0.603) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 60.3% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة 39.7% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.916) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات ونسبة

العائد على الموجودات وذلك بسبب ان زيادة هذه النسبة تبين ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة عالية لمواجهة مخاطر السيولة وما يترتب عليها من خسائر في الموجودات لذلك ارتفاع النسبة تعطي مؤشر لاستقرار الموجودات وبالتالي استقرار العائد المتحقق.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول (4-28)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية

$$Z2=0.210 - 0.353Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.210	0.867	0.752	0.005	6.636	1.860	24.27	4.1	1.193
B2	-0.353				5.778				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تدل النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (4-24) الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ معامل التفسير R2 ما يقارب (0.752) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y2 نسبة رأس المال على الموجودات استطاعت تفسير نسبة 75.2% من المتغيرات المؤثرة في العائد على حق الملكية اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة 5% وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.193) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y2 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية ويعكس مدى براعة المصرف في مكافأة مساهميه حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على نسبة التوظيف سوف تتخفض وبالتالي سوف ينخفض

العائد لان تكلفة راس المال عالية وبالتالي توزع ارباح على اساس راس المال وهذه النسبة معطلة لذلك عند توسيع فعاليات المصارف التجارية في الإقراض يجب ان يصاحب ذلك زيادة متنسقة في رأسمالها.

جدول (4-29)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.066+ 0.004Y3$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.066	0.898	0.807	0.004	3.471	1.860	8.497	4.1	1.878
B3	0.004				5.778				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال استقراء النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (4-29) تشير الى نجاح النموذج القياسي المقدر وفق الصيغة الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع اذ بلغ معامل التفسير R2 (0.807) وهذا يظهر القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل Y3 يفسر 80.7 % من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة 19.3% من التغيرات الحاصلة في Z4 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل Y3 على المتغير التابع Z4 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع. ويبين اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.878) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل Y3 نسبة راس المال الى الاستثمارات تدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع صافي هامش الفائدة وذلك لان زيادة هذه النسبة

توحي ان المصرف ملتزم بمتطلبات كفاية رأس المال وفق المعايير المحددة من البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى استقرار الودائع وملاءة المصرف إذ إن المقدار الملائم لرأس المال يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله، فالمصرف الذي تكون معظم استثماراته ذات مخاطر منخفضة نسبياً كالسندات الحكومية يمكنه ممارسة النشاط برأسمال أقل من مصرف آخر مماثل تماماً.

عاشراً:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الائتمان للمدة (2004-2015).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف قياس علاقات الاثر والارتباط والتأكد من نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف الائتمان تم ادخال البيانات على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-30) و (4-31) و (4-32) .

جدول (4- 30)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية

$$Z2=1.748 - 1.709X2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	1.748	0.718	0.515	0.009	3.215	1.860	8.497	4.1	1.863
B2	-1.709				2.915				

المصدر : من إعداد الباحثة أعماداً على مخرجات برنامج (spss).

تدل النتائج الاحصائية الواردة من الجدول (4-30) ان المتغير المستقل X2 يؤثر في المتغير التابع Z2 العائد على حق الملكية كما تشير النتائج الى نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.515) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 51.5% من التغير الحاصل في Z2 وان ما نسبة 48.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F T ,) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع وكانت قيمته اقل من 0.05 مستوى الدلالة . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.863) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارت ساليه معلمة المتغير المستقل X2 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة عكسية بمعنى تغير 1% بنسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات تؤدي الى تغيرات في مؤشر العائد على حق الملكية باتجاه معاكس بنسبة 51.5% وذلك لان ارتفاع هذه النسبة يعني ان المصرف يحتفظ بنسبة كبيرة من الموجودات السائلة لمواجهة مخاطر السيولة وبالتالي الفائدة المتحققة منخفضة وبالتالي التأثير على الارياح.

جدول (4-31)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.043 - 0.269X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.043	0.713	0.446	0.01	1.650	1.860	8.252	4.1	1.361
B1	0.269				2.873				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(4-31) إن المتغير المستقل X1 (نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R2) حيث بلغ (0.446) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 44.6% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة 55.4% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.361) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وذلك بسبب ان زيادة هذه النسبة تبين ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة عالية لمواجهة مخاطر السيولة وما يترتب عليها من خسائر في الموجودات لذلك ارتفاع النسبة تعطي مؤشر لاستقرار الموجودات وبالتالي استقرار العائد المتحقق اي كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيده .

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول(4-32)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية

$$Z2=0.357 - 6.369Y1+ 2.369Y2$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.357	0.92	0.846	0.003	7.290	1.895	13.295	3.71	2.04
B1	-6.369				4.28				
B2	2.369				3.646				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الإحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-32) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ معامل التفسير R2 ما يقارب (0.846) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الائتمان وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y2 نسبة رأس المال على الموجودات استطاعت تفسير نسبة 84.6% من المتغيرات المؤثرة في Z2 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (2.04) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y2 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على نسبة التوظيف سوف تنخفض وبالتالي سوف ينخفض العائد لان تكلفة رأس المال عالية وبالتالي توزع ارباح على

اساس رأس المال وهذه النسبة معطله أي أن المصرف الذي لديه رأس مال كبير يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتحمل خسائره من أرباحه.

احدى عشر :- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشمال للمدة (2004-2015).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف تحليل وقياس علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمصرف الاهلي تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف الشمال على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (33-4) والجدول (34-4) والجدول (35-4) .

جدول(33-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.422 - 1.756X3+ 0.479X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.422	0.882	0.778	0.006	6.58	1.895	11.345	3.71	1.141
B3	-1.756				4.925				
B4	0.479				3.368				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول(33-4) إن المتغير المستقل X4 (نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة ان بلغ معامل التحديد

(R2) ما يقارب (0.778) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 77.8% من التغير الحاصل في Z4 وان ما نسبة 22.2% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخلة في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.141) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X4 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع وصافي هامش الفائدة ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع الفوائد المستلمة من الاقراض وهي اكبر من الفوائد الممنوحة على الايداع بالتالي التاثير على دخل الفوائد بصورة ايجابية وذلك لان مخاطر السيولة تؤثر على نواحي العمل كافة في المصرف وبالخصوص على مؤشرات الاداء المالي لديه.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول(4-34)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على الودائع

$$Z3=0.013+ 0.138Y1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.013	0.774	0.599	0.004	8.48	1.860	11.99	4.1	1.108
B1	0.138				3.463				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-34) الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (R^2) مايقارب (0.599) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشمال وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y_1 نسبة راس المال على الودائع استطاعت تفسير نسبة 59.9% من المتغيرات المؤثرة في Z_3 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تائثر معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.108) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=0.83$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-4$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y_1 تدل علاقة موجبة وبنفس الاتجاه اي كلما ارتفعت تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل العائد على الودائع اي ان مؤشرات كفاية راس المال التي يحددها البنك المركزي تلزم المصارف الالتزام بها مثل نسبة القرض لمقترض واحد إلى حقوق الملكية أو نسبة الاستثمارات بالأسهم إلى حقوق الملكية، ومن ثم فإن رأس المال المصرفي يمثل أداة لتحقيق الانضباط المصرفي.

جدول (4-35)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.046+ 0.126Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.046	0.739	0.489	0.007	1.255	1.860	9.613	4.1	1.949
B4	0.126				3.101				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال استقراء النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (4-35) تظهر ان المتغير Y4 يؤثر في المتغير التابع Z4 من خلال تجاوز الاختبارات الاحصائية وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين نسبة رأس المال على القروض ونسبة رأس المال على الودائع على صافي هامش الفائدة حيث بلغت قيمة معامل التفسير (R2) 0.489 وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الودائع والتي سببها نسبة رأس المال الى القروض اما نسبة 51.1% من التغيرات الحاصلة في Z4 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك تظهر الاختبارات الاحصائية معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ بلغت قيمته المحتسبة (1.949) وهي اعلى من الحد الادنى وقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي فان إشارة معلمة المتغير Y4 فتدل على علاقة موجبة بين نسبة رأس المال على القروض وصافي هامش الفائدة اي كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على الاقراض. وفي اي نظام مالي يفضلون الحد الادنى من متطلبات رأس المال وذلك بهدف تحقيق جملة اهداف اهمها اتاحة اكبر قدر ممكن من الاموال للاقراض وبالتالي تعظيم القيمة لهم كذلك هذه النسبة تؤكد ان ادارة المصرف اتخذة الاجراءات اللازمة من اجل حسن ادارة العلاقة بين متطلبات كفاية رأس المال والسيولة المصرفية وذلك لان مستوى كفاية رأس المال يساهم وبشكل كبير في تخفيض مخاطرة السيولة المصرفية كونه يعمل على حجز جزء من اموال المصرف بصيغة اموال سائلة لمواجهة اي طارئ محتمل بالتالي سيوفر اموال متاحة لمواجهة اي حدث طارئ قد يواجهه المصرف ويضطر فيه المودعين الى سحب اموالهم.

أثنا عشر:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصرف التجاري للمدة (2004-2015).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف قياس علاقات الاثر والارتباط تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع لمصرف التجاري على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في جدول (4-36) و جدول (4-37) و جدول(4-38) و جدول(4-39) و جدول(4-40).

جدول (4-36)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الموجودات

$$Z1=0.364 - 0.283X2 - 0.354X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.364	0.871	0.759	0.009	2.933	1.895	6.781	3.71	2.10
B2	-0.283				2.604				
B4	-0.354				4.093				

المصدر : من إعداد الباحثة أعماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول(4-36) ان النموذج القياسي نجح في تمثيل العلاقة بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات X2 و نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع X4 في مؤشرات الاداء المالي اذ تظهر قيمة معامل التفسير R2 (0.759) وتمثل مقدار التغيرات في Z4 والتي سببها المتغيرات المستقلة وتفسر نسبة 75.9% من التأثيرات على مؤشر العائد على الموجودات اما نسبة 24.1% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك

يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل سالبية إشارة معلمة المتغير X2 والمتغير X4 تبين ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات والعائد على الموجودات اي تغير بنسبة 1% في X2 يؤدي الى تغير Z4 بنسبة 75.9% باتجاه معاكس وذلك لان مخاطر السيولة تؤثر على نواحي العمل كافة في المصرف وبالخصوص على مؤشرات الاداء المالي لديه ، حيث انه في حال تعرض المصرف الى ازمة سيولة نقدية فان ذلك سيدفعه الى عدة احتمالات من اهمها قيامه بالاقتراض من سوق النقد بمعدلات فائدة عالية من اجل سد العجز لديه ،وهذا سينعكس سلبا على مجمل مؤشرات الاداء المالية.

جدول (4-37)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على الودائع.

$$Z3 = 0.120 - 0.371X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.120	0.838	0.702	0.001	8.832	1.860	18.865	4.1	2.25
B4	-0.371				4.343				

المصدر : من إعداد الباحثة أعمادا"على مخرجات برنامج (spss).

يظهر من خلال النتائج الاحصائية في الجدول (4-37) الى نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد R2 بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (0.702) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر نسبة 70.2% من التغير الحاصل في المتغير المستقل اما نسبة 29.8% ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. . كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين

اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يؤكد خلوا النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (2.25) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير المستقل X4 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض على الودائع وصافي هامش الفائدة لان زيادة هذه النسبة تعني ان المصرف بحاجة الى سيولة كمطالبات تمويل فجوة التمويل عن طريق الموجودات السائلة الامر الذي يزيد من مخاطر سيولة المصرف وبالتالي تحمل تكاليف والتي تؤثر على فائدة المصرف المتحققة.

جدول (38-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة

$$Z4=0.002 - 0.137X1$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b0	0.002	0.937	0.863	0.001	0.249	1.860	57.66	4.1	1.573
B1	-0.137				7.593				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا"على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الواردة في الجدول (38-4) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين نسبة النقدية والارصدة لدى المصارف على اجمالي الموجودات والمتغير التابع حيث بلغ معامل التحديد R2 (0.863) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل النقد والارصدة النقدية و لدى المصارف على اجمالي الموجودات يفسر 86.3% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة 13.7% من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05) ، فقد كانت قيم (T) المحتسبة ل (X1) هي (7.593) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.860) مما يدل على المعنوية

الكاملة للمتغير المستقل X1 على المتغير التابع Z4 كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار D-W يوكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.573) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X1 تدل على وجود علاقة عكسية اي زيادة نسبة الارصدة النقدية في الصندوق او المصارف يقلل نسبة توظيف الاموال مقابل تحمل كلف مصادر هذه الاموال الامر الذي يؤثر سلبا في حجم الاستثمارات والفائدة المتحققة.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول(4-39)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على الموجودات

$$Z1 = 0.19 + 0.81Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.19	0.822	0.676	0.002	3.156	1.860	16.68	4.1	2.03
B4	0.81				4.085				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج (spss).

يشير استقراء النتائج الاحصائية الواردة في الجدول(4-39) ان المتغير Y4 يؤثر في المتغير التابع Z1 من خلال تجاوز الاختبارات الاحصائية وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين نسبة رأس المال على القروض ونسبة رأس المال على الودائع على صافي هامش الفائدة حيث بلغت قيمة معامل التفسير (R2) 67.6% وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الموجودات والتي سببها نسبة رأس المال الى القروض اما نسبة 32.4% من التغيرات الحاصلة في Z1 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك تظهر الأختبارات الأحصائية معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية.

اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ بلغت قيمته المحتسبة (2.03) وهي اعلى من الحد الادنى واقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي فان إشارة معلمة المتغير Y4 فتدل على علاقة موجبة بين نسبة راس المال على القروض ومعدل العائد على الموجودات وذلك في اي نظام مالي يفضلون الحد الادنى من متطلبات راس المال وذلك بهدف تحقيق جملة اهداف اهمها اتاحة اكبر قدر ممكن من الاموال للاقراض و هذه النسبة تؤكد ان ادارة المصرف اتخذه الاجراءات اللازمة من اجل حسن ادارة العلاقة بين متطلبات كفاية راس المال والسيولة المصرفية وذلك لان مستوى كفاية راس المال يساهم وبشكل كبير في تخفيض مخاطرة السيولة المصرفية كونه يعمل على حجز جزء من اموال المصرف بصيغة اموال سائلة لمواجهة اي طارئ محتمل بالتالي سيوافر اموال متاحة لمواجهة اي حدث طارئ قد يواجهه المصرف ويضطر فيه المودعين الى سحب اموالهم.

جدول (4-40)
نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في العائد على الودائع

$$Z3=0.045 + 0.01Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.045	0.825	0.681	0.0015	3.678	1.860	17.06	4.1	1.408
B4	0.01				4.132				

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول(4-40) ان المتغير المستقل Y4 تؤثر في المتغير التابع Z3 وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومؤشرات الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R2 (0.681) وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الودائع والتي يسببها المتغير المستقل نسبة راس المال على القروض واستطاع تفسير ما نسبته 68.1% من التأثيرات على معدل العائد على الودائع اما نسبة 21.9% من التغيرات الحاصلة في Z3 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. اما الاختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة

الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ بلغت قيمته المحتسبة (1.408) وهي اعلى من الحد الادنى واقل من منطقة المشكلة 2.6. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي فان إشارة معلمة المتغير تبين ان العلاقة موجبة اي تغير Y4 بنسبة 1% تؤدي الى تغير Z3 بنسبة 68.1% بنفس الاتجاه وتفسير ذلك ان زيادة هذه النسبة تعني ان المصرف يدخل في قروض ذات فائدة عالية ولدية نسبة كفاية مرتفعة كافيا لدعم ثقة المودعين وتحقيق أهداف المصرف ومواجهة المخاطر المصرفية. من خلال قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وتمكين المصرف من مواصلة نشاطه وفعالياته المختلفة واجتذاب الودائع الكافية من دون أن تتأثر ثقة المودعين .

ثلاثة عشر:- قياس اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشرق للمدة (2004-2015).

1- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في مؤشرات الاداء المالي .

بهدف تقدير وقياس أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشرق حيث تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجداول (4-41) وجدول (4-42).

جدول(41-4)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية

$$Z2=0.356 + 0.793X2- 0.50 X4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.356	0.779	0.606	0.004	2.292	1.895	12.322	3.71	2.21
B2	0.793				3.510				
B4	-0.50				3.362				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول(41-4) ان النموذج القياسي نجح في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي اذ تظهر قيمة معامل التفسير R2 (0.606) وتمثل مقدار التغيرات في Z2 سببها المتغيرات المستقلة وتفسر نسبة 60.6% من التأثيرات على مؤشر العائد على حق الملكية اما نسبة 39.4% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin – Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل إشارة معلمة المتغير X2 ان العلاقة موجبة بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية اي تغير بنسبة 1% في X2 يؤدي الى تغير Z بنسبة 60.6% بنفس الاتجاه وذلك لان الاستثمارات قصيرة الاجل تحقق فائدة الى المصرف وتكون تكاليفها منخفضة وفي الوقت ذاته تعطي اطمئنان للمودعين اما اشارة معلمة المتغير المستقل X4 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض على الودائع وصافي هامش الفائدة لان زيادة هذه النسبة تعني ان المصرف بحاجة الى سيولة كمتطلبات تمويل فجوة التمويل

عن طريق الموجودات السائلة الامر الذي يزيد من مخاطر سيولة المصرف وبالتالي تحمل تكاليف والتي تؤثر على فائدة المصرف المتحققة.

2- نتائج قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي .

جدول(4-42)

نتائج اثر مؤشرات كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية

$$Z2=0.310 - 0.912Y2- 0.430Y4$$

المعلمة	التقدير	R	R2	p- value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b0	0.310	0.764	0.583	0.005	6.894	1.895	11.20	3.71	1.964
B2	-0.912				3.347				
B4	-0.430				2.985				

المصدر : من إعداد الباحثة أعتامادا"على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (4-41) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ معامل التفسير R2 ما يقارب (0.583) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الائتمان وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y2 نسبة رأس المال على الموجودات استطاعت تفسير نسبة 58.3% من المتغيرات المؤثرة في Z2 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (1.964) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (du-4) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y2 تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال

على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على نسبة التوظيف سوف تنخفض وبالتالي سوف ينخفض العائد لان تكلفة رأس المال عالية وبالتالي توزع ارباح على اساس رأس المال وهذه النسبة معطلة أي أن المصرف الذي لديه رأس مال كبير يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتحمل خسائره من أرباحه. اما سلبية اشارة نسبة رأس المال الى القروض ٧4 ان زيادة هذه النسبة تعني ان مستوى كفاية رأس المال يساهم وبشكل كبير في تخفيض مخاطرة السيولة المصرفية كونه يعمل على حجز جزء من اموال المصرف بصيغة اموال سائلة لمواجهة اي طارئ محتمل وبالتالي سيوفر اموال متاحة لمواجهة اي مخاطرة قد يواجه المصرف ويضطر فيه المودعين الى سحب اموالهم او يزيد فيه المقترضين من طلب القروض وبالتالي تحمل تكاليف الاموال المعطلة.

المبحث الثالث

مقارنة نتائج تحليل أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2014-2005)

بعد تناول الإطار التطبيقي لقياس علاقة الاثر والارتباط بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، صافي هامش الفائدة) للمصارف عينة الدراسة وبعد مناقشة النتائج الاحصائية وتحليلها وفق النظريات المالية لذلك تم تركيز المبحث الثالث لمقارنة نتائج التحليل بغية إعطاء صورة شاملة عن المؤشرات المستقلة واشدها تأثير في المؤشرات التابعة وبيان اي المصارف عينة الدراسة اكثر تأثر بمؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال بهدف اجراء مقارنة بين النتائج الاحصائية والقياسية التي تعبر عن علاقات الأثر والارتباط.

جدول (4-43)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الموصل للمدة (2014 - 2005).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال
Z2 العائد على حق الملكية	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 راس المال \ اجمالي الموجودات Y2
صافي هامش الفائدة Z4	راس المال \ اجمالي الموجودات Y2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من الجدول (4-43) أعلاه يتضح إن مؤشر مخاطرة السيولة اجمالي القروض على اجمالي الودائع هو يؤثر على العائد على حق الملكية في حين ان مؤشر كفاية راس المال Y2 قد أثر على مؤشرات تقويم الاداء المصرفي Z2, Z4.

جدول (4-44)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف دار السلام للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
Z1 العائد على الموجودات	الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1 رأس المال \ الاستثمارات Y3
العائد على حق الملكية Z2	رأس المال \ الاستثمارات Y3
صافي هامش الفائدة Z4	الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من الجدول(4-44) أعلاه يتضح ان تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة من خلال اجمالي الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات في مؤشرات الاداء المالي Z1,Z4 اما مؤشرات كفاية رأس المال فقد اثرت على مؤشرات الاداء المالي من خلال مؤشر رأس المال على الاستثمارات .

جدول (4-45)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بابل للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
صافي هامش الفائدة Z4	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 رأس المال \ الودائع Y1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من الجدول(4-45) أعلاه يتضح ان تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة من خلال اجمالي القروض على اجمالي الودائع X4 في مؤشرات الاداء المالي Z4, اما مؤشرات كفاية رأس المال فقد اثرت على مؤشرات الاداء المالي من خلال مؤشر رأس المال على الودائع Y1 .

جدول (4-46)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية راس المال
Z1 العائد على الموجودات	الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2 راس المال \ الودائع Y1
العائد على حق الملكية Z2	راس المال \ الموجودات Y2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من الجدول(4-46) أعلاه يتضح ان مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية لمصرف بغداد المتمثلة X2 هي المؤثرة في العائد على الموجودات اما مؤشر كفاية راس المال Y1 اثر في العائد على الموجودات Z1 كذلك اثرت نسبة راس المال على الموجودات في Z2 .

جدول (4-47)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة
العائد على الموجودات Z1	اجمالي القروض اجمالي الموجودات X3
معدل العائد على الودائع Z3	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4
صافي هامش الفائدة Z4	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-47) اعلاه يتضح ان مؤشرات مخاطرة السيولة لمصرف الخليج هي المؤثرة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج وان مؤشرات كفاية راس المال لم يكن لها أي تأثير .

جدول (4-48)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف سومر للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات مخاطرة السيولة	مؤشرات الاداء المالي
الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2	العائد على الموجودات Z1
الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1	معدل العائد على حق الملكية Z2
الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1	معدل العائد على الودائع Z3

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-48) اعلاه يتضح ان مؤشرات مخاطرة السيولة لمصرف سومر هي المؤثرة في مؤشرات الاداء المالي حيث اثر X2 على العائد على الموجودات كما اثر المؤشر X1 على معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع وان مؤشرات كفاية رأس المال لم يكن لها أي تأثير.

جدول (4-49)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المنصور للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال	مؤشرات الاداء المالي
الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2 رأس المال \ الموجودات Y2	صافي هامش الفائدة Z4
رأس المال \ الودائع Y1	معدل العائد على الودائع Z3

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

يظهر الجدول (4-49) ان مؤشر مخاطرة السيولة X2 يؤثر في صافي هامش الفائدة Z4 بسبب زيادة هذه النسبة لدى المصرف اما مؤشرات كفاية رأس المال كان لها تأثير اكبر على مؤشرات الاداء المالي لمصرف المنصور، حيث ان مؤشر Y2 يؤثر في Z4 و Y1 يؤثر في Z3 .

جدول (4-50)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الاتحاد للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
العائد على حق الملكية Z2	الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2 رأس المال \ الموجودات Y2
معدل العائد على الودائع Z3	رأس المال \ القروض Y4
صافي هامش الفائدة Z4	رأس المال \ الودائع Y1 رأس المال \ القروض Y4

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

يتبين من الجدول (4-50) أعلاه ان مؤشرات كفاية رأس المال لها التأثير الاكبر على مؤشرات الاداء المالي المصرفي لمصرف الاتحاد اما مؤشرات مخاطرة السيولة لم يؤثر سوى X2 على العائد على حق الملكية Z2.

جدول (4-51)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصرف الاهلي للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
معدل العائد على حق الملكية Z2	رأس المال \ الموجودات Y2
معدل العائد على الودائع Z3	الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1 رأس المال \ الاستثمارات Y3

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-51) اعلاه يتضح ان مؤشرات مخاطرة السيولة X1 هي المؤثرة في مؤشر الاداء المالي للمصرف الاهلي Z3 اما مؤشرات كفاية رأس المال تركزت في Z2 من خلال Y2 ومؤشر Z3 من خلال مؤشر رأس المال على الاستثمارات Y3 .

جدول (4-52)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الائتمان للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
العائد على حق الملكية Z2	الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2
	رأس المال \ الموجودات Y2
	رأس المال \ الودائع Y1
صافي هامش الفائدة Z4	الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-52) اعلاه تظهر النتائج القياسية ان تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة تركز في العائد على حق الملكية من خلال X2 كذلك أثرت في صافي هامش الفائدة من خلال مؤشر X1 اما مؤشرات كفاية رأس المال تركز تأثيرها على العائد على حق الملكية من خلال Y1 و Y2 .

جدول (4-53)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشمال للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
صافي هامش الفائدة Z4	اجمالي القروض \ اجمالي الموجودات X3
	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4
	رأس المال \ القروض Y4
معدل العائد على الودائع Z3	رأس المال \ الودائع Y1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

يتبين من الجدول (4-53) أعلاه ان مؤشرات مخاطرة السيولة تركزت في صافي هامش الفائدة Z4 من خلال مؤشر اجمالي القروض \ اجمالي الموجودات X3 ومؤشر اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 اما كفاية رأس المال اثر على مؤشرات الاداء المالي المصرفي Z3 لمصرف الشمال من خلال مؤشر Y4 ومؤشر Y1

جدول (4-54)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصرف التجاري للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
العائد على الموجودات Z1	الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2 اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 رأس المال \ القروض Y4
معدل العائد على الودائع Z3	اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 رأس المال \ القروض Y4
صافي هامش الفائدة Z4	الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات X1

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (4-54) اعلاه يتضح ان مؤشرات مخاطرة السيولة X2 و X4 هي المؤثرة في العائد على الموجودات Z1 وكذلك مؤشر كفاية رأس المال Y4 اما معدل العائد على الودائع Z3 فقد تأثر بنسبة اجمالي القروض على الودائع X4 وكذلك بنسبة رأس المال على القروض Y4 كذلك تركب تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة في صافي هامش الفائدة X1 يؤثر على Z4 .

جدول (4-55)

نتائج تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشرق للمدة (2005 - 2014).

مؤشرات الاداء المالي	مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال
العائد على حق الملكية Z2	الموجودات النقدية والاستثمارات \ اجمالي الموجودات X2 اجمالي القروض \ اجمالي الودائع X4 رأس المال \ الموجودات Y2 رأس المال \ القروض Y4

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج القياسية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-55) اعلاه تظهر النتائج القياسية ان تأثير مؤشرات مخاطرة السيولة X2 و X4 اثرت في العائد على حق الملكية Z2 اما مؤشرات كفاية رأس المال تركب تأثيرها على العائد على حق الملكية كذلك من خلال مؤشرات نسبة رأس المال على الموجودات Y2 ونسبة رأس المال على القروض Y4 .

جدول (4-56)

مقارنة نتائج أثر مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية و مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2014 - 2005)

مؤشرات الاداء المالي

متغيرات تابعة Dependent Variables	Z1	Z2	Z3	Z4	TOTAL
Independent Variables متغيرات مستقلة					
X1	/	/	/	///	6
X2	///	///		//	8
X3	/			/	2
X4	/	//	//	///	8
Liquidity Risks مخاطرة السيولة	6	6	3	9	24
Y1	/	/	//	//	6
Y2		////		//	8
Y3	/	/		/	3
Y4	/	/	//	//	6
Capital Adequacy كفاية رأس المال	3	9	4	7	23
TOTAL	9	15	7	16	47

المصدر: اعداد الباحثة وفق النتائج القياسية.

من خلال مقارنة النتائج القياسية الخاصة بمؤشرات مخاطرة السيولة يتبين لنا ان نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات وهي $X2$ ونسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع وهي $X4$ هما اكثر نسب مخاطرة السيولة تأثير في مؤشرات الاداء المالي وذلك لان نسبة القروض الى الموجودات هي نسبة تتعلق بفجوة السيولة وبالتالي ارتباط هذه النسبة مع متطلبات التمويل وهي الموجودات السائلة التي تكمل فجوة السيولة حيث بلغ عدد التأثيرت (8) نقاط لكل مؤشر من مجموع 24 نقطة لمؤشرات مخاطرة السيولة . اما مؤشرات كفاية رأس المال فيظهر ان مؤشر نسبة رأس المال على الموجودات كانت الاكثر تأثيرا على مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث للمدة 2004-2015 حيث بلغ (8) نقاط من مجموع 23 من نقاط تأثير مؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي وذلك لأهمية هذه النسبة اذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين اتجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية في حين يكون دور رأس المال في تمويل و شراء الموجودات الثابتة ثانويا ولذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به عند الحاجة .

اما مؤشرات الاداء المالي فتظهر ان اكثر المؤشرات المستقلة تأثر بمؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال هو صافي هامش الفائدة وذلك لان هذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيساً للربح أو الخسارة للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة ومعدل العائد على حق الملكية وتقيس النسبة ما يحصل عليه المالكين نتيجة استثمار أموالهم في نشاطات المصرف ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الارباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة ومما تقدم من نتائج في الجدول يتم رفض فرضيات الدراسة لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصارف وكذلك لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال والاداء المالي للمصارف الخاصة عينة الدراسة وعليه يتم قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5% وهي وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة للمدة (2004-2015) .

الفصل الخامس

الاستنتاجات

والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات



المبحث الاول الاستنتاجات

كانت خاتمة الجهد المبذول في اعداد هذه الاطروحة هو التوصل الى جملة من الاستنتاجات التي توصلت لها الباحثة من خلال استقرائها للنتائج التي توصلت اليها بعد ان قامت بإجراء التحليلات الاحصائية الملائمة ، وذلك بهدف اعداد التوصيات اللازمة والتي من شأنها تعزيز جوانب العمل المصرفي في قطاع المصارف التجارية الاهلية ، كما يمكن الافادة منها في جانب القطاع المصرفي الحكومي. والاتي اهم ما توصلت اليه الباحثة من استنتاجات:-

اولا:- الاستنتاجات المتعلقة بتحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية

1- تبين ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف ، وهذا يؤشر تراكم الاموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما اثر وبشكل كبير على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف ادارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة.

2- ارتفاع نسبة النقد والاستثمارات الى اجمالي الموجودات يؤشر كذلك توفر نوع من الحماية الى المصارف من مخاطر السيولة ولكنه في الوقت نفسه يعني ان المصارف لا تمارس دورها في مجال الاقراض الذي يحقق لها العائد الاكبر، كذلك يؤشر الافتقار لوجود خطط حقيقية لاستثمار اموالها.

3- بشكل عام شكلت القروض الى اجمالي الموجودات ما يقاب (24%) وهي نسبة توافر حماية كبيرة للمصارف من مخاطرة السيولة ، ولكنها تعني ايضا تجميد الاموال في اصول سائلة وعدم استثمارها في موجودات مدرة للدخل، كما لاحظت الباحثة ان هناك تباين واضح في نسب القروض الى الموجودات مما يدل على عدم وجود سياسات واضحة لدى المصارف بهذا الخصوص ، وانما تعتمد على طبيعة الوضع الاقتصادي السائد.

4- تذبذب نسبة القروض الى الودائع في المصارف عينة الدراسة وخلال سنوات الدراسة يؤشر عدم اعتماد المصارف بشكل عام على مؤشرات يمكن من خلالها المواءمة بين اجال الودائع والقروض ، او ما يسمى ادارة الفجوة.

ثانيا:- الاستنتاجات المتعلقة بتحليل مؤشرات كفاية راس المال

1- ان التزام المصارف التجارية الخاصة بالنسبة المحددة لمعيار راس المال الى الودائع وهو (10%) يعني ضمان توفير نوع من الحماية لأموال المودعين اثناء ممارسة المصرف

- لأعماله ، وهذا المؤشر يمكن الافادة منه في خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين وبالتالي العمل على جذب ودائع جديدة ، تخلق فرص استثمارية جديدة للمصارف.
- 2- تفاوتت المصارف عينة الدراسة في مجال نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات ، وهذا مؤشر التفاوت الكبير في مجال تبني الاطر الادارية والتنظيمية والاستثمارية ، خاصة اذا ما عرفنا ان زيادة نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات يصب في مصلحة المودعين كونه يوفر لهم حماية ضد المخاطر ، ولكنه يقلل ويحد من ربحية المساهمين والمستثمرين في المصارف.
- 3- على الرغم من ان الاستثمارات التي تمتلكها المصارف ليست من النوع الخطر التي تتطلب حجز جزء كبير من راس المال لتغطية المخاطر المحتملة ، كون معظم الاستثمارات محاطة بضمانات كافية لان نسبة راس المال الى الاستثمارات وكمتوسط بلغت (63.30%) وهي نسبة كبيرة جدا تدل على ضعف حجم الاستثمارات لدى المصارف عينة الدراسة الامر الذي انعكس على ربحيتها.
- 4- ان ارتفاع مؤشر راس المال الى اجمالي القروض يؤثر حالتين الاولى تحقيق حالة من الامان والضمان للمصرف ضد المخاطر المختلفة خاصة مخاطر الائتمان ، ولكنها في الوقت نفسه تؤثر ضعف المصارف المعنية في مجال الاستثمار بالقروض.
- ثالثا:- الاستنتاجات المتعلقة بتحليل مؤشرات الاداء المالي :-**
- 1- بلغت نسبة معدل العائد على الموجودات وكمتوسط عام (0.03) وهذا ناتج عن التباين الكبير في هذا المؤشر بين المصارف عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المختارة، اذ يلاحظ ان بعض المصارف حققت مدلات عائد جيدة في حين حققت مصارف اخرى خسائر ، وهذا يدل على ضرورة انتهاج سياسات استثمار ملائمة .
- 2- حققت المصارف عينة الدراسة وبشكل عام معدل عائد على حق الملكية بلغ (12%)، وهي نسبة جيدة اذا ما قورنت بمعدل الفائدة السائد في السوق.
- 3- يتبين من نتائج التحليل لمؤشر معدل العائد على الودائع ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال تحقيق معدلات العائد على الودائع ، فبينما حققت معظم المصارف نتائج ايجابية ، حققت مصارف اخرى نتائج سلبية ناتجة عن ضعف في مجال تنفيذ خطط وسياسات الاستثمار.

4- ان تباين المصارف عينة الدراسة في نسب هامش صافي الفائدة يعني ضرورة تبنيها لاستراتيجيات وسياسات تهدف الى السيطرة وتشديد الرقابة على المصاريف التشغيلية من اجل الارتقاء بمعدلات العائد للمصارف عينة الدراسة.

رابعاً:- الاستنتاجات المتعلقة بالجانب القياسي .:

1- أظهرت النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الاداء المالي كمتغيرات تابعة من خلال النتائج الإحصائية القياسية المختارة والمعبرة عن وجود علاقة تآثر وارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2- أظهرت النتائج القياسية والإحصائية الى عدم وجود علاقة تآثر وارتباط بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال مع مؤشرات الاداء لمصرف المتحد .

3- أظهرت النتائج القياسية والإحصائية المختارة والمعبرة عن مؤشر مخاطرة السيولة في مصرف سومر الى وجود علاقة ارتباط وتآثر فقط بين مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات الاداء المالي .

4- أظهرت النتائج القياسية والإحصائية المختارة المعبرة عن مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال في مؤشرات الاداء المالي ان المتغيرات التابعة العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة كانت الاكثر تأثر من بين المتغيرات التابعة.

5- أظهرت النتائج القياسية والإحصائية والإقتصادية المختارة المعبرة عن مؤشرات الاداء المالي ان المتغير التابع صافي هامش الفائدة كان المتغير الاكثر تأثر من المتغيرات التابعة.

6- يظهر من النتائج القياسية والإحصائية ان مؤشرات مخاطرة السيولة كانت اشد تأثيراً في مصرف الخليج ومصرف سومر واقل تأثير في مصرف الاتحاد ومصرف بغداد والمصرف الاهلي ومصرف الشمال .

7- يظهر من النتائج القياسية والإحصائية ان مؤشرات كفاية رأس المال كانت اقل تأثيراً في مصرف الخليج ومصرف سومر ومصرف الشمال ومصرف الشرق والائتمان.

المبحث الثاني

التوصيات

ان الهدف الحقيقي لأي باحث ومن خلال تناوله لمشكلة معينة هو وضع الحلول التي يراها مناسبة ، وعلى هذا الاساس وضعت الباحثة مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الارتقاء بمستوى اداء المصارف التجارية اعتماد على ما يمكن ان يوافره المتغيران المستقلان وهما مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرفي.

اولاً:- التوصيات المتعلقة بتحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية

1- آلية عمل المصارف عينة الدراسة على الدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق الاسكان والاعمار والعقارات الذي يشكل عبئاً كبيراً في الوقت الحاضر على كاهل المواطن ،وبما يحقق لها عوائد مجزية ، وتسمح لها بالاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري من النقد وبما لا يضر بمصالح المودعين.

2- آلية عمل المصارف التجارية على الدخول الى سوق العراق للأوراق المالية بصيغة مستثمر في الاوراق المالية المعروضة فيه من اسهم وسندات ، وهو ما سيساهم في تنشيط حركة السوق من جهة ويحقق للمصارف المعنية ايرادات كافية.

3- في سبيل زيادة عوائد المصارف من فوائد القروض يمكنها التوسع في منح القروض وبشروط ميسرة لقطاعات استثمارية مختارة بعناية .

4- يجب على المصارف الموائمة بين اجال القروض والودائع بالشكل الذي يجعل الفجوة بينها صفرية او تقترب كثيرا من الصفر وذلك لحماية المصرف من التعرض لمخاطر كبيرة في السيولة والاستثمار عندما يكون هناك تباين كبير بينهما.

ثانياً:- التوصيات المتعلقة بتحليل مؤشرات كفاية راس المال

1- ادامة العمل بالمحافظة على النسبة العالمية المحددة بخصوص نسبة راس المال الى الودائع والبالغة (10%) وعدم الانخفاض عنها ، وذلك لما لهذه النسبة من تحقيق هامش امان للمودعين يدفعهم الى التعامل مع المصارف عينة الدراسة ، وان يتم التركيز على ذلك في البرامج الاعلانية للمصارف المعنية .

2- بالاستفادة من التجارب العالمية او العربية يمكن للمصارف العمل على استثمار رؤوس اموالها في موجودات ذات عائد عالي ، مع الاحتفاظ بهامش امان مناسب لان الافراط في هامش الامان يعني التضحية بفرصة الربحية.

3- بهدف تعزيز الاستثمارات المختلفة وبما يحقق الاهداف التي وضعها المصرف لنفسه يمكن للمصارف عينة الدراسة ان تتجه الى فرص الاستثمار الاقليمية والدولية ، خاصة اذا ما عرفنا ان تلك الفرص عادة ما يتم دراستها بشكل واف " لضمان حقوق المساهمين .

ثالثا:- التوصيات المتعلقة بتحليل مؤشرات الاداء المالي :-.

1- ان عدم اعتماد سياسات استثمار واضحة وذات اطر محددة جعل معدلات العائد على الموجودات في حالة تذبذب كبير بين المصارف عينة الدراسة ، مما يستلزم التحرك وبقوة لوضع مثل هكذا سياسات ، علما ان اعداد مثل هكذا سياسات يتطلب اجراء عدد من الدراسات ، ويمكن الاستفادة من الاساتذة المختصين في الجامعات ومراكز البحث العلمي .

2- ان تعظيم ثروة المالكين يجب ان يكون الهدف الالهة بالنسبة لادارات المصارف عينة الدراسة ،لانه امر مهم جدا ويضمن استمرارهم في الاستثمار بالمصارف عينة الدراسة وتطويرها ، وهو ما سينعكس ايجابا على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد .

3- ينبغي على المصارف عينة الدراسة السعي وبقوة الى جذب ودائع من خارج البلد ، مثلا ودائع من دول اقليمية او عربية او اجنبية ، وهذا بالتأكيد يتطلب نشاطات استثمارية غير تقليدية تقوم بها المصارف عينة الدراسة ، وكذلك جهد اعلامي مميز لتسليط الضوء على نشاطاتها واستثماراتها ..

4- كلما ارتفع صافي هامش الفائدة كلما حقق المصرف ارباحا اعلى ، ان ذلك يتطلب تبني سياسات تشغيلية مثلى تعمل على تخفيض التكاليف التشغيلية والاستثمارية ، ومن هذه السياسات مثلا الصيرفة الالكترونية واتمة العمل المصرفي ، عليه توصي الباحثة المصارف المعنية بدراسة الموضوع بصورة معمقة، والتحرك لتبني الصيرفة الالكترونية .

رابعا:-توصيات عامة:-

1- ان اساس تطوير أي عمل هو مواكبة التطورات المعرفية والميدانية لذلك العمل ، لذلك ينبغي على المصارف التجارية العراقية مواكبة تلك التطورات من خلال الاشتراك بالمؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية والعالمية التي تتناول اخر تطورات العمل المصرفي .

2- تعد الموارد البشرية الكفوءة القادرة على التحليل والاستنتاج مصدرا مهما من مصادر تفوق الكثير من منظمات الاعمال ان لم يكن المصدر الالهة ، لذلك ينبغي على المصارف التحرك لاستقطاب وتوظيف تلك العناصر الكفوءة المسلحة بالمفاهيم المصرفية الحديثة .

3- يعد الجانب الاعلامي جانبا مهما جدا في ابراز وتسليط الضوء على الملائمة المالية والكفاءة الوظيفية لاي منظمة اعمال ، ويلاحظ افتقار المصارف بشكل عام الى النشاطات

الاعلامية التي تبرز دورها في المجتمع والذي يمكن ان يكون عامل جذب للاستثمار في ذلك المصرف او هذا اعتماد على نشاطاته الاعلانية.

4- تبني استراتيجيات استثمارية تتميز بمقدار معين من المجازفة المحسوبة هو الذي يضمن النجاح وتحقيق ارباح فوق المعدل من خلال الاستحواذ على حصة سوقية كبيرة .

المصادر والمراجع



المصادر

اولاً: المصادر العربية :

القرآن الكريم

أ. القوانين والتقارير

- 1- الملحق (أ) من قانون المصارف الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 3980 في أيلول 2003 .
- 2- التقارير المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية و الاستثمار (2014-2005)
- 3- التقارير المالية السنوية لمصرف دار السلام (2014-2005)
- 4- التقارير المالية السنوية لمصرف بابل التجاري (2014-2005)
- 5- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد التجاري (2014-2005)
- 6- التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (2014-2005)
- 7- التقارير المالية السنوية لمصرف سومر التجاري (2014-2005)
- 8- التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار (2014-2005)
- 9- التقارير المالية السنوية لمصرف الاتحاد العراقي (2014-2005)
- 10- التقارير المالية السنوية لمصرف الأهلي (2014-2005)
- 11- التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي (2014-2005)
- 12- التقارير المالية السنوية لمصرف الشمال (2014-2005)
- 13- التقارير المالية السنوية لمصرف المتحد (2014-2005)
- 14- التقارير المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي (2014-2005)
- 15- التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط (2014-2005)

ب- الكتب

- 1- ابو محمد ، رضا صاحب وقדوري ، فائق مشعل ، ادارة المصارف ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
- 2- ابو شاور ، منير اسماعيل و مساعده ، أمجد عبد المهدي ، " نقود وبنوك " ، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2008.

- 3- ابو موسى ، رسمية احمد ، " الاسواق المالية و النقدية " ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2005 .
- 4- احمد ، عبد الوهاب يوسف ، "التمويل وادارة المؤسسات المالية " ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2008.
- 5- آل شبيب، دريد كامل ،"ادارة البنوك المعاصرة" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2012 .
- 6- البديري ، حسن جميل ، " البنوك مدخل وحسابي و اداري " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، 2013 .
- 7- البعلبكي، منير، قاموس المورد، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1971
- 8- بن سنجور، حمود، وكامل، صالح، وآخرون " الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1995.
- 9- جلدة ، سامر ، " البنوك التجارية و التسويق المصرفي "، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، 2008.
- 10- الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي – مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2002.
- 11- حداد ، اكرم و هزلول ، مشهور ، " مدخل تحليلي و نظري "، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان – الاردن ، 2008.
- 12- حسن، احمد، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي؛ قيمتها وإحكامها، بيروت، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 1999 .
- 13- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك – مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى ، 2000.
- 14- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك – مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى ، 2003.
- 15- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك – مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى ، 2008.

- 16- حشاد ، نبيل ، " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية " ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان . 2005 :
- 17- حشاد،نبيل،دليلك إلى اتفاق بازل-2 ،بيروت، اتحاد المصارف العربية،2004 .
- 18- الحلاق ، سعيد سامي و العجلوني ، محمد محمود ، " النقود و البنوك و المصارف المركزية " دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2009 .
- 19- حماد ، طارق عبد العال ، " تحليل القوائم المالية لأغراض الأستثمار ومنح الأئتمان، نظرة حالية ومستقبلية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.
- 20- الحناوي ، محمد صالح ، وعبد السلام ، السيد عبد الفتاح ، المؤسسات المالية ، " البورصة والبنوك التجارية " ، الدار الجامعية طبع - نشر- توزيع،الإسكندرية ، مصر : 2000 .
- 21- حنفي ، عبد الغفار و قرياقص ، رسمية . اسواق المال ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2000 .
- 22- حنفي ، عبد الغفار، و ابو قحف ، عبد السلام ، " الادارة الحديثة في البنوك التجارية "، دار الجامعة ، الاسكندرية – مصر ، 2004 .
- 23- الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2003.
- 24- الخطيب ، سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي) ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2005 .
- 25- خلف ، فليح حسن ، " الاسواق المالية و النقدية " عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، أربد – الاردن ، 2006.
- 26- الدوري ، زكريا مطلق ، والسامرائي ، يسرى مهدي ، " البنوك المركزية والسياسات النقدية " ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : 2006 .
- 27- رشدي، عبد المنعم، " الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، نيسان / أبريل، 1987.
- 28- الرفاعي ، غالب عوض و بلعربي ، عبد الحفيظ ، " اقتصاديات النقود و البنوك / الجزء الاول (الاساسيات)" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2002 .
- 29- رمضان ، زياد، "إدارة الاعمال المصرفية" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1997.

- 30- رمضان ، زياد سليم ، وجودة ، محفوظ احمد ، " إدارة البنوك " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : 1996 .
- 31- رمضان ، زياد سليم و شبوط ، مروان ، " الاسواق المالية "، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الطبعة الثانية ، القاهرة – مصر ، 2010.
- 32- رمضان ، زياد سليم وجودة ، محفوظ احمد ، " ادارة البنوك"، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 1995.
- 33- رمضان ، زياد سليم وجودة ، محفوظ احمد ، " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك "، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2003
- 34- الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، الوراق للنشر، عمان ، 2011 .
- 35- الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004 .
- 36- الزعبي ، هيثم محمد ، "الإدارة والتحليل المالي" ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 2000.
- 37- سعيد ، عبد السلام لفته ، " خصوصية العمل المصرفي " ، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بغداد ، 2012.
- 38- سعيد، عبد السلام لفته، خصوصية العمل المصرفي، دار الدكتور للعلوم، بغداد ، 2011 .
- 39- سلام ، عماد صالح ، "البنوك والكفاءة الأستثمارية" ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت، 2004.
- 40- سلطان ، محمد سعيد ، " ادارة البنوك " ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، جامعة الاسكندرية – مصر ، 1993 .
- 41- السنهوري ، محمد مصطفى ، " ادارة البنوك التجارية " ، دار الفكر الجامعي الطبعة الاولى ، الاسكندرية – مصر ، 2013
- 42- سويلم ، محمد ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، دار الاشعاع، الاسكندرية ، مصر، 1997 .
- 43- السيد علي ، عبد المنعم و العيسى ، نزار سعد الدين ، " النقود و المصارف و الاسواق المالية "، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، عمان – الاردن ، 2004 .
- 44- السيسى ،صلاح الدين ، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي الحديث ، دار الادب ، الشارقة ، الامارات ، 1997.

- 45- الشاهر ، سمير محمد وحماد، طارق عبد العال ، " المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة " ، اتحاد المصارف العربية ، 2000.
- 46- الشريف، غلبان، مبادئ القانون التجاري ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن، 2000 .
- 47- الشماع ،خليل محمد حسن، وأمين، خالد عبد الله، " التحليل المالي للمصارف" ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت، 1990.
- 48- الشماع ، خليل محمد حسن ، " أساسيات العمليات المصرفية " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن : 2004 .
- 49- الشماع، خليل محمد حسن، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال؛ الملاءة المصرفية وأثرها على المصارف العربية، بيروت، الملحق الرابع، 1990 .
- 50- الشمري ، صادق راشد ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية) ، ط1 ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ، 2008 .
- 51- الشمري ، صادق راشد ، " ادارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان – الاردن ، 2009.
- 52- الشمري ، صادق راشد ، " ادارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية " ، بغداد – السعدون ، الطبعة الثالثة ، 2012.
- 53- الطيب ، محمد شفيق واخرون ، اساسيات الادارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 1992 .
- 54- العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، عمان ، 2013.
- 55- العامري ، محمد علي ابراهيم ، "الادارة المالية " ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2007 .
- 56- عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر، 2000.
- 57- عبد الخالق ، محمد ، " الادارة المالية و المصرفية " ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، عمان – الاردن ، 2010 .
- 58- عبد الله ، خالد أمين و الطراد، اسماعيل ابراهيم ، " ادارة العمليات المصرفية- المحلية الدولية " دار وائل للنشر و التوزيع "، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2006.

- 59- عبد الله ، عقيل جاسم ، " النقود و المصارف "، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان- الاردن ، 1999.
- 60- العريضي، سليمان وزويلف، مهدي حسن والطراونة، مدحت إبراهيم، " إدارة البنوك "، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1997.
- 61- العصار ، رشاد ، وعبد الواحد ، سعيد ، " إدارة المصارف " ، دار الهلال للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن : 1991 .
- 62- عقل ، مفلح محمد ، " وجهات نظر مصرفية" ، الجزء الاول و الثاني ، عمان ، الأردن : 2000 .
- 63- عقل ، مفلح محمد ، " وجهات نظر مصرفية " الجزء الثاني ، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2006.
- 64- العلاق ، بشير عباس ، " إدارة المصارف " ، جامعة التحدي ، ليبيا : 1998 .
- 65- غازي ، مامندي ، ادارة البنوك ، ط1 ، مطبعة حجي هاشم ، اربيل ، 2012 .
- 66- فهد، نصر حمود، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر، عمان ، 2009 .
- 67- قريصة ، صبحي تادرس ، والعقاد ، مدحت محمد ، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان : 1981 .
- 68- الكبيسي، عبد الستار ، "الشامل في مبادئ المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 69- كراجه ، عبد الحلیم و آخرون ، (2002) ، الادارة والتحليل المالي ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 70- الكرخي، مجيد عبد جعفر، "مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية" دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001 .
- 71- كويل ، برايان ، " اسواق المال " ، دار الفاروق للنشر و التوزيع ، القاهرة – مصر ، 2005 .
- 72- لاندوا، ديفيد فولكرتس و كارل، ليندجرن، جوان، " نحو إطار للاستقرار المالي "، قسم الترجمة العربية – صندوق النقد الدولي، 1998.
- 73- مطر ، محمد عطية ، " التحليل المالي – الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية "، الطبعة الأولى، دار حنين ، عمان، 2006 .
- 74- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني، عمان، دار وائل للطباعة و للنشر، الطبعة الأولى، 2003.

- 75- النجار ، اخلاص باقر ، " المصارف الاسلامية " ، كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة البصرة ، 2009.
- 76- هاشم، إسماعيل محمد، أساسيات الاقتصاد التحليلي، الاسكندرية، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، 1963.
- 77- هندي ، منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، مصر : 1996 .
- 78- هندي ، منير صالح ، " ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية – مصر ، 2010.
- 79- هندي، منير إبراهيم، " إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات "، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 80- هندي، منير صالح، الإدارة المالية؛ مدخل تحليلي معاصر، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989 .
- 81- الهواري ، سيد ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر : 1983 .
- 82- وهم ، بدر غيلان، "سوق النقدية و المالية في العراق " الطبعة الاولى ، بغداد، 2009.
- 83- يونس ، محمود " اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية" دار التعليم الجامعي للنشر ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية – مصر ، 2013 .

ج- المجلات

- 1- احمد وحنظل ، سمير عباس، عبد علي، "استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(32) ، 2012.
- 2- الاعرج ، عدنان شاهر ، ادارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الاردن (مدى تطبيق افضل الممارسات في ادارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الاردن) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، الاردن ، العدد 25 ، 2010 .
- 3- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد والخامس والعشرون ، العدد 2 ، 2014-2015 .
- 4- الحداد ، هيفاء سعيد ، وعلي، مقبل علي احمد، "تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية"، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، 2005 .

- 5- العامري ، زهرة حسن ، والركابي، علي خلف، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء" ،مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (63) ، 2007.
- 6- عبد الستار، رجاء رشيد ، " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (31) ، 2012.
- 7- الموسوي ، أحمد حسين ، ومحمد، عبد الحسين جاسم، " تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية "، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، الأصدار(31)، الصفحات (212-234) ، المجلد (8) ، 2012.
- 8- الموسوي ، حيدر يونس ، ادارة المخاطر والسيولة المصرفية (دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد 2 ، انساني ، 2011 .

ت- والبحوث و الدوريات

1. " إدارة السيولة " ، بحوث ودراسات ، إتحاد المصارف الكويتية ، مجلة المصارف (الكويت) ، 2007/8/24 :
2. " البنوك المركزية تتكاتف لمواجهة أزمة الائتمان العالمية " www.tawle3.com
3. " كل ما تريد معرفته عن أزمة الائتمان العقاري " ، منتديات تداول . www.tdwl.net
4. " مجموعة المستثمرون " ، مجلة المستثمرون ، دراسات www.mosgcc.com
5. ابو حمد ، رضا صاحب و الصائغ ، محمد جبار ، " دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية" ، المجلة العراقية للعلوم الادارية – كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة كربلاء ، المجلد السادس – العدد الاول ، 2006.
6. احمد الكردي، اهم انواع المخاطر التي تواجه البنوك، مجلة كلية الاقتصاد والتمويل، الجزائر، اكتوبر، 2010.
7. احمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل وادارة الاموال في المصرف ، مجلة المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد 160 ، 1994.
8. باز، فريدي، (خصائص التجربة اللبنانية في تطبيق توصيات لجنة بازل)، " الإجراءات التي قامت بها السلطة النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل "، اتحاد المصارف العربية، 1993.
9. جريس، إبراهيم شكري، "معايير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي دراسة تحليلية مقارنة" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، مصر، يناير، 1994.
10. الجميل، سمر مد كوكب، " استخدام كفاية راس المال في ترتيب وتصنيف المصارف الخليجية" ، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرفة تجارة وصناعة الإمارات، المجلد 25، العدد 77، دبي، 1999.

11. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وعداي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، 1991 .
12. رجاء رشيد، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهمية في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2010.
13. سرمد كوكب الجميل ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد 41 ، 1993 .
14. شاکر، فؤاد محمد، (التجربة المصرية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية رأس المال)، " الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل "، اتحاد المصارف العربية، 1993.
15. الشماع، خليل محمد حسن، " تحليل وتقييم أداء المصرف " (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء-اليمن، يناير 2002.
16. الصائغ ، محمد جبار و رضا صاحب ابو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة، 2007.
- <http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/redhasahib/elasticity.doc>
17. عبد السادة ، ميثاق هاتف و سعيد ، بلال نور وناظم ، الهام ، " نقييم الاداء المصرفي باعتمادو تحليل نسب السيولة و الربحية "، المجلة العراقية للعلوم الادارية – كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة كربلاء ، المجلد السادس" – العدد الاول ، 2008.
18. عبد العزيز السقاف ، الملاءة المالية للمصارف ، مجلة دراسات ، عمان ، الاردن ، المجلد 20 ، العدد الاول ، 1993.
19. عمر، محمود عبد السلام، التطورات الأخيرة في أنشطة لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 1- ، المجلد-4، كانون الأول-1996 .
20. الفنيش، محمد، " الأزمات المالية العالمية: ما الجديد؟ وهل من طريق للخروج؟ " مجلة المنتدى، 1999.
21. فيشر، ستانلي " الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي "، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 1998.
22. القويز، عبد الله إبراهيم، " الأزمة المالية في دول شرق آسيا وإنعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، السنة السادسة، ديسمبر، 1998.

23. الكور ، عز الدين مصطفى ، اثر السيولة على كفاءة التكلفة والاداء (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الاردنية) ، الاردن ، 2010 - <http://iefpedia.com/arab/wp-content> .
24. مارتينيز، غيليرمو أورتييز، " ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش في آسيا "، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 1998.
25. مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد (6) ، العدد (3) ، 1998.
26. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، السنة الثامنة، مارس، 2000.
27. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، السنة السابعة، مارس، 1999.
28. محمد عبد الوهاب العزاوي ، نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة ، الرشيد المصرفي ، السنة الثالثة ، العدد (5) ، العراق ، 2002.
29. محمود عبد السلام ، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة ، مجلة العلوم المالية والمصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن، مجلد 4 ، عدد (1) ، 1996.
30. معهد الدراسات المصرفية ، " ادارة السيولة في المصرف التجاري " نشرة مالية و مصرفية ، السنة الخامسة ، العدد 2 ، دولة الكويت ، أيلول 2012.
31. المناعي، جاسم، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ابوظبي، 2004 .
32. مؤيد الفضل ، مؤشرات اداء النظام المصرفي الخاص والعام في العراق : دراسة مقارنة ، مجلة افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات ، ابو ظبي ، الامارات ، مجلد 21 ، عدد 84 ، 2002.
33. النابلسي، محمد سعيد، (تحديات العمل المصرفي العربي) ، " في ضوء مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1990.
34. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري – القاهرة ، العدد 4 ، المجلد 46، ص 282 ، 1993.
35. النشرة المصرفية العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل-2 ، بيروت، اتحاد المصارف العربية، الفصل الأول، آذار-2005 .
36. نضال الفيومي ، كيف يمكن للبنوك أن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها ؟ نظرة معاصرة ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد (28) ، العدد (2) ، عمان ، الأردن، 2001.
37. نهاد عبد الكريم وآخرون ، تقويم الاداء لبعض فروع المصارف العاملة في تكريت ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول ، جامعة تكريت ، 2009 [/http://zancojournals.su.edu.iq](http://zancojournals.su.edu.iq) .

ث- الرسائل والأطاريح

- 1- الاسدي ، خولة طالب جبار ، " ادارة السيولة في ضوء الكلفة الفرصية للحساب الموقوفة " ، أطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد ، 2006 .
- 2- أمين، جمعة الله حليم احمد، " نحو إطار المعايير العالمية لتقرير مراقب الحسابات لخدمة الشركات متعددة الجنسيات "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1990.
- 3- البدران ،عروبة رشيد علي ، " استراتيجية القدرة المميزة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة البصرة ، 2007.
- 4- بن طوطاح ، توفيق ارزوقي ، " اثر المخاطرة في القرارات الاستثمارية " - دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية : 2002 .
- 5- جبارة، سيد محمد علي، " تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2002.
- 6- الدليمي ، حيدر حمزة جودي محمود ، " أثر دراسة الجدوى والقرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2009 .
- 7- سري،سناريا عبد الجبار، كفاية رأس المال الممتلك وأثره في تغطية المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، 1998 .
- 8- سلمان ، محمد جيجان ، " ادارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس احصائية " ، دبلوم عالي _ ادارة مصارف ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ، جامعة بغداد ، 2009 .
- 9- الشيخ،حسن ماهر،قياس ملاءة البنوك الاسلامية في اطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال،بحث غير منشور،جامعة ام القرى،مكة، 2005 .
- 10- طاهر ، ناجحة محمد ،" السيولة المصرفية و علاقتها بالسياسة الاقراضية دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد و الاستثمار العراقي "، بحث دبلوم عالي – ادارة مصارف ، كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة بغداد ، 2000.
- 11- عبد الله ، غيث أركان ، " أثر مصادر و استخدامات الاموال على ربحية المصارف التجارية " ، دبلوم عالي _ ادارة مصارف ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد ، 2011.
- 12- العبيدي ، نهاد عبد الكريم ، " الصيرفة الشاملة في ظل الواقع العربي مع إشارة لتجربتي مصر والأردن " ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية : 2004 .
- 13- عيسى ، اشرف لطيف ، " مؤشرات السيولة في المصارف الحكومية العراقية دراسة تحليلية مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين " ، بحث دبلوم عالي - إدارة مصارف ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد : 2001 .

- 14- محسن، محمد هاشم، " استخدام أنموذج التقييم الجديد في قياس الأداء المصرفي " ، بحث دبلوم عالي في تقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية، 2006 .
- 15- المزوري، حسين احمد، اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية رأس المال وأثره في إدارة أموال المصرف، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة 2005 بغداد .
- 16- المفرجي ، محمد أمين ، " دور الجهاز المصرفي في تطوير الأسواق المالية العربية - دولة قطر- حالة دراسية " ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد : 2004 .
- 17- المكصوسي ، ايمان عدنان سعد . " التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات اموال المصارف التجارية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .
- 18- الموسوي ، عدنان جبار ، " تطورات سيولة المصارف التجارية في العراق " ، بحث دبلوم عالي - إدارة مصارف ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد : 1978 .
- 19- النعيمي، زهراء أحمد محمد، " تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق "، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005.

د- المؤتمرات العلمية

- 1- ماجدة احمد ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، بحث مقدم الى مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، كلية القانون ، جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن ، 2002 .

هـ شبكة المعلومات الدولية

- 1- الازمة البنكية، جامعة 8 ماي، قالمة. www.unive-guelma.dz
- 2- شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دروس موجهة لطلبة الماجستير، 2013-2014 على الموقع.
- 3- مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، ورقة عمل، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2. www.cbe.org.eg
- 4- مروان النحلة، قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية، 22 شباط، 2010. www.Kauatkji.com
- 5- ملتقى المحاسبين الاردنيين و العرب www.aa25-net/t5991-topic

A-Book الكتب

- 1- Anthony saunders, financial institution management , amodren perspectibe , number 2 , university , of newyork ,1997.
- 2- Baltensperger, E. “Alternative approaches to the theory of the banking firm” Journal of monetary economics, :1980
- 3- Bedi, H. L., Hardicar, V.K., “Practical banking advances” , U.B.S publishers’ distributors Ltd., New Delhi India: 1993
- 4- Benic , Vladimir & Franic , Lvna , Stock Market Liquidity : Comparative Analysis of Creation and Regional Market , Financial theory and Practice , McGraw-Hill, U.S , 2008 .
- 5- Central bank of Liberia, Guidelines for CAMELS rating at Liberian banks September 30, 2005
- 6- Clark, Time &. Vicent, William, “ Banking Under Pressure Braking the Chains”, Buttet Worth and Co. (Publishers), LTD, 1989.
- 7- Donald R., Fraser& Benton E., Gup& Jemes W., Kolari , (2001)," Commercial Banking the Management of Risk " , "2^{Ed}" , South – Western College Publishing , U.S.
- 8- Dziobek, Claudia & Hobbs, Kim J. & Marston, David, “Toward a Framework for Systemic Liquidity Policy”, Building Strong Banks Through Surveillance & Resolution , Editors (Charles Enoch , David Marston & Michael Taylor) Publication Services International Monetary Fund , Washington , U.S.A : 2002
- 9- Gitman, Lawrence J.,(2009),"Principles of Managerial Finance",12th Ed.
- 10-Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , “ Bank Management" 4thEd., John Wiley & Sons, Ice,U.S.A,1994.
- 11-Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B., Bank Management: Text &Cases4thEd., New York: John Wiley & Sons, Ice,1998.
- 12-Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , 1999 .

- 13- Hennie. V.G and Sonja.B.B, (2000) , Analyzing Banking Risk , the World Bank , WA Shing Ton- D.C.
- 14-Horvitz, Paul M., & Ward, Richard A., “Monetary policy and the financial system” 5th Ed, Prentic - Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A: 1983
- 15-Howells , Peter , Bain , Keith . “ Financial Markets & Institutions . ” 3th ed. , prentice Hall , 2000 .
- 16-Howells , Peter , Bain , Keith . “ Financial Markets & Institutions . ” 5th ed. , prentice Hall , 2007 .
- 17- I. Shaked, Allen Michael, Pierre Leroy, 1997, Creating Value Through EVA: Mythor Reality? Strategy, Management, Competition, 9.
- 18-Jack Revell ,(1975) , Solvency and Regulation of Banks , Bangor , Occasional Papers in Economics ,Number 5 ,University of Wales Press .
- 19- Jean Dermine& Youssef F.Bissada , Asset& Liability,(2002)" Management - A Guide to value creation and risk control", Prentice – Hall, London.
- 20- Joel Bessis, 1998, Risk Management in Banking, West Sussex: John Wiley and Sons.
- 21- Joseph F. Jr. Sinkey, 1998, Commercial Bank Financial Management, Fifth Edition, New Jersey: Prentice Hall.
- 22-Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, Bank Management , 4th ed., 2000.
- 23- Madura, Jeff, “International Financial Management,” South – Western college Publishing, 6th Ed., 2000.
- Management . ” 4th ed. , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , 1994 .
- 24- Mason, John, M," Financial Management of Commercial Banker" C.R: WG& Boston, 4th Ed; 1981.
- 25- Matthews, K. & Thompson, J. “the economics of banking” John Wiley and sons, LTD., USA: 2005
- 26- McConnell, Campbell R., & Brue, Stanley L., “Economics Principles, Problems, and Policies”, Irwin McGraw-Hill, New York U.S.A: 2002

- 27- Mishkin, Fredric S., and "The Economics of Money ,Banking ,and Financial Markets "Mishkin Economics, Inc. Boston ,USA:1986
- 28- Mona J. Gardner, Dixie L. Mills, Elizabeth S. Cooperman, 2000, Managing Financial Institutions. Orlando: Harcourt.
- 29- Nadler, P., "Commercial Banking in the Economy ", 3rd.ed., N.Y., Random House , 1979.
- 30- Prather, Charles, "Money and banking", 9th edition, Richard d. Irwin, inc. Homewood, ill; 1969.
- 31- R .B Johnston , (1983), The Economics of the Euro – Market , History Theory and Policy , The Macmillan Press LTD .
- 32- R. S. Kaplan, D. P. Norton, 1996, The Balanced Scorecard, Boston: Harvard Business School Press.
- 33- Reed, Edward, & Gill, Edward, "The commercial banking", 4th Ed. Prentice-Hall Inc., U.S.A:1989
- 34- Robichek , A. Coleman, A. and Hampel.G., "Management of Financial Institutions ", 2nd.ed., Illinois: Dryden Press , 1976.
- 35- Rose , Peters . " Commercial Bank Management .", Irwin Mc Graw – Hill , 1999 .
- 36- Rose, P. Kolari, J. and Fraser, D, "Financial Institutions", 4th.ed., Boston: Homewood, 1993.
- 37- Saunders, Anthony, "Financial institutions management A modern perspective" Irwin McGraw-Hill, New York U.S.A:2000
- 38- Saunders , Anthony , "Financial Institutions Management: A Modern Perspective ", 2nd ed, Irwin/McGraw–Hill, Inc. ,1997 .
- 39- Charles Smithson, Tyronepo, John Rozario, 1997, Capital Budgeting: How Banks Measure their Performance Risk?
- 40- Sinkey JR., & Joseph F., (2002), " Commercial Bank Financial Management in the Financial Services Industry , "6^{Ed}" , Prentice – Hall.
- 41- The London Clearing Banks Committee , (1978) , Longman Inc , New York >

- 42-Vanhorn .c. J , (1998)," Financial Management & Policy" , Prentice – Hall international inc .N . j .
- 43- Walthar T., Johansson H .,Dunleavy J., & Hjelm E.,(1997)" Moving From Financial Management to Strategic Management ", MC Graw- Hill.
- 44- Wood, Jr. Oliver G., “Commercial banking practice & policy”, D. Van Nostrand Company, New York U.S.A: 1978
- 45-Yeyati , levy & Other , Emerging Market Liquidity and Crisis , 2007, Online , Available from : <http://www.ssm.com> .

B-Thesis الاطاريح

- 1- Goldstein , Jon H," financial Analysis of Idaho Power Company Effect of Mitigation Costs on Company Financial Status and Electric Rates ", www. Restore hell scan you . org / supporting files, 2004 .

C-Research & Journal المجلات و البحوث

- 1- Andrew Conford and Jim Brandon, The WTO Agerement on Financial Services Problems of Financial Globalization in Practice , International Monetary And Financial Issues For The 1990s , Vol X, United Nation, 1999
- 2- Andrew Conford, the Basle Committees Proposals for Revised and Capital Standards , United Nations , New york and Geneva,2002 .
- 3- Cornett, Marcia Millon and MC Nutt, Jamie John, Performance changes around bank mergers: Revenue Enhancements versus cost Redactions, southern Illinois university at Carbondale, 2006.
- 4- Douglas & David, Jackson ,Trecther," The Contribution of Financial Management Training and Knowledge to Dairy Farm Financial performance", Review of Agriculture Economics ,VOL-26, NO-1, 2003.
- 5- Eccles , Robert G.," The Performance Measurement manifest , Harvard Business Review" , VOL-69 , NO-1, 1991.

D-Articles المقالات

- 1- E. Jane Davidson, 2002, A Critical Examination of the Balanced Scorecard, WWW.homepages.wmich.edul~jadvidso.
- 2- Edward Zaik, John Walter, Gabriela Kelling, Christopher James, 1996, RAROC at Bank of America: from Theory to Practice, Journal of Applied Corporate Finance, 9.
- 3- Futures & OTC world, 1999, (VaR) Measure Risk, WWW.capco.com/clippin-gs/99-8.html
- 4- James A. Singer, Devin L. Millar, 2003, Value- Based Management Done Right: The EVA Implementation at Harsco, Evaluation, Vol. 5.
- 5- Katerina Simons, 1996, Value at Risk- New Approaches to Risk Management, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston.
- 6- Kenth Skogsvik, 2002, A Tutorial on Residual Income Valuation and Value Added Valuation, Working Paper Series in Business Administration
- 7- Mary Daly, John Krainer and Jose A. Lopez, 2003, Does Regional Economic Performance Affect Bank Conditions, Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Research Department.

E-Internet الانترنت

- 1- Evans ,Matt H., (2000)," Mergers &Acquisitions ", [www.Exinfm.com / training](http://www.Exinfm.com/training).
- 2- [www.bank of cd . com](http://www.bankofcd.com) .2002 خصائص مقررات لجنة بازل
- 3- www.gn4me.com.2002 التفاصيل الكاملة لمقررات لجنة بازل الجديدة
- 4- www.news of cd.com.2002 عادل ع بد الله الكيلاني
- 5- [www.vni.com/solutions/finance \pdf.](http://www.vni.com/solutions/finance/pdf.), (2002),Numerical Analysis in the Financial Industry.

f- Periodicals الدوريات

- 1- Alan Greenspan," the Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations, "Frbny Economic Review (10/1998). Green, Edward j, and Jose a lope z and zhanyy wammak ", the federal reserve bank impated cost of equity capital", 10m2001.
- 2- Altman, Edward., Bharath, Sreedhar T., and Saunders Anthony, “ Credit Rating And BIS Capital Adequacy Refrom Agenda”, An Analysis And Finance, September 20,2001.
- 3- Basel Committee For Banking Supervision, “ Customer Due Diligence For Banks”, BIS, October, 2001.
- 4- Basel committee on Banking Supervision , “ A New Capital Adequacy Framework: Pillar 3 Market Discipline”, Consultative Paper Basel, January.
- 5- Gardener, Edward P.M,. “ Capital adequacy and Banking Supervision”, Bangor, Occasional Papers in Economics, No. 19, University of Wales Press, 1981.
- 6- Lorance, galides," a lecture on the solvency ratios ", have been presented at, u.k, in 1984.
- 7- Peek, Joe, &Eric S. Rosengren.” Have Borrower Concentration Limits Encourage Bank Consolidation?”, New England Economic Review , Federal Reserve Bank of Boston , January / February 1997.
- 8- Santomero, Anthony M.,& Joseph D.Vinso.” Estimating the Probability of Failure for Commerical banks and the Banking System”, Journal of Banking and Finance 1(1997).

الملاحق



ملحق (1)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z1	.0450	.02224	10
y1	.7817	1.66373	10
y2	.3860	.66341	10
y3	2.3230	3.90937	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		Z1	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	Z1	1.000	-.234-	-.275-	-.120-	-.329-
	y1	-.234-	1.000	.997	.972	.986
	y2	-.275-	.997	1.000	.971	.990
	y3	-.120-	.972	.971	1.000	.931
	y4	-.329-	.986	.990	.931	1.000
Sig. (1-tailed)	Z1	.	.258	.221	.371	.177
	y1	.258	.	.000	.000	.000
	y2	.221	.000	.	.000	.000
	y3	.371	.000	.000	.	.000
	y4	.177	.000	.000	.000	.
N	Z1	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z2	.1650	.08746	10
y1	.7817	1.66373	10
y2	.3860	.66341	10
y3	2.3230	3.90937	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		Z2	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	Z2	1.000	-.208-	-.237-	-.226-	-.186-
	y1	-.208-	1.000	.997	.972	.986
	y2	-.237-	.997	1.000	.971	.990
	y3	-.226-	.972	.971	1.000	.931
	y4	-.186-	.986	.990	.931	1.000
Sig. (1-tailed)	Z2	.	.282	.255	.265	.303
	y1	.282	.	.000	.000	.000
	y2	.255	.000	.	.000	.000
	y3	.265	.000	.000	.	.000
	y4	.303	.000	.000	.000	.
N	Z2	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z3	.0760	.03718	10
y1	.7817	1.66373	10
y2	.3860	.66341	10
y3	2.3230	3.90937	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		Z3	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	Z3	1.000	.063	.023	.202	-.052-
	y1	.063	1.000	.997	.972	.986
	y2	.023	.997	1.000	.971	.990
	y3	.202	.972	.971	1.000	.931
	y4	-.052-	.986	.990	.931	1.000
Sig. (1-tailed)	Z3	.	.432	.475	.288	.443
	y1	.432	.	.000	.000	.000
	y2	.475	.000	.	.000	.000
	y3	.288	.000	.000	.	.000
	y4	.443	.000	.000	.000	.
N	Z3	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z4	.1060	.05522	10
y1	.7817	1.66373	10
y2	.3860	.66341	10
y3	2.3230	3.90937	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		Z4	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	Z4	1.000	.004	-.029-	.165	-.118-
	y1	.004	1.000	.997	.972	.986
	y2	-.029-	.997	1.000	.971	.990
	y3	.165	.972	.971	1.000	.931
	y4	-.118-	.986	.990	.931	1.000
Sig. (1-tailed)	Z4	.	.496	.469	.324	.372
	y1	.496	.	.000	.000	.000
	y2	.469	.000	.	.000	.000
	y3	.324	.000	.000	.	.000
	y4	.372	.000	.000	.000	.
N	Z4	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

ملحق (2)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف سومر

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
z1	.0210	.01524	n10
y1	1.7550	.27472	10
y2	.5720	.05789	10
y3	55.5830	55.20070	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		z1	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	z1	1.000	-.044-	-.141-	-.317-	.502
	y1	-.044-	1.000	.864	.394	.555
	y2	-.141-	.864	1.000	.388	.607
	y3	-.317-	.394	.388	1.000	-.035-
	y4	.502	.555	.607	-.035-	1.000
Sig. (1-tailed)	z1	.	.452	.349	.186	.069
	y1	.452	.	.001	.130	.048
	y2	.349	.001	.	.134	.031
	y3	.186	.130	.134	.	.462
	y4	.069	.048	.031	.462	.
N	z1	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
z2	.0340	.03026	10
y1	1.7550	.27472	10
y2	.5720	.05789	10
y3	55.5830	55.20070	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		z2	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	z2	1.000	-.162-	-.291-	-.412-	.380
	y1	-.162-	1.000	.864	.394	.555
	y2	-.291-	.864	1.000	.388	.607
	y3	-.412-	.394	.388	1.000	-.035-
	y4	.380	.555	.607	-.035-	1.000
Sig. (1-tailed)	z2	.	.328	.208	.118	.140
	y1	.328	.	.001	.130	.048
	y2	.208	.001	.	.134	.031
	y3	.118	.130	.134	.	.462
	y4	.140	.048	.031	.462	.
N	z2	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
z3	.0620	.06460	10
y1	1.7550	.27472	10
y2	.5720	.05789	10
y3	55.5830	55.20070	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations

		z3	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	z3	1.000	.043	-.108	-.374	.548
	y1	.043	1.000	.864	.394	.555
	y2	-.108	.864	1.000	.388	.607
	y3	-.374	.394	.388	1.000	-.035
	y4	.548	.555	.607	-.035	1.000
Sig. (1-tailed)	z3	.	.454	.383	.143	.051
	y1	.454	.	.001	.130	.048
	y2	.383	.001	.	.134	.031
	y3	.143	.130	.134	.	.462
	y4	.051	.048	.031	.462	.
N	z3	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
z4	.0650	.05911	10
y1	1.7550	.27472	10
y2	.5720	.05789	10
y3	55.5830	55.20070	10
y4	2.3310	3.89748	10

Correlations						
		z4	y1	y2	y3	y4
Pearson Correlation	z4	1.000	-.325-	-.503-	-.581-	.291
	y1	-.325-	1.000	.864	.394	.555
	y2	-.503-	.864	1.000	.388	.607
	y3	-.581-	.394	.388	1.000	-.035-
	y4	.291	.555	.607	-.035-	1.000
Sig. (1-tailed)	z4	.	.179	.069	.039	.207
	y1	.179	.	.001	.130	.048
	y2	.069	.001	.	.134	.031
	y3	.039	.130	.134	.	.462
	y4	.207	.048	.031	.462	.
N	z4	10	10	10	10	10
	y1	10	10	10	10	10
	y2	10	10	10	10	10
	y3	10	10	10	10	10
	y4	10	10	10	10	10

ملحق (3)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المتحد بالصيغة linear

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
(Constant)	.126	.123		1.023	.353						
1	x1	.362	.379	3.460	.955	.384	-.288-	.393	.348	.010	99.116
	x2	-.434-	.392	-4.455-	1.107	.319	-.334-	-.444-	-.403-	.008	122.169
	x3	.000	.183	-.004-	-.002-	.998	.306	-.001-	-.001-	.044	22.623
	x4	-.027-	.049	-.720-	-.552-	.605	.210	-.240-	-.201-	.078	12.851

a. Dependent Variable: Z1

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial
(Constant)	.310	.342		.906	.407		
x1	1.446	1.051	4.783	1.376	.227	-.054	.524
x2	-1.552	1.086	-5.518	-1.429	.212	-.114	-.539
x3	.032	.506	.105	.063	.952	.104	.028
x4	-.086	.135	-.797	-.636	.553	-.008	-.274

a. Dependent Variable: Z2

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
(Constant)	.214	.292		.731	.497			
x1	.726	.898	2.831	.809	.456	-.517	.340	.284
x2	-.833	.927	-3.491	-.898	.410	-.547	-.373	-.316
x3	-.144	.432	-.557	-.333	.753	.525	-.147	-.117
x4	.040	.115	.435	.345	.744	.523	.152	.121

Dependent Variable: Z3

a.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
(Constant)	.713	.927		.769	.476			
x1	3.663	2.850	4.439	1.285	.255	.440	.498	.446
x2	-3.817	2.944	-4.971	-1.297	.251	.398	-.502	-.450
x3	-.999	1.372	-1.202	-.729	.499	.433	-.310	-.253
x4	.064	.366	.218	.175	.868	.430	.078	.061

a. Dependent Variable: Z4

ملحق (4)

نتائج اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي لمصرف المتحد بالصيغة linear

a Dependent Variable: Z1

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Zero-order	Partial	Part
(Constant)	.002	.075		.032	.976				
1 y1	-.028	.033	-.366	-.850	.434	-.113	-.069	-.355	-.274
y2	.261	.230	.527	1.134	.308	-.330	.014	.452	.365
y3	3.774 E-005	.002	.012	.024	.982	-.004	.259	.011	.008
y4	-.003	.001	-.789	-1.772	.137	-.006	-.565	-.621	-.571

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
(Constant)	.068	.215		.315	.765			
1 y1	-.114	.095	-.515	-1.196	.285	-.276	-.472	-.385
y2	.586	.664	.410	.883	.418	-.155	.367	.284
y3	.000	.005	.028	.057	.956	.244	.026	.018
y4	-.007	.004	-.721	-1.621	.166	-.550	-.587	-.522

a Dependent Variable: Z2

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
(Constant)	-.037	.170		-.220	.835			
1 y1	.011	.075	.058	.144	.891	.310	.064	.043
y2	.556	.523	.459	1.065	.336	.174	.430	.318
y3	.000	.004	-.045	-.099	.925	.327	-.044	-.030
y4	-.006	.003	-.803	-1.941	.110	-.586	-.656	-.580

a Dependent Variable: Z3

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			
	B	Std. Error	Beta			Upper Bound	Zero-order	Partial	Part
(Constant)	.536	.615		.871	.424	2.118			
1 y1	-.184	.273	-.305	-.676	.529	.517	-.349	-.290	-.228
y2	.539	1.896	.138	.284	.788	5.412	-.034	.126	.096
y3	-.017	.013	-.668	-1.316	.245	.016	-.330	-.507	-.443
y4	-.017	.012	-.680	-1.459	.204	.013	-.162	-.546	-.492

a Dependent Variable: Z4

ملحق (5)

نتائج اثر مؤشرات مخاطرة السيولة في مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشمال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z1	.0380	.01398	10
X1	.5640	.07961	10
X2	.5780	.07421	10
X3	.2630	.04572	10
X4	.3990	.11474	10

Correlations

		Z1	X1	X2	X3	X4
Pearson Correlation	Z1	1.000	-.082-	-.186-	-.129-	.386
	X1	-.082-	1.000	.989	-.858-	-.611-
	X2	-.186-	.989	1.000	-.804-	-.614-
	X3	-.129-	-.858-	-.804-	1.000	.753
	X4	.386	-.611-	-.614-	.753	1.000
Sig. (1-tailed)	Z1	.	.411	.303	.362	.135
	X1	.411	.	.000	.001	.030
	X2	.303	.000	.	.003	.030
	X3	.362	.001	.003	.	.006
N	X4	.135	.030	.030	.006	.
	Z1	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z2	.1610	.04999	10
X1	.5640	.07961	10
X2	.5780	.07421	10
X3	.2630	.04572	10
X4	.3990	.11474	10

Correlations

		Z2	X1	X2	X3	X4
Pearson Correlation	Z2	1.000	-.074	-.140	-.089	-.112
	X1	-.074	1.000	.989	-.858	-.611
	X2	-.140	.989	1.000	-.804	-.614
	X3	-.089	-.858	-.804	1.000	.753
	X4	-.112	-.611	-.614	.753	1.000
Sig. (1-tailed)	Z2	.	.420	.350	.403	.379
	X1	.420	.	.000	.001	.030
	X2	.350	.000	.	.003	.030
	X3	.403	.001	.003	.	.006
	X4	.379	.030	.030	.006	.
N	Z2	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z3	.0590	.03178	10
X1	.5640	.07961	10
X2	.5780	.07421	10
X3	.2630	.04572	10
X4	.3990	.11474	10

Correlations

		Z3	X1	X2	X3	X4
Pearson Correlation	Z3	1.000	-.055	-.142	-.044	.557
	X1	-.055	1.000	.989	-.858	-.611
	X2	-.142	.989	1.000	-.804	-.614
	X3	-.044	-.858	-.804	1.000	.753
	X4	.557	-.611	-.614	.753	1.000
Sig. (1-tailed)	Z3	.	.440	.347	.452	.047
	X1	.440	.	.000	.001	.030
	X2	.347	.000	.	.003	.030
	X3	.452	.001	.003	.	.006
	X4	.047	.030	.030	.006	.
N	Z3	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
Z4	.1510	.06027	10
X1	.5640	.07961	10
X2	.5780	.07421	10
X3	.2630	.04572	10
X4	.3990	.11474	10

Correlations

		Z4	X1	X2	X3	X4
Pearson Correlation	Z4	1.000	.430	.331	-.646-	-.091-
	X1	.430	1.000	.989	-.858-	-.611-
	X2	.331	.989	1.000	-.804-	-.614-
	X3	-.646-	-.858-	-.804-	1.000	.753
	X4	-.091-	-.611-	-.614-	.753	1.000
Sig. (1-tailed)	Z4	.	.108	.175	.022	.401
	X1	.108	.	.000	.001	.030
	X2	.175	.000	.	.003	.030
	X3	.022	.001	.003	.	.006
	X4	.401	.030	.030	.006	.
N	Z4	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10

Abstract

The existing Banking system in any country cannot be considered as a luxurious from the economy of that country but it became since long time a proper and essential part in touch with the economic indicators for a lot of sectors , Banks possess enormous abilities in moving and transferring the money among the different sectors in the way which enable them in developing those sectors which simulated most of the governments to give the banking industry a private importance by adopting legislations and rules which can guarantee the work flow and also can establish the confidence of the individuals on it.

The study of the banks importance is not exclusive on the governments but big bunch of researchers worked to acknowledge the direct and indirect effects of the different activities in the economy. Some other researchers headed to study the effect of different policies and strategies adopted by the banks on the performance of those banks. This issue is highly important because it is not possible to establish a prosperous bank sector without prosperous banks and they place their policies and their strategies on right bases which can be reflected certainly on the different indicators of its performance.

And this issue simulated the researcher to attempt the acknowledge the effect of banks adopting important banking indicators like Liquidity Risk Indicators and the bank capital sufficiency indicators for selected samples of(14) banks from the Iraqi private banks and for a selected period of time(10) years beginning from (2005) till (2014) . The researcher started from two essential hypotheses which state that the positive and strong relation among those indicators and banking financial performance has an important effect in achieving an outstanding banking financial performance which can enable.

those banks by giving an attention in the independent changes (Banking Liquidity Risk Indicators and Banking capital sufficiency Indicators) to effect directly in strengthening the indicators of the financial performance which will be reflected positively on the different fields of the local economy and therefore can reduce the effect of different crises that the Iraq economy may face just in case if we have a right Bank sector .

At the end of her study, the researcher found a group of conclusion within them is the raise of the currency proportion and the monetary assets in comparison with the other bank assets and this indicates the accumulation of non profitable of liquid money which effected enormously on the proportions of their different financial

performance and this might reflect the concerns of the banks administrations to entering and shareholding in the investment domains including any kind of risk and the abundance of the private commercial banks in the limited proportion to the capital standard to the deposits (%10) which means ensuring kind of protection to the money of the depositors during implementing the bank to its daily work and this indicator enable us in creating a kind of contentment in the depositors then working in how to attract new deposits to create new investment opportunities to the banks.

The banks mentioned in the selected sample achieved generally some revenues on the property right (% 12) and this proportion is good if it is compared with the average interest in the market.

The researcher also found a set of recommendations which can improve the banking industry one of them encouraging the banks(mentioned in the selected sample) to share and enter in new investment domains like market of housing ,construction and property which forms a big load in the right time on the citizen which can bring rewarding revenues and it allows to them to keep the necessary minimum from the currency in a way without effecting in the benefit of the depositors and maintain the work by keeping the limited international proportion regarding the capital proportion to the deposits which is (%10) and reducing this proportion as this proportion can achieve a safety margin to the depositors then can push forward to deal with banks (mentioned in the selected samples) also they should focus on that in advertisements of the concerning banks.

The bases of developing any work is in keeping up the field and acknowledge development of that work So Iraqi Commercial Banks must keep up those developments across the participation in the conferences and the local, regional and international seminars which deal with the latest updates of the banking work.

Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department



The Effect of the banking liquidity Risk and capital Adequacy in Iraqi Commercial Banks performance For Period 2005-2014

**An analytical study on a sample of some Iraqi
Commercial banks**

THESIS PRESENTED BY

Mrooje T.Hathal AL-Marsoomi

To The Council of the College of Administration and
Economics, Karbala University, in Partial Fulfillment of
the Requirements for Doctorate degree in Philosophy
Finance and Banking Sciences

UNDER THE SUPERVISION OF ASSISTANT PROFESSOR

Prof Dr. Abbas Kadhim AL-Daami

2017

1438